

My home وطني

$$\sqrt{144} = \square$$

$$A + 2B - \square = 3$$

$$B = 2 \times 3$$

→ School



2011

“لم نتوقع أبدًا أن نُقَصَّف:”

الإحاطةُ بآثار الهجمات على المدارس في سوريا

Save
Syrian
Schools

أيلول/سبتمبر 2018

أنقذوا المدارس السّوريّة

“لم نتوقّع أبدًا أن نُقصَف:”
الإحاطةُ بآثار الهجمات على المدارس في سوريا

تقرير بحثي

الممولون

أُجِز هذا المنشور ومشروع «أنفذوا المدارس السورية» بفضل الشراكة مع وزارة الخارجية والكونغرس البريطانيّة ومع الحكومة السويديّة وبدعم منهما؛ بالإضافة إلى دعم الحكومتين الأستراليّة والكنديّة وصندوق فيوليت جبارة الخيري.



Foreign &
Commonwealth
Office



The Violet Jabara
Charitable Trust



Government
of Canada

Gouvernement
du Canada



Australian Government

نبذة

المركز الدولي للعدالة الانتقالية

يعمل المركز الدولي للعدالة الانتقالية. عابراً المجتمعات كلها ومُتخطياً الحدود جميعها. في سبيل التصدي لأسباب الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ومعالجة عواقبها. فنحن نؤكد على كرامة الضحايا ونحارب التفات من العقاب ونعزز المؤسسات المستجيبة في ظل المجتمعات التي خرجت من حكم استبدادي أو من نزاع مسلح. وكذلك في المجتمعات الديمقراطية حيث لا تزال أشكال الظلم التاريخية والتعسف المنهج عالقة بلا حل. ويتطلع المركز الدولي للعدالة الانتقالية إلى عالم خَطْمُ المجتمعات فيه حلقة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وترسي أسس السلام والعدالة والاشتمال. لمزيد من المعلومات. الرجاء زيارة الموقع الإلكتروني التالي: www.ictj.org

بدائل

بدائل هي مؤسسة سورية مدنية غير حكومية وغير ربحية. تعمل على تمكين مجموعات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية في سوريا التي تنشط أو تريد أن تنشط في الترويج للأعنف وتطبيق نشاطات تؤول إلى التخفيف من حدته وكسر دائرته والاستجابة للنزاع والتحصير لعملية بناء السلام في مرحلة ما بعد النزاع. وتضم بدائل أعضاء من مناطق مختلفة من سوريا وناشطين في مجال بناء السلام وتعزيز احترام حقوق الانسان وكرامته. لمزيد من المعلومات. الرجاء زيارة الموقع الإلكتروني التالي: www.badael.org

مركز المجتمع المدني والديمقراطية

مركز المجتمع المدني والديمقراطية منظمة سورية مستقلة غير حكومية وغير ربحية مهمتها دعم المجتمع المدني والديمقراطية وتقويتها وترويج قيم الحرية والعدالة والتعايش. أنشئ المركز في كانون الأول/ديسمبر 2011 بهدف دعم حركات مستدامة وطويلة الأمد من أجل السلام والعدالة والديمقراطية في سوريا. منذ ذلك الحين. ازدهر المركز ليضم قرابة 90 موظفًا يعملون في سوريا. وتركيا. والأردن. ولبنان. وكردستان العراق. من خلال تدريبات مكثفة وتوجيه مركز على العدالة الانتقالية. والشفافية. وتصميم وإدارة المشاريع. والقيادة وغيرها من الأمور. طور المركز قدرات أكثر من 300 من منظمات المجتمع المدني والمجالس المحلية. ونتيجة لهذه الجهود. أنشأ المركز. وتولى. أمانة تنفيذية خاصة بثلاث شبكات رئيسية تركّز على تمكين المرأة. وسلامة المجتمع وتخفيف حدة النزاع. ومساهمات المجتمع المدني في عملية السلام. وهذه الشبكات هي: شبكة أنا هي. وشبكة أمان. والمنصة المدنية السورية. لمزيد من المعلومات. الرجاء زيارة الموقع الإلكتروني التالي: www.ccsdsyria.org

دولتي

دولتي هي مؤسسة غير ربحية تُؤمن بالأعنف والمقاومة السلمية وتعمل على تحقيق الانتقال الديمقراطي والسلمي نحو دولة تحترم حقوق الإنسان والمساواة والتسامح والتنوع. وتسعى دولتي إلى دعم المجتمع المدني وتمكينه من المشاركة الفاعلة في الانتقال بسوريا إلى دولة ديمقراطية عادلة. كما تسعى إلى تعزيز المعرفة بالقيم المدنية والمهارات الحياتية لدى الشباب كي يشاركوا في النهوض بمجتمعاتهم وبلادهم. بالإضافة إلى ذلك. تعمل دولتي على بناء أرشيف يضم قصصًا وأعمالاً فنية من شأنها تخليد ذكرى الانتفاضة السورية وتسليط الضوء على تجارب وأصوات الفئات المهمشة في النزاع السوري. وتعمل المنظمة ميدانيًا وإلكترونيًا في مجالات التوثيق والمناصرة وبناء قدرات الشباب والمجتمع المدني. وهي تتعاون مع العديد من المنظمات ومجموعات التضامن السورية الأخرى من أجل إعلاء صوت المجتمع السوري. لمزيد من المعلومات. الرجاء زيارة الموقع الإلكتروني التالي: www.dawlaty.org

محامون وأطباء من أجل حقوق الإنسان

إنّ منظمة محامون وأطباء من أجل حقوق الانسان هي منظمة مجتمع مدني سورية غير حكومية تدعم المدنيين خلال الأزمات وتكرّس الوقت والجهد لتقديم المساعدة الهادفة الآيلة إلى وقف انتهاكات حقوق الإنسان ومعاونة هؤلاء الذين هم بحاجة إلى خدمات إعادة تأهيل ليصبحوا أعضاء فاعلين في المجتمع. لقد أنشئت المنظمة من فريق من المحامين والأطباء كانوا قد كرّسوا جهودهم لتوثيق الفظائع التي حدثت في سوريا ضد المعتقلين وفقًا للمعايير الدولية. في وقت لاحق. أصبحت المنظمة عضوًا نشطًا في المزيد من المجالات. بما في ذلك إنشاء لجان التقييم. وتقديم التوصيات تحت إشراف خبراء دوليين. وجمع هيئات معنية بالتنسيق والتعاون معها من أجل إحقاق العدالة وإثراء روح المجتمع بالقيم المقدسة للإنسانية. لمزيد من المعلومات. الرجاء زيارة الموقع الإلكتروني التالي: www.facebook.com/ldhr.org1

نقطة بداية

نقطة بداية منظمة غير حكومية وغير ربحية مرخصة في السويد تعمل في مجال التنمية المجتمعية للسوريين والسوريات بهدف الوصول إلى مجتمع سوري صحيّ ينعم بالمساواة والديمقراطية. وقد أنشئت نقطة بداية في كانون الثاني/يناير 2015 في إطار مبادرة من ناشطين وناشطات سوريين يؤمنون بأهمية العمل من أجل مساعدة المجتمع السوري على التعافي من آثار الحرب وبناء المستقبل الذي يطمح إليه. لمزيد من المعلومات. الرجاء زيارة الموقع الإلكتروني التالي: www.facebook.com/pg/StartPoint11/about

المعهد السوري للعدالة

المعهد السوري للعدالة منظمة غير حكومية غير ربحية. تأسست في العام 2011 في سوريا على يد مجموعة من المحامين والأكاديميين المختصين في حقوق الانسان والعدل الجنائي. يعمل المعهد على تعزيز ثقافة حقوق الانسان ونشرها من خلال تمكين المجتمع وهيئات ومؤسسات الحكم المحلي من ثقافة حقوق الانسان. كما يعمل المعهد على رصد انتهاكات حقوق الانسان وتوثيقها في سوريا وإصدار تقارير دورية وإعداد دراسات قانونية. هذا ويعمل المعهد على إعداد الكوادر المتخصصة من خلال الدورات التدريبية والبرامج التأهيلية، وذلك من أجل تحقيق رؤيته في جعل سوريا بلدًا مزدهرًا خاليًا من العنف والتمييز وانتهاكات حقوق الإنسان. لمزيد من المعلومات، الرجاء زيارة الموقع الإلكتروني التالي:

<https://twitter.com/SyrianInstitute>

الشبكة السورية لحقوق الإنسان

الشبكة السورية لحقوق الإنسان، منظمة حقوقية سورية، تعمل على توثيق انتهاكات حقوق الإنسان في سوريا والدفاع عن حقوق الإنسان السوري أمام المحافل والجهات الدولية، وتؤكد على ضرورة ضمان حقوق الضحايا وتخليد ذكراهم، وفضح مرتكبي الانتهاكات في خطوة أولى نحو محاسبتهم، وتؤمن بأهمية ذلك لتحقيق مسيرة العدالة الانتقالية، فلا استقرار بدون عدالة. كما تعمل على تعريف المجتمع السوري بحقوقه المدنية والسياسية، وتطلع الشبكة السورية لحقوق الإنسان إلى أن تصبح سوريا دولة وطنية حديثة، ذات مجتمع مدني فاعل يتساوى فيها جميع أفراد الشعب بالحقوق والواجبات. لمزيد من المعلومات، الرجاء زيارة الموقع الإلكتروني التالي: www.sn4hr.org

اليوم التالي

اليوم التالي منظمة سورية مستقلة، يُديرها المجتمع المدني، وتعمل لدعم الانتقال الديمقراطي في سوريا، في آب/أغسطس 2012، أكملت الجمعية عملها على وضع مقاربة شاملة تخص إدارة التحديات لمرحلة انتقالية في سوريا ما بعد الأسد. وجمع المشروع الأولي للمنظمة مجموعة من السوريين يمثلون مجموعة واسعة من المعارضة السورية بما في ذلك كبار منجلي المجلس الوطني السوري، وأعضاء لجان التنسيق المحلية في سوريا، وشخصيات معارضة من داخل سوريا غير تابعة لأحد، ومن المغتربين يمثلون سائر الاتجاهات السياسية الرئيسية ومكونات المجتمع السوري؛ وذلك للمشاركة في عملية تخطيط انتقالي مستقلة. لمزيد من المعلومات، الرجاء زيارة الموقع الإلكتروني التالي: www.tda-sy.org

مركز توثيق الانتهاكات

تأسس مركز توثيق الانتهاكات في سوريا في حزيران/يونيو من العام 2011 لضمان توثيق جميع أنواع انتهاكات حقوق الانسان في سوريا توثيقاً دقيقاً ومستقلاً من شأنه أن يصبح مرجعاً تأخذ به وسائل الإعلام وسائر عمليات المساءلة والعدالة المستقبلية في سوريا، ويُعد مركز توثيق الانتهاكات في سوريا أحد أكبر منظمات حقوق الإنسان التي تضم موظفين ومعارف منتشرين في المحافظات السورية كافة وفي معظم مدنها، ويتعرض نشطاء المركز لمخاطر كبيرة من أجل توثيق انتهاكات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الإنساني الدولي التي ترتكبها الحكومة السورية والجهات المسلحة الأخرى المنخرطة في النزاع. ويُعد المركز مرجعاً موثوقاً به يأخذ به القانونيون ووسائل الإعلام، وذلك بفضل منهجيته الصارمة في توثيق الانتهاكات وتمسكه بالمعايير القانونية في التوثيق بغض النظر عن الطرف المرتكب للانتهاك، وهو الأمر الذي دفع الكثير من وسائل الإعلام الدولية والأمم المتحدة وآليات العدالة الأخرى للاستشهاد بتقاريره. هذا ويُدعى المركز بشكل متكرر إلى تقديم إحاطات معتمقة في المحافل الدولية مثل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، لمزيد من المعلومات، الرجاء زيارة الموقع الإلكتروني التالي: www.vdc-sy.info

النساء الآن

النساء الآن منظمة سورية غير ربحية مكرسة لتعميق دور النساء وتقويته في سوريا وفي المجتمعات المستضيفة من خلال تعزيز مشاركتهن السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية. تأسست المنظمة في باريس في حزيران/يونيو 2012 وبدأت بإطلاق سلسلة مشاريع صغيرة لدعم 10 عائلات. وهي تُعد اليوم أكبر منظمة نسائية تعمل من أجل دعم النساء السوريات وتمكينهن من إعلاء صوتهن السياسي في المجموعات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وخارج الحدود، سواء داخل سوريا أم في الدول المجاورة. وقد استفاد أكثر من 11,000 امرأة ورجل وطفل من خدمات المنظمة خلال العام 2016 وحده، لمزيد من المعلومات، الرجاء زيارة الموقع الإلكتروني التالي: www.women-now.org



مركز توثيق الانتهاكات في سوريا
Violations Documentation Center in Syria



SYRIAN INSTITUTE
FOR JUSTICE
المعهد السوري للعدالة



LDHR



Center for Civil Society and Democracy

شكر وتقدير

لقد كان هذا التقرير ثمرةً جهدٍ تعاونيٍّ حقيقيٍّ وهو لم يكن ليبصرَ النورَ لولا العملَ الدَّيَّ دأبَ عليه الكثير من الأفراد. أولاً وقبل كل شيء. لا بد من شكر المنسّقين من المنظمات المختلفة المشاركة في إعداد هذا التقرير على تفانيهم لهذا المشروع وعلى الأيام الطويلة التي أمضوها في خضير وبحث وكتابة التقرير بالإضافة إلى المساهمة في المكونات الأخرى لهذا المشروع الطموح. ويخصُّ بالشكر الخالص والنابع من القلب كُلٌّ من مثنى ناصر من مؤسسة بدائل، ومحمد الجاسم من مركز المجتمع المدني والديمقراطية، ومالك أبو حصيني وأحمد صالح من دولتي، وفراس قنديل من محامون وأطباء من أجل حقوق الإنسان، وسها الأقرع من نقطة بداية، وكمال الأخرس من المعهد السوري للعدالة، وسمية حدّاد من الشبكة السورية لحقوق الإنسان، ومها غريب وشانت كيرباببيان من اليوم التالي، وضياء شمة من مركز توثيق الانتهاكات، وعلا مروة ومروى قاضي من النساء الآن من أجل التنمية، ويوجّه الشكر أيضاً إلى الفنانين هاني عبّاس وديالا بريسلي لمشاركتهم الكريمة ولوهبتيهما وأعمالهما الفنية في هذا المشروع بما في ذلك صور الغلاف. هذا ويتقدم المركز الدولي للعدالة الانتقالية بجزيل الشكر لمديرة البرنامج السابقة مارسي مورسكي لدورها في رؤية هذا المشروع والنور ولموظفي المركز سيبلي هاوكنز وإيلينا نوتون لأدائهما المتميز وتفانيهما الدؤوب، والتزامهما في إنتاج هذا التقرير. كما وتتقدّم كل المنظمات المشاركة في إعداد هذا التقرير بجزيل شكرها إلى طارق المصري، وراما محمود، ورنيم مهروس، ومحمد شهاب لتقدمهم بشجاعة لتقديم شهاداتهم الحية في جلسة الاستماع العلنية، وشكراً جزيلاً أيضاً لبابلو دي غريف، ونافي بيلاي، وديفيد تولبرت لاستماعهم لهذه الشهادات وخدمتهم كلجنة الضمير في جلسة الاستماع العلنية. وأخيراً فإنّ جميع من شارك في إعداد هذا التقرير يتقدم بشكره من القلب للتلاميذ السوريين الشجعان، والمعلمين، والأهالي، وموظفي المدارس، وأعضاء المجالس المحلية الذين قدّموا قصصهم وشاركوا في المقابلات ومجموعات التركيز من أجل هذا التقرير، وكذلك للباحثين الجريئين داخل سوريا الذين نظموا هذه المقابلات والمجموعات، إذ يعتبر فريق العمل نفسه متناً إلى الأبد لكل منكم، ويأمل معدّو هذا التقرير أن يقوم نتاجهم بإحقاق العدالة لهذه القصص وأن يؤدي دوراً ولو طفيفاً في تحقيق المساءلة والاعتراف بالأضرار التي أصابتكم، بالإضافة إلى تحقيق مستقبل أكثر عدلاً وسلاماً لسوريا.

© المركز الدولي للعدالة الانتقالية 2018. جميع الحقوق محفوظة. لا يجوز استنساخ أي جزء من هذا المنشور، أو تخزينه في نظام استرجاع، أو نقله بأي شكل أو وسيلة، أكان ذلك إلكترونيًا أم ميكانيكيًا، أو بواسطة التصوير الضوئي، أو التسجيل، أو غير ذلك، من دون نسب الجزء إلى مصدره بالكامل.

فهرس المحتويات

1	تمهيد
3	الملخص التنفيذي
9	1. مقدمة
12	2. المنهجية
13	الفرق الفرعية: أدوارها وأهدافها
13	الحالات المختارة
14	أساليب جمع البيانات وتحليلها
17	التحديات والقيود
18	3. التعليم والنزاع المسلح في سوريا
19	النزاع المسلح وتدمير المدارس في سوريا بين العامين 2011 و2017
26	4. الإطار القانوني المعمول به
27	الأطراف المتحاربة
29	المسؤوليات والالتزامات بموجب القانون الدولي
31	5. الانتهاكات بموجب القانون الدولي
32	الاعتداء على الحياة والسلامة البدنية
34	الهجمات المتعمدة على الأشخاص والأهداف المحمية
36	انتهاك حظر الهجمات العشوائية ومبدأ التناسب
37	أساليب ووسائل عشوائية للحرب تلحق أضراراً بالمدارس
42	الإخفاق في اتخاذ سائر الاحتياطات الممكنة للوقاية من آثار الهجمات
44	6. بعض الهجمات التمييزية على المدارس
45	الهجوم على حاس (26 تشرين الأول/أكتوبر 2016)
48	الهجمات على مدرسة عين جالوت الابتدائية في حي الأنصاري الشرقي في حلب (30 نيسان/أبريل 2014)
50	المدارس في عنجارة (مدرسة عنجارة)، في إحدى ضواحي غرب حلب (11 كانون الثاني/يناير 2016)
52	مدرسة سعد الأنصاري، حلب (12 نيسان/أبريل 2015)
52	باب شرقي، دمشق (11 تشرين الثاني/نوفمبر 2013)
53	مدرسة الكمال الخاصة، حلب (27 تشرين الأول/أكتوبر 2014)
54	مدرسة محمد ناصر عشعوش، الغوطة الشرقية، على مشارف دمشق (31 تشرين الأول/أكتوبر 2017)
56	7. الآثار: كيف تؤثر الهجمات على المدارس في حيوات السوريين
56	الحالات
59	تجربة الهجمات على المدارس: الذعر والفوضى وظاهرة الاعتداء على العنف
64	بعد الهجمات: الآثار القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل
74	8. البحث عن الاعتراف في خضم النزاع
81	التوصيات
85	لائحة المصادر والمراجع

في خضمّ العمل في مجال حقوق الإنسان، دائماً ما يتردّد في الأذهان كلام ويليام فوكنر ومفادته: «أؤمن أنّ البشر لن يصمدوا فحسب، بل سينتصرون». ولعلّ الكلام هذا يصحّ بشكل خاص عند نيل شرف الاستماع إلى الضحايا أنفسهم. وتثبت القصص الواردة في هذا التقرير وتلك التي عُرضت في جلسة الاستماع العلنية في جنيف في تاريخ 22 آذار/مارس 2018، صواب كلام فوكنر إثباتاً لا ريب فيه. ويُعتبر أولئك الشهود الذين شاركوا جاريهم بشجاعة، إمّا شخصياً وإمّا كتابةً، مثلاً حياً على أنّ البشر لن يصمدوا فحسب - وهم قد صمدوا بالفعل - بل إنهم سينتصرون، حتّى في مواجهة أكثر الظروف صعوبةً، والحق يُقال، إنّ الشجاعة هذه والتصميم اللذين يتحلّى بهما السوريون، وإيمانهم بإمكانية بناء مستقبل أفضل على الرغم من الأهوال التي يواجهونها، عوامل تُفرض على الباقيين منّا أن نضمن ألاّ تتكرّر جسامه العنف الذي تشهده سوريا أبداً، وألاّ يخضع أيّ إنسانٍ لاختبار حتميّ مُائلٍ مجدداً.

وفي حين أثبتت القصص التي استمعنا إليها وقرأناها تمعّع الإنسان بقدرات لا جدالَ فيها، برزت، في المقابل، شكوكٌ خطيرة في شأن قدرة مؤسساتنا الحالية على التصديّ للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، صحيح أنّنا لسنا مخولين إطلاقاً التحدّث باسم المجتمع الدولي برمته، لكن، لا بدّ من التعبير صراحة عن إجماعنا على أنّ المجتمع الدولي، على الصعيدين الثنائي الطرف والمتعدّد الأطراف، قد خذل سوريا إلى أبعد الحدود، وما من مُبرّرٍ يبيح المعاناة التي تفيضُ بها القصص الواردة في هذا التقرير، والشهادات المقدّمة في جنيف، وما نقرأه يومياً في الصحف، بما في ذلك التقارير المتتابعة عن تعرّض مدرسة جديدة للقصف في إحدى المناطق السوريّة، وتثير فداحة هذا التقصير تساؤلات هامة في شأن قدرة المؤسسات التي أنشأناها على الاستمرار، هذا ومن المشين أن يكون مجلس الأمن التابع للأمم المتّحدة قد وصل إلى طريق مسدود بعد هذا القدر الكبير من المعاناة في سوريا، أمّا تواصل دعم العمليات العسكريّة التي تؤدّي إلى قصف المدارس فهو أمرٌ غير مقبول وغير مبرّر على الإطلاق، وتذكّرنا هذه الإخفاقات التي نشهدها يومياً بانهايار عصبه الأمم قبل عقود خلت، وفي حال لم نعالج الأزمة السوريّة معالجةً جديةً، فإنّ المؤسسات التي أنشأناها ومنحناها ثقتنا طويلاً ستفقد مصداقيّتها، وتكاد تُمسي بلا جدوى. لقد استمعنا في جنيف إلى قصص مؤثرة للغاية وفي طياتها كلّها عبارةً غالباً ما تكرّرت ألا وهي «لن يحدث هذا مجدداً»، عبارةً يبدو أنّنا رحنا نردّها مراراً وتكراراً حتى كدنا نفرغها من معناها.

ومن هذا المنطلق، تكتسبُ المساعي المختلفة، من قبيل هذا المشروع، أهميّة قصوى. ويُعدّ هذا التقرير وثيقة قيّمة من شأنها أن تؤيّد كلام الضحايا الشجعان الذين اختاروا التحدّث عن جاريهم إمّا علانيةً وإمّا في المقابلات التي أجريناها معهم، وأن تُبين مدى أهميّة، ولا يتضمّن هذا التقرير كمّاً وافراً من المعلومات والبحوث الدقيقة فحسب، بل ينظرُ أيضاً في القانون الدولي الإنساني نظرةً مُتعمّقة مستندة إلى معرفة وخبرة في المجال، ويبحث هذا التقرير في الأسباب التي دفعت المنظمات الإحدى عشرة التي أعدته إلى أن تصبّ تركيزها على المدارس، وهو يعرض رؤية واضحة حول الطريقة التي يمكننا بها إنقاذ المدارس السوريّة، وهي غاية المشروع المبنيّة صراحةً في عنوانه، ولعلّ المسألة الأبرز المضمّنة في هذا التقرير التي تستحقّ تسليط الضوء عليها، ووردت في معرض الكثير من الشهادات المدلّى بها في جلسة الاستماع العلنية، هي الأهميّة الجوهرية للحق في التعليم، وقد بدا ذلك جلياً في الشّهادات التي أدلى بها، بأشكال مختلفة، المُشاركون في هذا المشروع، على تنوع صفاتهم - فمنهم التلاميذ والأهالي والمعلّمون، والقادة المحليين، فبمجرّد قراءة هذا التقرير والاستماع إلى الشهادات المدلّى بها في جلسة الاستماع العلنية، تتضح الأسباب التي تُكسبُ هذا الحقّ في التعليم أهميّة قصوى بالنسبة إلينا كبشر، حتّى نبني مستقبلاً قائماً على العدالة، ففي

ظَلَّ غياب التعليم، وانعدام إمكانيّة الذهاب إلى المدرسة، وغياب التنظيم الذي توفّره المدارس، وهو الأمر الذي وصفه الناجون من الهجمات وصفًا بليغًا. سيبقى الجيل الصّاعد عاجزًا عن التقدّم، وعليه، لكي تقدّر سوريا على المُضيّ قدمًا، لا يكفي أن ننقذ المدارس السوريّة، بل لا بدّ لنا أيضًا من بناء المدارس السوريّة، ولا بدّ لنا أن نعرّز إمكانيّات التعلّم بطريقة جديدة، وهو الأمر الذي يُشكّل واحدًا من مكامن أهميّة هذا التقرير.

من المهّم أن يقرأ الجميع هذا التقرير والتوصيات التي يتضمّننها لكنّ الأهمّ أن يُعنع في قراءته الأشخاص الفادرون على التأثير في السياسات. هذا ويجدرّ بواضعي السياسات أن يُصغوا بعناية إلى الشهادات المدلى بها في جلسة الاستماع العلنيّة، وأن يُضاعفوا بعد ذلك الجهود المبذولة في سبيل ضمان أمن المدارس. في سوريا وفي العالم أجمع على السّواء، فإن تعدّرت حماية المدارس في سوريا، ستتعدّرت في مناطق النزاع الأخرى. وعليه، يقفُ المجتمع الدولي، اليوم، أمام اختبار جدّي، ومن المهّم بالنسبة إلينا أن نُثبت صلابّة عزمنا على ضمان أمن المدارس، ولا بدّ لنا أن نكون على قدر المسؤولية.

ختامًا، نوّد أن نشيد بمدى شجاعة جميع الذين أقدموا على سرد قصصهم المروّعة إن لتزويد التقرير بها وإن خلال جلسة الاستماع العلنيّة، إذ إنّ مشاركة قصص شخصيّة تنطوي على هذا القدر من المعاناة والمشقّة هو أمرٌ في غاية الصّعوبة. كما نشيد بالمنظّمات كافة التي شكّلت نواة مشروع «أنقذوا المدارس السوريّة»، فلولا القوى الاجتماعيّة الناشطة والتّقدمية على غرار هذه المنظّمات، وغيرها من منظّمات المجتمع المدني والأفراد، التي تطرّح هذه القضيّة على الملأ، لن يطرأ أيّ تغيير يُذكر. ونحن، باسم لجنة الضمير، نعتنم هذه الفرصة للتعبير عن تأييدنا القاطع، وبدون أيّ تحفظات، لهذا التقرير وللمطالب التي يطرحها بوضوح، هذا ونتعهّد، بالدفاع، قدر مُستطاعنا، عن النتائج المدرجة في هذا التقرير وعن صوابيّة التوصيات المقدّمة.

ونتقدّم بجزيل الشكر لجميع المعنّيين على منحنا شرف المشاركة في مشروع «أنقذوا المدارس السوريّة».

لجنة الضمير الخاصة بمشروع «أنقذوا المدارس السوريّة».

نافانيثيم "نافي" بيلاي،
مفوض الأمم المتحدة السامي السابق
لحقوق الإنسان

بابلو دي غريف،
المقرر الخاص السابق للأمم المتحدة بشأن
تعزيز الحقيقة والعدالة والجبر
و ضمانات عدم التكرار

ديفيد تولبرت،
الرئيس السابق للمركز الدولي
للعدالة الانتقالية

الملخص التنفيذي

«لقد تغير كل شيء». تلك هي كلمات تلميذ يتحدث عما حدث في أعقاب تعرّض مدرسته لهجوم أودى بأرواح شقيقه وبعض أصدقائه، وغير حياته إلى الأبد، وهو يعمل. حاليًا، في مشغل للخياطة لأنه ما عاد يحتمل الذهاب إلى المدرسة مثقلًا بذكريات ذلك اليوم وبذكرى الأشخاص الذين فقدهم. وليست قصته سوى واحدة من جملة قصص عن أطفال تبدلت حيواتهم تبدلًا نهائيًا نتيجة هجمات على مدارسهم، وفقدتهم الأحبة. وسلبهم الطفولة والبراءة والفرص كذلك الأمر. ولعلّ الأسوأ ممّا تقدّم هو أنّ التغيير لم يقتصر على حيوات الأفراد فحسب، ذلك أنّ اتّساع نطاق الهجمات على المدارس في سياق الصراع الوحشي الذي تشهده البلاد، فرق شمل الأسر. وخلف آثارًا خاوية تُخبر عن مجتمعات كانت تنبض بالحياة، وغير مستقبل المجتمع السوري على حدّ سواء.

ينظرُ التقرير المعنون «لم نتوقع أبدًا أن نُقص: الإحاطة بآثار الهجمات على المدارس في سوريا». في الهجمات على المدارس من أكثر من منظور: بدءًا من التداعيات القانونية المترتبة عن تلك الهجمات وصولًا إلى تأثيرها اليومي في حيوات التلاميذ والمعلمين والعائلات والمجتمع ككل. ولا تترك النتائج التي تمّ التوصل إليها مجالًا للشك في أنّ آثار الهجمات كثيرة جدًا وواسعة النطاق، وفي أنّ معالجتها تتطلب عقودًا من الزمن، في أحسن الأحوال. وفي طبيعة الحال، لا يمكن عملية من هذا النوع أن تبدأ فعليًا إلا بعد توقّف أعمال العنف المستمرة في حقّ المدنيين السوريين وبعد اتّخاذ تدابير فعلية من شأنها التصدي للمسار التصاعدي السريع الذي شهدته البلاد وخوّل من القمع إلى الاحتجاجات السلمية وصولًا إلى النزاع المسلح الوحشي وذلك ردًا على تلك الاحتجاجات.

استغرق إعداد هذا التقرير سنوات عدّة، وقد شغلت عملية صياغته بحدّ ذاتها حيزًا لا بأس به. فقد بدأ العمل على التقرير عندما قرّرت إحدى عشرة منظمة¹ - عشر منها سورية وواحدة دولية - أن تضافر جهودها للتوصل إلى سبيل يؤوّل إلى مواجهة الشعور المتنامي بالتعب الذي ينتاب الناشطين السوريين نتيجة توثيقهم انتهاكات حقوق الإنسان التي لا تنتهي وتزداد فضاءً أكثر فأكثر ونتيجة الوعود التي تقطع بالعمل والمحاسبة ثمّ تنكث. ففي بداية النزاع، سارع هؤلاء الناشطون، وغيرهم من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، إلى تشكيل الائتلافات فوضّعو الاقتراحات الأيلة إلى إرساء العدالة الانتقالية كما أعدّوا خرائط الطريق لمرحلة ما بعد النزاع. هذا وقد انكبّ الناشطون على توثيق الانتهاكات، وكان الباعث على ذلك هو إيمانهم بأنّ النزاع سينتهي قريبًا. وأنّ مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان سيُساقون فورًا إلى العدالة. إلا أنّ الواقع لم يكن كذلك، وما كان من النزاع إلا أن اشتدّ حدّةً عامًا بعد عام، وتعقّد أكثر فأكثر بعد أن انخرطت فيه أعداد متزايدة من الجهات، أكثرها من خارج سوريا.

لم يُثنِ التعب المنظمات الإحدى عشرة عن مساعيها، وبعد سلسلة من الحوارات والمشاورات المتأنية مع مجموعة واسعة من الأطراف المعنية في المجتمع المدني، قرّرت المنظمات أنفة الذكر أن تتكاتف للعمل على مشروع مشترك - أطلق عليه اسم مشروع «أنقذوا المدارس السورية»، وهو مشروع يرمي إلى أن يُؤلّف بين نقاط القوّة المختلفة التي تتيسرُ بها كلُّ منظمة من المنظمات المنضوية إلى فريق العمل وأن يُعزّزها على حدّ سواء، وتتنوّع هذه القدرات لتشمل سرد القصص والمناصرة، وإقامة شبكات واسعة النطاق وعالية المصداقية، مؤلّفة من المؤثّمين الميدانيين، بالإضافة إلى حيازة محفوظات تزخرُ بمعلومات قيّمة جدًا، وقد نتج من تكاتف المنظمات هذا، تقريرٌ يسلط الضوء، الذي لطالما ألحّت الحاجة إليه، على أصوات سوريين تضرّروا بأشكال مختلفة من الهجمات

1 منظمة بدائل، ومركز المجتمع المدني والديموقراطية (CCSD)، ومنظمة دولتي، والمركز الدولي للعدالة الانتقالية (ICTI)، ومحامون وأطباء من أجل حقوق الإنسان (LDHR)، ونقطة بداية، والمعهد السوري للعدالة (SI)، والشبكة السورية لحقوق الإنسان (SNHR)، واليوم التالي (TDA)، ومركز توثيق الانتهاكات في سوريا (VDC)، والنساء الآن من أجل التنمية (Women Now).

على المدارس. وبلغت التّقريرُ الانتباه إلى الانتهاكات الفاضحة لحقوق الإنسان المرتبة عن أعمال التدمير هذه. أمّا الباعثُ الأساسيُّ على المُضيّ في هذا العمل المُحلّص الذي امتدَّ طوال عام ونصف العام، فيكمُن في الرغبة، أولاً، في وضع حدٍّ لأعمال العنف، وثانياً، في ضمان الإحاطة التامة بالأضرار الناجمة عن النزاع، بحيث لا يُترك أمام الجهات الفاعلة الوطنية والدولية سوى خيار معالجة هذه الأضرار من خلال عملية دقيقة ومستنيرة لإحقاق العدالة والإقرار بالمسؤوليات وتحقيق الإنصاف والإصلاح على حدٍّ سواء.

تستند التّائج المدرجة في التقرير إلى مصادر عدّة: وهي عبارة عن مجموع ما توفّر في حوزة المنظمات الأعضاء من قواعد بيانات ومحفوظات تفصّل الهجمات الفرديّة على المدارس وتوفّر معلومات عن أساليب الهجوم، ومواقعه، وأسماء المدارس، وأعداد الضحايا، والمركّبين المحتملين، وغير ذلك من المُعطيات، بالإضافة إلى البحوث المكتبيّة الدقيقة، على أنّ الأولويّة تُولى للبحوث والمنشورات وغيرها من المصادر التي أتت بها المنظمات الأعضاء وكذلك المقابلات الميدانيّة ونقاشات مجموعات التركيز التي أُجريت وجهًا لوجه مع التلاميذ والمُعلّمين وموظفي المدارس والأهالي والمسؤولين المحليين في المجتمعات المتأثرة بالهجمات على المدارس.

نطاق المسألة

قامت المنظمات المشاركة في العمل على مشروع «أنفذوا المدارس السوريّة» بجمع الوثائق المتوفرة لديها، فأحصت وقوع 1292 مدرسة تم الهجوم عليها² ما بين العام 2011 ومنتصف العام 2017. وقد وُثقت هذه الأعداد توثيقاً مُتفصلاً وهي منطقيّة وغير مُبالغ فيها؛ فقد أصدرت الأمانة العامة للأمم المتحدة تقريراً في نهاية العام 2014 يفيد بأنّ 4072 مدرسة قد أُقفلت أبوابها، أو تعرّضت للضرر أو باتت تستعمل كماوى، وتُشير تقديرات أخرى إلى أنّ مدرسة من أصل ثلاث مدارس في سوريا لا تعمل حالياً، سواءً لأنّها مُدمّرة، أو أُتخذت مراكزًا للنازحين، أو أُعيد استعمالها لأغراض عسكرية، وهو الأمر الذي يرفع الأعداد المذكورة أنفاً أكثر بعد.

هذا وقد أثر كلٌّ من الهجمات على المدارس والنزاع بشكل عامّ تأثيراً بالغاً في مستويات تعليم السوريين: ففي العام 2012، أي بعد مُرور عام على بدء النزاع، سجّلت نسبة التلاميذ الذين التحقوا بالمرحلة الثانويّة تراجعاً عن العام الذي سبقه، بحيث تدنّت من 98 في مئة إلى ما لا يزيد عن 57 في المئة.³ وفي العام الدراسي 2015 - 2016، لم يلتحق ما لا يقل عن 2.3 مليون طفل سوري، داخل سوريا وفي البلدان المجاورة.⁴ بالمدرسة، أمّا اليوم، فلا يزال 1.3 مليون طفلٍ سوريٍّ يواجهون خطر التسرّب من المدرسة.⁵

عند النظر بتجرّد إلى العنف والأذى اللذين ألما بالأطفال السوريين، يتبيّن أنّ النزاع يتخذُ طابعاً وحشيّاً، فقد أظهر تقريرٌ صادرٌ مؤخراً من إعداد باحثين في بلجيكا أنّ عاملين يسمان النزاع السوريّ هما ضخامة أعداد الأطفال المتأثرين بالعنف، والطريقة التي وقع بها هؤلاء الأطفال ضحية للنزاع، أمّا حصيلة القتلى فمُرْتفعة وصاعقة، وقد أشارت دراسة مبنية على البيانات التي قدّمها مركز توثيق الانتهاكات في سوريا (VDC) إلى أنّ وفيات المدنيين تُشكّل 70.6% من العدد الإجمالي لحالات الوفيات المترتبة عن أعمال العنف والمرتبطة بالنزاع.⁶ هذا ويُقدّر مركز توثيق الانتهاكات في سوريا حصيلة القتلى الأطفال بحوالي 19555 طفلاً، وذلك بين مطلع العام 2011 وكانون الأول/ديسمبر 2016.⁷

التّائج القانونيّة

أجري تحليل قانوني شامل بناءً على الأطر القانونيّة المعمول بها لتطبيق القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان، واستناداً إلى سبع دراسات حالات تخصّ هجمات محدّدة، وتسلّط دراسات الحالات هذه الضوء على الانتهاكات الجسيمة للالتزامات التي تُطبّق بموجب القانون الدولي لحماية الأطفال والمدنيين في النزاعات المسلّحة، بما فيها تلك الواردة في البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلّحة، بالإضافة إلى اتفاقيات جنيف المؤرخة في 12 آب/أغسطس 1949

2 وقد تم توفير هذا الرقم من قبل الشبكة السورية لحقوق الإنسان وتم تأكيده ببيانات من المنظمات الأخرى، بما في ذلك المعهد السوري للعدالة ومركز توثيق الانتهاكات في سوريا، لأغراض تخصّ هذا التقرير. يشير مصطلح "الهجوم" على مدرسة إلى أي عمل عسكري (1) مقصود، أو (2) عشوائي، أو (3) عن طريق الخطأ، يؤدي إلى إلحاق الأضرار أو الدمار بمدرسة أو بعدة مدارس.

3 محمد الحسان، (2016)، 27.

4 تقرير تعليم مؤتمر بروكسل (2017).

5 أخبار الأمم المتحدة (2016).

6 Guha-Sapir and al.(2018), 105.

7 بيانات مستقاة مباشرة من مركز توثيق الانتهاكات في سوريا، وهو إحدى المنظمات المشاركة في إعداد هذا التقرير.

وبروتوكوليهما الإضافيين المؤرخين في 1977. يُذكر أنّ الهجمات التي اختارها فريق العمل قد حظيت، غالبيتها، بتغطية إعلامية جيدة. ويُعزى السبب الرئيس في ذلك إلى طبيعتها المروعة. هذا وقد أدانت الجهات الدولية علانيةً هذه الهجمات واعتبرت أنّها تشكّل انتهاكات لحقوق الإنسان. أمّا الأولوية فقد أوليت للحالات التي أدت فيها الهجمات إلى سقوط الكثير من الضحايا من عديد الأطفال؛ واتخذت فيها الهجمات طابعاً متعمداً أو عشوائياً؛ واستخدمت فيها أسلحة محظورة بموجب القانون الدولي؛ وجُلّت فيها أنماط مشتركة سبق أن استخدمها أطراف النزاع؛ وشُنت فيها الهجمات على مدارس لم تكن تُستخدم لأغراض عسكرية عند وقوع الهجوم.

يُنبتُ التقريرُ المعنونُ «لم نتوقع أبداً أن نُصَف» أنّ الدمار الذي ألحقته حكومة الرئيس بشّار الأسد وسائر أطراف النزاع بالمدارس والتلاميذ، ينتهك الكثير من الأحكام الأساسية التي نصّ عليها القانون الدولي. فقد استخدمت أسلحة، كالذخائر العنقودية والقنابل الحارقة، في مناطق سورية تتواجد فيها مدارس عاملة. علماً أنّ الكثير من دول العالم حُظِر استخدام هذه الأسلحة، في حين تُعتبر أنواع أخرى منها، كالبراميل المتفجرة، عشوائية في طبيعتها. وذلك نظراً إلى جسامته المعانة التي يحتمل أن تتسبب بها. ويتعارض استخدام هذه الأسلحة مع الحظر المفروض على الهجمات العشوائية، وهو، حتماً، غير مناسبٍ قط.

وفي نهاية المطاف، تقع على عاتق الحكومة السورية مسؤولية حماية شعبها وبنيتها التحتية المدنية، ونظراً إلى كون الأطفال هم، في الأصل، من بين أكثر أفراد المجتمع ضعفاً وتزيدهم النزاعات ضعفاً. يمنحهم القانون الدولي الحماية العامة على اعتبارهم مدنيين بالإضافة إلى الحماية الخاصة على اعتبارهم أفراداً ضعفاء. هذا وتتنسب سوريا إلى اتفاقية حقوق الطفل، وهي تلتزم، بموجب دستورها الصادر في العام 2012، أن «حتمي... الطفولة، وترعى النشء والشباب، وتوفّر لهم الظروف المناسبة لتنمية ملكاتهم»⁸.

غير أنّ التقرير خلص إلى عدد من المؤشرات التي تدلّ جلياً على أنّ الهجمات متعمدة، بما في ذلك استخدام الصواريخ الموجهة؛ ومعرفة مواقع المدارس؛ واستطلاع المواقع ورصدها ومراقبتها قبل وقوع الهجمات؛ بالإضافة إلى الهجمات المتسلسلة على أكثر من مدرسة أو مجمع مدرسي في تتابع سريع في اليوم نفسه؛ الهجوم على المدرسة نفسها في مراحل مختلفة من النزاع.

ويهدف كلٌّ من حظر الهجمات العشوائية ومبدأ التناسب إلى توجيه السلوك العسكري، بما في ذلك حملات القصف الجوي، الشائعة في النزاع السوري. ومع ذلك، تتخذ الهجمات على المدارس طابعاً عشوائياً بحسب ما يُبرزه التقرير بوضوح من خلال دراسة عددٍ من العوامل، فعلى سبيل المثال، أصيبت مدارس كثيرة نتيجة القصف واسع النطاق الذي شُنّ على مناطق مدنية مكتظة بالسكان. وفي حالات كثيرة، يُستبعد أن يكون القادة المسؤولون قد أخذوا في الاعتبار احتمال وقوع خسائر في أرواح المدنيين قبل تنفيذ الهجوم. نظراً إلى أنّ الأسلحة المستخدمة تجعل الحدّ من الضرر الذي سيلحق بالمدنيين أو السيطرة عليه أمراً مستحيلاً عملياً. فمثلاً، لقد استخدمت الحكومة السورية وحلفاؤها الصواريخ والقذائف ومجموعة من الأسلحة الأخرى التي تُلقى من الطائرات ويصعب توجيهها أو الحدّ من تأثيرها المحتمل. ونظراً إلى أعداد المدارس التي وقعت عليها الهجمات وإلى نطاق ما خلفته هذه الهجمات من وفيات ودمار، يستبعد التقرير أن يكون المقاتلون غافلين عن وقوع ضحايا في صفوف المدنيين.

الجانب الإنساني من النزاع: تقييم آثار الهجمات في حيات السوريين

أدى تدمير المدارس واسع النطاق على امتداد الأراضي السورية إلى عواقب لا حصر لها على البلد وعلى مواطنيه المدنيين. أمّا نتائج المقابلات ونقاشات مجموعات التركيز التي أجريت من أجل هذه الدراسة فتُلقي الضوء على عددٍ من هذه الآثار الرئيسية، التي أرخت بظلالها على تجارب التلاميذ والمعلمين وغيرهم من الأفراد. وذلك قبل وقوع الهجمات وخلالها وبعده. وفي طبيعة الحال، سيُفاقم الوقت المشقّات والأضرار طويلة الأجل التي يُعانيها المتضررون، لا سيّما في حال لم تتوقف أعمال العنف في القريب العاجل.

ومن جملة النتائج المهمة التي يُشير إليها التقرير، مسألة الدقة التي تَوخّاها الأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات أثناء حدّثهم عن الخطوات الكثيرة التي اتخذتها المدارس والمجتمعات المحلية وترمي إلى ضمان حصول الأطفال على أفضل تعليم يمكن في ظل الظروف القائمة، وعلى الرغم من أهوال النزاع الدائر حولهم. إذ تتخذ المدارس الإجراءات اللازمة لتكون على أهبة الاستعداد

لوقوع هجوم في أي وقت مُمكن. وهو واقعٌ عمليٌّ ومُحزنٌ في آنٍ معاً. إذ إنّه يشيعُ شعوراً باعتماد النزاع. وبدلاً من أن يتسنى للمدارس التركيز على تعليم الشباب - وهو مسعىٌ على قدر من التعقيد والأهمية في أيّ سياق كان- فهي تُجري تدريبات على الإخلاء وتعمل على تجهيز أجنحة استشفائية. وبدلاً من أن تأمل المجتمعات في انتهاء أعمال العنف. سلّمت مرغمةً بضرورة السعي إلى تخفيف أضرار الهجمات المستقبلية حتميةً الوقوع.

وقد نتج عن الهجمات على المدارس. أن قُتل مئات المعلمين. وغادر عددٌ كبير منهم البلد. وتوقف كثيرون غيرهم عن الذهاب إلى العمل. إلى ذلك، يُعيقُ تضرّر البنية التحتية لقطاع النقل إمكانية الوصول إلى المدرسة. ومن شأن حملات الاعتقالات المستمرة التي تُمارس بحق التلاميذ والمعلمين من يتمكّنون في الوصول إلى المدرسة ويُعتقد بأنهم يشاركون في الاحتجاجات المناهضة للحكومة. أن تُفاقم مخاوف وقوع هجمات مستقبلية. هذا ويحجم الأهالي الخائفون عن إرسال أولادهم إلى المدرسة خشيةً وقوع مزيدٍ من أعمال العنف. وهو الأمر الذي يُوسّع الفجوة التعليمية ويزيد أبناء «الجبل الضائع» من السوريين الذين لم يعرفوا سوى النزاع في نشأتهم. ولم يتلقوا قدرًا يُذكر من التعليم. وقد كان للخوف هذا تأثيرٌ أكبر في الفتيات منه في الفتيان. وأدى إلى ارتفاع معدّلات زواج القاصرات. ومردّد ذلك إلى سعي الأهالي إلى إيجاد خيارات بديلة لأولادهم. ومن ناحية أخرى. أعرب بعض الأهالي عن تخوّفهم من ميل أبنائهم. لا سيّما الفتيان منهم. إلى التخرّف وذلك نظرًا إلى أنّهم عاشوا في ظلّ أجواء مشحونة بالعنف وإلى كون ارتياد المدرسة خيارًا غير متاحٍ لهم.

ولا ينتابُ الأهل وحدهم شعورٌ بالخوف على أبنائهم. فالتلاميذ والمعلمون على حدّ سواء خدثوا عن تعرّضهم لصدّات نفسية بسبب هجمات السابقة. وعن خوفهم الشديد من الذهاب إلى المدرسة بعد أن فقدوا أطرافهم أو بعد أن رأوا أصدقاءهم يموتون أمام أنظارهم. وقد تواتر الحديث عن التأثير الأبدّي المترتب عن بتر الأعضاء؛ والأمر سيّان بالنسبة إلى الصدمات النفسية والعاطفية الشديدة التي تعرّض لها التلاميذ والمعلمون على حدّ سواء.

وتُعدُّ مسألة المناهج الدراسية واحدةً من المسائل الشائكة العديدة التي تُرهق تفكير السوريين. بما في ذلك المنظّمات المعدّة للتقرير. وذلك بناءً على جُارب أفرادها على اعتبارهم سوريين وناشطين. ففي المناطق التي لا تزال المدارس فيها عاملة. بدأت المناهج الدراسية تختلف من منطقةٍ إلى أخرى وتخضعُ لأهواء الأطراف المسيطرة في كلّ منها. وتشهدُ سائر المناطق السورية هذه الظاهرة آنفة الذكر. وهي تبلغُ هذه الظاهرة أوجها في المناطق الواقعة تحت سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشّام (الذي يُعرفُ شُيوعاً باختصار داعش) والجماعات التابعة لتنظيم القاعدة. لذا. لا بدّ من بدء العمل فوراً على توحيد المناهج المتفاوتة والمسيّسة. وعلى تزويدها بمعلومات موثوقة لا تتعلّق بالنزاع وحسب. بل تشمل كذلك عقود القمع وغيرها من الأسباب الجذرية التي سبقته وشكّلت أرضاً خصبةً لنشوبه. ويجبُ على سوريا أن تتدبّر مهمّة نقل وجهات نظر الأطراف والضحايا جميعهم؛ وتعليم قيم الحق والعدالة والاعتراف بالآخر والتعايش السلمي. ليحلّ ذلك محلّ الآراء المتحيّزة. والهيمنة. ووجهات النظر الأحادية الجانب. التي كانت من قبل.

على الرغم من كلّ ما تقدّم. وفي موازاة الصورة القائمة عن الحياة داخل الأراضي السورية. التي رسمها المشاركون في المقابلات ونقاشات مجموعات التركيز. ترتسم ملامح صورة أخرى. صورةٌ تعكس بصيصَ أملٍ والقدرة على التحمّل والتفاني الواضح في سبيل التعليم ورفاه الأطفال والشباب في سوريا. وقد تطرّق الأشخاص الذين أُجريت معهم المقابلات إلى النهج الاستباقي الذي اتبعتّه المجتمعات المحليّة على أكثر من صعيد. وتمثّل في طرق متعددة تمكّنها من القيام بما في وسعها فعله. وذلك من خلال الجهود المحليّة التي تؤوّل. على سبيل المثال. إلى تقديم الدعم النفسي الاجتماعي للضحايا أو تنظيم حملات لتحفيز التلاميذ على العودة إلى المدارس. وفي السياق عينه. ذكر معلّمون أنّهم يؤدّون وظائفهم من دون تلقّي رواتب وعلى الرغم من التهديدات التي حُدقُ بحيواتهم. وتجدُرُ الإشارةُ إلى أنّه في كلّ المجتمعات التي أُجريت فيها المقابلات وعُقدت فيها نقاشات مجموعات التركيز. أثارَ المشاركون مسألة إيجاد طرق بديلة لتوفير التعليم. إمّا في مدارس تحت الأرض وإمّا مُناوئةً بين منازل شتّى. على أنّها أماكن تؤمّن ولو القليل من الأمن. بحيث تخوّل التلاميذ متابعة تحصيلهم العلميّ.

التوصيات

إيقاف الهجمات واحترام المعايير الدولية

إلى أطراف النزاع:

- أولاً وقبل أي شيء آخر، يجب إيقاف كل الهجمات على المدارس على الفور. فالحصول على التعليم الآمن والجيد هو حقّ تتمتع به العائلات والمجتمعات السورية ولا يُوضَع موضعُ تفاوض.
- يجب أن تُقرَّ فوراً قوانينٌ محليةّة وسياسات عسكرية تحظر الهجومات على المدارس وتمنع استخدام الأطراف العسكرية المدارس أثناء النزاع.
- يجب على سائر الأطراف المنخرطة في النزاع أن تحترم القانون الإنساني الدولي بالكامل. وأن تجنّب السكان المدنيين أخطار النزاع المسلّح وحميهم منه. وأن تحترم القانون الدولي لحقوق الإنسان بجميع بنوده. ولا سيما اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولها بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة.
- أُفيد بأنّ النظام السوري قد ألقى ذخائر عنقودية كما وقد استُخدمت في معرض العمليات الروسية-السورية المشتركة. لذا، يجب على هذين الطرفين، بالإضافة إلى الأطراف الأخرى المنخرطة في النزاع في سوريا، توقيع الاتفاقية ومصادقتها والتوقف فوراً عن استخدام هذا النوع من الذخائر.

إلى المنظمات الدولية والدول الأعضاء في الأمم المتحدة:

- يجب وضع علامة مميّزة ومرئية ويمكن التعرف عليها لحماية المدارس من الهجمات. على غرار الشّارات المستخدمة لحماية المستشفيات والركبات ومقدّمي الخدمات الطبية والإغاثة في النزاعات المسلحة أو حماية المواقع الدينية ومواقع التراث الثقافي. وفي هذا الصّدد، يجب التوصل إلى اتفاقية دولية تؤوّل إلى وضع هذه الشّارة المميّزة. وتُقضي بتحديد كميّة استخدامها وإمكانيّاته. وبتوضيح الالتزامات المترتبة على القوات المسلحة لاحترام هذه الشّارة. ولا بدّ لإشارة القانون الدولي الإنساني هذه أن تمنح المدارس والأطفال في النزاع السوري حمايةً خاصّة وأن تضمن الحماية والاحترام اللذين يتمتّع بهما كلّ من المدارس والأطفال بموجب القانون الدولي. ويُفترضُ بالدول الموقعة على اتفاقيات جنيف أن تسنّ قوانين محلية وسياسات عسكرية تحظر الهجمات على المدارس التي ترفع علامة المدرسة المميّزة.
- يجب إحالة هذا التقرير إلى الآلية الدولية المحايدة المستقلة من أجل البدء في إجراء تحقيقات كاملة في الهجمات على المدارس في سوريا:
- يجبُ على مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أن يتّخذ إجراءات فورية ردّاً على الهجمات على المدارس. بما في ذلك إحالة الوضع القائم في سوريا إلى المدعي العام في المحكمة الجنائية الدولية.
- يجبُ على جميع الدول الأعضاء التوقيع فوراً على إعلان المدارس الآمنة الذي يدعم تنفيذ المبادئ التوجيهية لحماية المدارس والجامعات من الاستخدام العسكري أثناء النزاع المسلح. بالإضافة إلى أخذ جميع «الأفعال البديلة الممكنة قبل الهجوم» على مدرسة أو جامعة في الاعتبار. بموجب المبدأ التوجيهي ٤ (أ). «قبل أي هجوم على مدرسة أصبحت هدفاً عسكرياً. يجب على أطراف النزاع المسلّح أن يأخذوا في عين الاعتبار حقيقة أنّ الأطفال يستحقون احتراماً وحمايةً خاصة». و«الأثر السلبي الطويل الأجل المحتمل على قدرة المجتمع المحلي على التعليم. بعد تدمير المدرسة أو الإضرار بها.»

إصلاح العملية التعليمية

- البدء فوراً بعملية إعادة بناء وإصلاح تشمل المدارس السورية والنظام التعليمي في أنحاء البلاد كافة.
- بغية ردم الهوة السحيقة التي سببها النزاع في قطاع التعليم. لا بُدَّ من النظر في اتخاذ خطوات من شأنها تسريع عملية التعليم لتعويض ما فات منها؛ وإقرار أنواع مُحددة من التعليم والتقييم غير الرسمية؛ وتقديم الدعم والفرص للتحضير لامتحانات التقييمية التي لم تُجرَ أثناء النزاع ولإجرائها على حدّ سواء.
- يجب أن تشمل عملية السلام إعادة تقييم المناهج الدراسية الوطنية تقييماً صارماً وإصلاحها وذلك من أجل منح كلّ تلميذ نوعية التعليم نفسها وتدريب مادة التاريخ بطريقة غير متحيزة فلا تجمد هذا الطرف أو ذلك. بل تقدّم حقائق بيّنة وتُعلي أصوات الضحايا وتُسلّط الضوؤ على قصص العدالة والسلام والتعايش.
- يجب أن يحظى المعلمون الذين لا يزالون في سوريا بالدعم والحماية اللّازمين. ويشمل ذلك ضمان خصيلهم رواتبهم بأمان وعدم تعرضهم للمضايقة والهجوم بالإضافة إلى دعم المدارس لكي تتزوّد بالمواد الملائمة وتنعّم بظروف آمنة للتدريس.
- لا يُعرف الكثير عن أوضاع التلاميذ ونظام التعليم في المناطق الخاضعة لسيطرة داعش. وعليه، تبرزُ الحاجةُ إلى إجراء مزيدٍ من البحوث وربما تحقيقٍ كاملٍ من أجل معالجة أي أضرار خاصة أو آثار إضافية تترتب عن الانتهاكات التي ترتكب في هذه المناطق.

الاعتراف واتخاذ التدابير الإصلاحية

- يجب على الحكومة السورية والأطراف الأخرى المتواطئة في الهجمات على المدارس أو المسؤولية عنها - بما في ذلك الجماعات المسلحة غير التابعة لدولة ما والجهات الأجنبية التي تشارك مباشرة في الهجمات - أن تصدر اعترافاً عاماً تُقرُّ بموجبه بالأضرار التي ألحقتها بالمدارس والأطفال والمعلمين والأهالي والعائلات والمجتمعات. كما يجب عليها إصدار اعتذار علني شامل من جميع ضحايا هذه الهجمات.
- يجب أن يُعتبر تقديم الدعم النفسي والاجتماعي أولويةً فورية. وحاجةً طويلة الأجل. على اعتبار أنه يشكل جزءاً من إجراءات الإغاثة وجبر الضرر.
- يجب أن تراعي برامج جبر الضرر الخسائر الهائلة في قطاع التعليم. كما يجب أن تتضمن بعض الخطوات المذكورة أعلاه - ومنها تسريع عملية التعليم لتعويض ما فات منها؛ وإقرار أنواع مُحددة من التعليم ونظام الأرصدة الدوليّة؛ وتقديم الدعم والفرص للتحضير لامتحانات التقييمية التي لم تُجرَ أثناء النزاع ولإجرائها على حدّ سواء. وغير ذلك من أشكال المساعدة التعليمية وربما المهنية، التي تُحدّد بناءً على تقييم احتياجات الضحايا تقييماً شاملاً.
- شاعت بين صُفوف الضحايا حالات فقد الأطراف جرّاء أعمال العنف والهجمات. وعليه، يجب أن يُوفّر للضحايا الدعم الطبي طويل الأجل وإعادة التأهيل والموارد الماليّة اللّازمة لتأمين الأطراف الاصطناعية - بما في ذلك تقديم البدائل اللّازمة إلى حين اكتمال نمو الأطفال.
- يجب منح المعلمين المُفترسات التي حُتّهم على العودة إلى سوريا. أمّا بالنسبة إلى الأشخاص الذين باشرُوا التعليم في سياقات غير رسمية، فيجب وضع برنامج تأهيليّ معجّل يَسْمَح بالاستفادة من خبراتهم هذه ويُخوّلهم أن يصبحوا مُعلّمين مُحترفين.

الفصل الأوّل: مقدمة

على مرّ سبع سنوات من الاحتجاجات والنزاع المسلّح في سوريا. قُتل مئات الآلاف من المدنيّين ووقّع عددٌ أكبر منهم ضحّيّة الإخفاء القسري أو تعرّضوا للتعذيب. أو عانوا انتهاكاتٍ جمة لحقوقهم الإنسانيّة. وقد شهد معظم السوريّين، بمن فيهم أطفال كثيرون. تعرّض أفراد عائلاتهم وأصدقائهم وجيرانهم لمثل هذه الانتهاكات. هذا وقد دُمّرت مدن سورية كثيرة حتّى صيّرت أنقاضاً وركاماً. إلى ذلك، فإنّ مدرسةً من أصل ثلاثٍ في سوريا تضرّرت أو تهدّمت أو باتت تُستخدم كماو⁹ وأكثر من نصف مستشفيات البلاد متوقّفة عن العمل حالياً¹⁰ كما إنّ ملايين السوريّين قد نزحوا داخليّاً¹¹ في حين لجأ ملايين آخرون إلى الخارج¹²، فما كان من أنظمة الحماية واللجوء إلّا أن خذلتهم أكثر بعد.

لا شكّ أنّ التحوّلات التي شهدتها ديناميات هذا النزاع الوحشي الذي طال أمده قد انعكست على الرّؤية الخاصّة بعملية العدالة الانتقاليّة الوطنيّة. وكان من شأن عدم اليقين حول محصّلة النزاع ومآلاته أن فوّض الجهود الحاليّة الرامية إلى تعزيز المساءلة. وأشاع حالة من الإحباط والإرهاق في أوساط المجتمع المدني. ومع ذلك، لم يتراجع الاهتمام بدور العدالة الانتقاليّة في مستقبل البلاد. وفي هذا الصّدد، تواصل منظمات المجتمع المدني السوريّة مساعيها النشطة الآيلة إلى توثيق انتهاكات حقوق الإنسان. وخرّص على حفظ البيانات الفائقة الأهميّة التي تصبّ في خدمة عمليّات العدالة المستقبلية. ومع ذلك، فإنّ عملية التشاور والحوار التي نظّمها المركز الدولي للعدالة الانتقاليّة على مدى عامين مع أكثر من عشر من منظمات المجتمع المدني السوريّة، في الفترة الممتدة بين العامين 2014 و2016، كشفت النقاب عن شعور بالإحباط ناجم عن ضالّة تأثير جهود التوثيق في النزاع حتّى الآن. ويُعزى ذلك، جزئياً، إلى المفاهيم الخاطئة الراسخة – والشائعة بين الجهات الفاعلة الدوليّة أيضاً – ومفادها أنّ جهود التوثيق جديّ نفعاً في القضايا الجنائيّة حصراً.

وفي إطار التصدّي لهذا الواقع، تعاون المركز الدولي للعدالة الانتقاليّة مع عشر منظمات سوريّة، تقع مقرّاتها في كلّ من تركيا ولبنان، بهدف تعزيز جهود التوثيق القائمة من خلال وضع استراتيجيات تعاونيّة تؤوّل إلى دعم حقوق السوريّين ومُهدّ السبيل أمام عمليّات العدالة الانتقاليّة المستقبلية¹³، وفي ما يلي، أسماء المنظمات العشر أنفة الذّكر:

- بدائل
- مركز المجتمع المدني والديموقراطيّة (CCSD)
- دولتي
- محامون وأطباء من أجل حقوق الإنسان (LDHR)

9 Strategic Steering Group (2017)

10 منظمة الصحة العالميّة (2018)

11 مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين (البوابة العمليّة للاجئين: استجابة سوريا الإقليمية للاجئين).

12 مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين (البوابة العمليّة للاجئين: استجابة سوريا الإقليمية للاجئين).

13 أُنجز هذا العمل بفضل الشراكة مع وزارة الخارجيّة والكمونولث البريطانيّة ومع الحكومة السويديّة وبدعم منهما؛ بالإضافة إلى دعم الحكومتين الأستراليّة والكنديّة وصندوق فيوليت جبارة الحبري (Violet Jabara Charitable Trust)؛ والمساعدة المشاريعة من جانب الحكومة السويديّة.

- نقطة بداية
- المعهد السوري للعدالة (SIJ)
- الشبكة السورية لحقوق الإنسان (SNHR)
- اليوم التالي (TDA)
- مركز توثيق الانتهاكات في سوريا (VDC)
- النساء الآن من أجل التنمية (Women Now)

وكان من شأن التعاون المستمر بين هذه المنظمات السورية المتنوعة أن ساهم في تحقيق الفريق إنجازاتٍ مهمّةٍ. فقد ساد إجماعٌ بأنّ تأثير الجهود الفردية التي تتمتع بها كلّ منظمّةٍ على حدة، يُصبح أحسن وأقوى عند دمجها في العمل التعاوني الذي يركّز على مسألة محدّدة تشكّل موضع اهتمام مشترك. وتصدر عنه نتائج وتوصيات واضحة موجهة إلى عامّة الناس وإلى الجهات الدوليّة المعنية بوضع السياسات على حدّ سواء.



الصورة: طفل في حي الصاخور في شرق حلب يحمل كتيبات ورعتها اليونيسف حول تحديد والإبلاغ عن الأشياء غير المنفجرة. (اليونيسف)

وعليه، اجتمعت المنظمات الإحدى عشرة¹⁴ في آذار/مارس 2017. في إطار حلقة عملٍ أولى شكّلت انطلاقة مشروع التعاون الرسميّة وتبعتها سبع ورش عملٍ أخرى. امتدّ كل منها على مدى يومين أو ثلاثة أيام. وفي نهاية المطاف اتّخذ قرارٌ بالإجماع على أن يتركّز المشروع المشترك حول تدمير المدارس السوريّة وحول الأثر الذي يخلّفه هذا الضرر في الأطفال السوريّين وأهاليهم وعائلاتهم والمجتمع ككل. وقد اجتمعت المنظمات مرّاتٍ عدّة منذ حلقة العمل الأولى. بشكّل منفصل ضمن مجموعاتٍ فرعية مصغّرة كما وخلال ست حلقاتٍ عملٍ جماعية لاحقة من أجل صياغة المشروع؛ وجمع البيانات؛ وتحديد النتائج النهائية والتخطيط لها. وخلال مسارٍ هذا المشروع التعاوني، تكاملت نقاط القوة والقدرات التي تتمتع بها كلّ من المنظمات المشاركة. فبعضها يتمتّع بخبرة في مجال جمع البيانات أو تحليلها. وبعضها الآخر تكمن قوّته في سرد القصص وتوليف نصّ مقتبس من العمل مع الضحايا. ويرمي تكامل القدرات هذا إلى تسليط الضوء على الآثار والنتائج الكثيرة المترتبة على تدمير مدارس البلد. وقد تولّى المركز الدولي للعدالة الانتقاليّة تيسير عمليّة التنسيق والتحليل الثنائي والجماعي، وأنشطة بناء القدرات. وقد ساهمت المنظمات المشاركة في المشروع. كلّ بحسب مجال خبرتها. هذا وقد استفادت المبادرة من أعمال التوثيق المختلفة التي سبق أن أجرتها هذه المنظمات. فجمعت عددًا من أحداثٍ على قدر عالٍ من الأهميّة وأعدت التقارير والتحليل القانوني المتقن. وصاغت سردية إنسانية عميقة.

ويتركّز العمل، بما فيه هذا التقرير، على الآثار المباشرة والدائمة المترتبة على الهجمات على المدارس السوريّة. ولأغراض تخصّص هذا التقرير، يشير مصطلح «الهجوم» على مدرسة إلى أي عمل عسكري (1) مقصود؛ أو (2) عشوائي؛ أو (3) عن طريق الخطأ.

14 وهي المنظمات التي أنفذناها، ويُضاف إليها المركز الدولي للعدالة الانتقاليّة.

يؤدي إلى إلحاق الأضرار أو الدمار بمدرسة أو بعدة مدارس. فمن خلال استخدام أشكال مختلفة من الوثائق والبيانات وتحليلها. توصل المشروع إلى صياغة تحليل وسردية معمّقة يتناول الانتهاكات وبرميّان إلى إظهار كيفية تأثر مجموعات وفئات سكانية مختلفة بالهجمات على المدارس. ويسعى هذا المشروع إلى تسليط الضوء على الجانب الإنساني من النزاع. وإلى النظر في الردود الحليّة عليه التي تعكس قدرة المجتمعات الحليّة على الصمود وسعة حيلتها في مواجهة الانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان على نطاق واسع. ولعلّ خير مثل على ذلك، هو بناء مدارس تحت الأرض لتكون في منأى عن الهجمات مثلا. هذا ويصبّ المشروع جُلّ تركيزه على الجانب الإنساني من تجربة السوريين وعلى الأثر الواسع النطاق المترتب عن الانتهاكات. بالإضافة إلى ما يمكن قوله عن التبعات القانونية الناجمة عن تدمير المدارس في سوريا. وهو. بذلك. إنّما يسعى إلى حشد مزيد من الدعم الشعبي للمساءلة. وإلى حدّ واضع السياسات الدوليين على الإتيان بسياسات رامية إلى مكافحة الانتهاكات وآثارها الطويلة الأجل على حيوات الضحايا.

وقد أثمر التعاون هذا، إلى جانب هذا التقرير، إنشاءً موقع إلكتروني. وعقدَ جلسة استماع علنيّة حول الموضوع. وكانت هذه الجلسة بمثابة مُنتدى من شأنه عرض نتائج التحليل الذي أجرته المجموعة حول تدمير المدارس. ولعلّ الأهم من ذلك، هو أنّ سمّحت هذه الجلسة بإعلاء أصوات السوريين المتضرّرين من الهجمات وبتسليط الضوء على شهاداتهم التي كان من بينها شهادات مؤثرة ثلاث أدلى بكلّ منها أحد الناجين من هجمات على مدارس. وشهادة رابعة أدلت بها والدة طفل صغير لجا من هجوم على مدرسته. وقد ضمّ هذا الحدث، الذي أقيم في العاصمة السويسريّة جنيف في 22 آذار/مارس 2018، «لجنة ضمير» مؤلفة من شخصيات من أبرز المدافعين عن العدالة، الذين حضروا الحدث من أجل الاستماع إلى قصص الضحايا وتقديم خبراتهم ومدّ جميع ضحايا النزاع بالدعم الرمزي. لا سيّما أولئك المتضرّرين من الهجمات على المدارس. وقد ضمّت هذه اللجنة نافانيثيم «نافي» بيلاي، وهي مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان سابقًا؛ وبابلو دي غريف، وهو المقرّر الخاصّ للأمم المتحدة المعنيّ بتعزيز الحقيقة والعدالة والجبر و ضمانات عدم التكرار؛ ودافيد تولبيرت، وهو رئيس المركز الدولي للعدالة الانتقاليّة. يُشار إلى أنّ كلّاً من النتائج النهائية التي أثمرها هذا المشروع المشترك، يسلّط الضوء بطريقة مختلفة على الاستنتاجات والتوصيات الرئيسة التي تمّ التوصل إليها علمًا أنّها تتركز جميعها حول تحقيق أربعة أهداف رئيسة، ألا وهي:

1. إيقاف الهجمات على المدارس
2. حماية المدارس العاملة من الاستهداف والتدمير والاستعمال العسكري
3. الاعتراف بما سبّب من أضرار ومعالجتها
4. تحقيق العدالة للمتضرّرين من الهجمات

الفصل الثاني: المنهجية

هذا التقرير هو ثمرة تعاون بين المنظمات الإحدى عشرة المشاركة في صياغته. وفي ما خلا بعض الاستثناءات، تفرَّغ فردٌ من كلِّ منظمةٍ للمُشاركة في الأنشطة المختلفة وأداء معظم الأعمال. وقد قدّم أفرادٌ آخرون يدَّ العون عند اللزوم والاقتضاء. وفي حالات قليلة، تبدل المنسقون خلال مراحل العمل وذلك إمَّا لأنَّ الشخص الأساسي قد غادر المنظمة، وإمَّا لأنَّه انتقل إلى منصبٍ آخر. وإمَّا لأنَّه لم يتمكن من مواصلة المهمة. ففي هذه الحالات، أحاط المنسقون المغادرون الأفرادَ الجدد والمشاركين الآخرين في المشروع بمُجريات العمل وتفاصيله إحاطةً كافيةً ووافيةً.

ساهمت المنظمات المشاركة في المشروع كُلٌّ بحسب خبراتها المؤسسية ومهاراتها، وكانت الفكرة الأساسية تقوم على الاستفادة من تنوع نقاط القوة تلك لمعالجة قضية تدمير المدارس والهجمات عليها من أكثر من منظور. ومن هذا المنطلق، فسَّمت المنظمات الإحدى عشرة إلى أربعة فرق فرعية. كُلَّف كلٌّ منها إعداد أحد أقسام التقرير الرئيسية. أمَّا الفرق الفرعية الأربعة والمنظمات التي تضمَّها، فهي على الشكل التالي: (1) «فريق البيانات والتوثيق»، ويضمُّ المعهد السوري للعدالة (SIJ)، والشبكة السورية لحقوق الإنسان (SNHR)، ومركز توثيق الانتهاكات في سوريا (VDC)؛ (2) «فريق تحليل النزاع»، ويضمُّ منظمة بدائل، ومركز المجتمع المدني والديموقراطية (CCSD)، والمركز الدولي للعدالة الانتقالية؛ (3) «فريق التحليل القانوني»، ويضمُّ المركز الدولي للعدالة الانتقالية ومنظمة محامون وأطباء من أجل حقوق الإنسان (LDHR)؛ (4) «الفريق المعني بالآثار»، ويضمُّ منظمات دولتي. ونقطة بداية، واليوم التالي (TDA)، والنساء الآن من أجل التنمية (Women Now).

وقد عملت الفرق معًا خلال سبع اجتماعات عقدها المركز الدولي للعدالة الانتقالية في اسطنبول في تركيا، كما عملت بشكل منفصل في كل من مدينة غازي عنتاب التركية والعاصمة اللبنانية بيروت. وذلك بحسب مقرات المنظمات. وقد عُقدت حلقة العمل العامة الأولى في اسطنبول في آذار/مارس 2017، ثمَّ تناولت الجلسات، بوتيرة جلسية كلَّ سبعة أسابيع تقريبًا، وصولًا إلى الجلسة الختامية التي عُقدت في شباط/فبراير 2018. يُشار إلى أنَّ المركز الدولي للعدالة الانتقالية أدى دورًا تنسيقياً ضمن الفرق. وقدمت المساعدة التقنية والدعم اللوجستي والمالي لكل من حلقات العمل واللقاءات الأخرى التي نظمتها الفرق الفرعية للعمل معًا من أجل استكمال بحوثها وصياغة المواد المكتوبة.

الفرق الفرعية: أدوارها وأهدافها

كُلَّف فريق تحليل النزاع إجراء البحوث المكتبية والاطلاع على المواد المتوفرة من أجل إعداد نبذة عامة عن النزاع. ودراسة مُستفيضة عن مسار الهجمات على المدارس وتدميرها على امتداد الأراضي السورية. أمَّا الموارد التي أوليت الأولوية في النظر إليها، فكانت تلك التي تتمتع بها المنظمات وتشمل معارفها المؤسسية الواسعة، وبحوثها ومنشوراتها؛ ثمَّ اطلع على المصادر الخارجية من أجل إتمام المعلومات وتدعيمها. وقد ربط هذا الفريق المُعطيات بعضها ببعض وحدد أنماطًا معينة من الهجمات عبر تقديم النزاع زمنيًا، والأحداث الميدانية ذات الصلة، والعمليات الجارية بالتوازي على المستوى الدولي.

تألَّف فريق البيانات والتوثيق من المنظمات المشاركة الثلاث التي تصبُّ خبرتها الأساسية في جمع البيانات وتوثيق الانتهاكات المُستمرّة في سوريا. وكُلَّف هذا الفريق الفرعي، بشكل أساسي، توحيد البيانات المؤتفة من أجل رسم صورة كاملة عن تدمير

المدارس والهجمات عليها في سوريا ككل، وخصوصاً في بعض المناطق التي تُصنّف على أنّها تأثرت كثيراً بتدمير المدارس نتيجة النزاع. وتعاونَ فريقُ البياناتِ والتوثيقِ عن كثبٍ مع فريق التحليل القانوني كي يتزوّدَ بالبيانات الإحصائية وغيرها من المعلومات التي تدعمُ الحالات المختارة لإجراء التحليل القانوني. كما تدعمُ مختلف الفرضيات والاستنتاجات الأخرى الواردة في سياق هذا التقرير.

وقد استخدمَ فريقُ التحليل القانوني المعلومات التي في حوزة فريق البيانات والتوثيق. بالإضافة إلى غيرها من المعلومات التي جمعت في إطار البحوث المكتبية المكثفة. وذلك من أجل تحديد خصائص النزاع الرئيسية والأنماط المتبعة فيه. ومن أجل تقييم الأطر القانونية القابلة للتطبيق والآلية إلى فهم النزاع وتحليله. فتحدّدُ على ضوء ذلك، انتهاكات القانون الدولي التي يبدو أنّها ارتكبت كما تحدّدُ التحقيقات الإضافية التي يفترض إجراؤها من أجل ترسيم نطاق انتشارها. وقد عملَ فريقُ التحليل القانوني عن كثبٍ مع فريق البيانات والتوثيق. فعَيّن سبع حالات هجوم على المدارس تستدعي تعمّقاً في البحث والتحليل. على أن تُستعرض عمليّة اختيار هذه الحالات تفصيلاً في القسم التالي.



الصورة: إزالة الركام من مدرسة عين جالوت في حلب التي قصفتها ودمرتها القوات الحكومية في 30 نيسان/أبريل 2014. (المعهد السوري للعدالة)

أما الفريق المعني بالآثار، فأنيطت به، بشكل أساسي، مسؤولية جمع البيانات النوعية التي من شأنها تحسين الإحاطة بالآثار الذي حدّته الهجمات على المدارس وتدميرها في نفوس المواطنين العاديين، لا سيّما التلاميذ منهم والمعلمين والأهالي. وقد أجرى هذا الفريق مقابلات مباشرة وأدار نقاشات ضمن مجموعات تركيز مع التلاميذ والمعلمين وغيرهم من الأفراد المتأثرين بتدمير المدارس في ثلاث مناطق جغرافية مختلفة، وتُستعرض هذه المقابلات والنقاشات تفصيلاً في القسم التالي من التقرير. ثم أعادَ الفريق النظر في ساعاتٍ من البيانات المسجلة فقام بترميز النتائج المنبثقة عنها ثم حلّلها وخلّص إلى تحديد الأنماط والمحاوِر الرئيسية المستخرجة منها. وتشكّل نتائج هذا التحليل القاعدة الأساسية التي بُنيَ عليها القسم المتعلق بآثار الهجمات على المدارس. وتجدر الإشارة إلى أنّ المنظمات المنضوية إلى هذا الفريق كانت ملقمة أساساً بأساليب إجراء المقابلات والتاريخ الشفوي وجمع الشهادات القيّمة، بما في ذلك التعامل مع النساء والأطفال. ومع ذلك فقد نظمت جلسات إضافية لبناء القدرات في مجال التعامل مع هاتين الفئتين. ولا سيّما مع الأطفال.

الحالات المختارة

في إطار الجهود المبذولة في سبيل توثيق الهجمات الوحشية على المدارس في سوريا، وفي سبيل تبيان طبيعتها غير المشروعة، ضمنَ قسم التحليل القانوني. اختارَ فريق العمل مجموعتين من دراسات الحالات أو الهجمات المحددة ليصّب تركيزه عليهما. وتهدف مجموعة الحالات السبع الأولى المعروضة في قسم التحليل القانوني إلى لفت الانتباه إلى السمات والأنماط الخاصة بالانتهاكات المرتكبة ضدّ المدارس والأطفال في سوريا. كما تهدف إلى إيضاح المسببات التي جعلها انتهاكات خطيرة للقانون الدولي الإنساني. أما المجموعة الثانية التي تضمّ ثلاث دراسات حالات فهي من اختيار الفريق المعني بالآثار وهي تهدف إلى إجراء تحليل نوعي ينظر في الآثار التي تُسببها الهجمات على المدارس وتدميرها في حيوات التلاميذ والمعلمين والأهالي وغيرهم من أفراد المجتمع. وفي الحالات الأتفة الذكر كلها، كانت المدارس تُستخدم بوضوح لأغراض مدنيّة، لا عسكريّة، عند تعرّضها للهجوم.

أما الحالات السبع المختارة للتحليل القانوني، فتسلط كل منها الضوء على انتهاكات خطيرة لالتزامات حماية الأطفال والمدنيين والأعيان المدنية أثناء النزاعات المسلحة، بما فيها الالتزامات المنصوص عليها في القانون الدولي الإنساني والقانون الجنائي الدولي وقانون حقوق الإنسان. كما وفي القواعد العرفية الراسخة، بما فيها تلك الواردة في اتفاقية حقوق الطفل¹⁵، وفي اتفاقيات جنيف المؤرخة 12 آب / أغسطس 1949 وبروتوكولها الإضافيين المؤرخين 1977.¹⁶ وقد وقعت كل من الحالات المذكورة في إحدى المحافظات الثلاث التي تتواجد فيها الفرق الميدانية التابعة للمنظمات المشاركة في العمل على هذا التقرير، حيث تقوم بأعمال التوثيق مباشرة من ساحة الحرب. هذا وقد حظيت معظم هذه الهجمات بتغطية إعلامية جيدة، ويعزى السبب الرئيس في ذلك إلى طبيعتها المروعة. وقد أدانت الجهات الدولية علانية هذه الهجمات واعتبرت أنها تشكل انتهاكات لحقوق الإنسان.¹⁷

عند العمل على اختيار الحالات للتحليل القانوني، حرص الفريق العامل على إدراج هجمات منسوبة إلى أطراف مختلفة من النزاع. وذلك بغية تبيان أنواع الانتهاكات التي ترتكبها جميع الأطراف المنخرطة في النزاع وكذلك مدى اتساع نطاقها. لكن، نظرًا إلى كون السلطات السورية هي المسؤولة عن الأغلبية الساحقة من الهجمات على المدارس، وإلى كونها تتحمل بشكل أساسي، مسؤولية حماية شعبها، فقد عكست الحالات المختارة رجحان كفة المسؤولية هذا. لذا، فإن الحالات المختارة تشمل خمسة هجمات منسوبة إلى القوات المسلحة السورية (أو الروسية) وهجمتين منسوبتين إلى قوات المعارضة المسلحة.

أما بالنسبة إلى الجزء النوعي من عملية جمع البيانات، فقد وقع الخيار على ثلاث حالات، هي: الهجوم نفسه الذي ورد في الاختيار القانوني، ووقع على مجمع المدارس في منطقة حاس في إدلب؛ والهجوم على مدرسة في دوما في ريف دمشق. وهجوم على مدرسة للأيتام في الأتاب غرب حلب. ويعزى السبب في اختيار هذه المناطق إلى أمرين، أولهما كونه، من المعروف، أن المدارس فيها قد تعرضت لهجمات إبان النزاع، وثانيهما كون المنظمات قادرة على الوصول إلى المجتمعات فيها فتجمع المعلومات عن الهجمات، وتجري مقابلات من شأنها أن توثق تجارب التلاميذ وغيرهم من أفراد المجتمع من لديهم مصالح راسخة في كل من المدارس المعنى عليها. ولم يتم اختيار المناطق الواقعة تحت سيطرة حكومة الأسد أو المجموعات المسلحة الأخرى كالدولة الإسلامية في العراق والشام (المعروفة أيضاً بتنظيم الدولة الإسلامية أو داعش) لإجراء مقابلات مباشرة، لأن المنظمات لا تستطيع العمل في تلك المناطق لدواع أمنية.

أساليب جمع البيانات وتحليلها

أدى فريقاً تحليل النزاع والتحليل القانوني الجزء الأكبر من عملهما من خلال تحليل البيانات الأولية والثانوية تحليلاً مكثباً دقيقاً ومستفيضاً؛ وبالتالي، فإن أساليبهما المتبعة غنية عن الشرح، أما أساليب التي اتبعتها كل من فريق البيانات والتوثيق والفريق المعني بالأثار فتستدعي المزيد من الشرح. ولا بد، في المقام الأول، من الإحاطة بالأساليب التي تتبناها كل من المنظمات وتؤول إلى التحقق من البيانات الكمية وغيرها من البيانات الموضوعية في تصريف الفرق الأخرى، لا سيما فريق البيانات والتوثيق، كما ترمي إلى تنظيم البيانات آنفة الذكر كذلك الأمر. وفي ما يتعلق بالفريق المعني بالأثار، فمن المهم تحديد المنهجية والعملية اللتين اتبعتها في جمع البيانات النوعية ثم تحليلها.

أساليب التوثيق وتنظيم البيانات للتحليل

تألف فريق البيانات والتوثيق من ثلاث منظمات معنية بالتوثيق، وقد كلف، بشكل أساسي، توفير بيانات عامة عن الهجمات على المدارس في أطر مكانية وزمانية مختلفة، وذلك من أجل تأييد مزاعم معينة أو دعمها والإجابة على أسئلة محددة يطرحها، بشكل أساسي، فريق التحليل القانوني، وغيره من الفرق بحسب ما تقتضيه الحاجة. ونظرًا إلى أن فكرة المشروع لم تقم قط على إدخال أي تغيير أو تعديل إلى منهجية أي من المنظمات أو إلى بروتوكولاتها المعتمدة، فقد كان لا بد من الإحاطة علمًا بأوجه التشابه والتباين بين المنهجيات المختلفة التي يتبناها كل فريق وتؤول إلى جمع البيانات والتحقق منها، وتنظيمها، ذلك إن أوجه التشابه والتباين تلك قد تؤثر تأثيراً طفيفاً في الأرقام التي تتزود بها مجموعة العمل من كل من الفرق الفرعية.

15 اتفاقية حقوق الطفل (1989): البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة (2000).
16 ويُشار إليها أيضًا بعبارتين هما "قوانين الحرب" أو "قوانين النزاع المسلح"، وهي مجموع قواعد القانون الدولي التي تنظم مساز الأعمال العدائية ومعاملة الأشخاص من قبل الدول والمجماعات المسلحة من غير الدول. في حالات النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية (الداخلية) والاحتلال العسكري.
17 UNICEF (2016) مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة (2016 ب): مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة (2014 أ): مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة (2014 ب): ومنظمة العفو الدولية (2015)، منظمة "هيومن رايتس ووتش" (2018).

فعلى سبيل المثال، تقوم المنظمة الأولى، وهي المعهد السوري للعدالة بتوثيق كل هجوم تعرّض له إحدى المدارس، بصرف النظر عن بعض العوامل من قبيل تعرّض المدرسة لهجوم سابق أو تسبّب الهجوم في خسائر بشرية أم لا، ويقوم المعهد بأعمال التوثيق في مختلف المناطق السورية التي يستطيع الوصول إليها، علماً أنّه يتميّز بغنى بياناته التي يجمعها من مناطق سهّل نفاذها إليها ويتواجد فيها عديد كبير من فرق الميدانية. على غرار محافظات حلب وإدلب وحماة مثلاً، أمّا الشبكة السورية لحقوق الإنسان، فتقوم بتوثيق سائر حالات الهجوم على المدارس أو حالات تدميرها في المحافظات كافة، غير أنّها تنظّم بياناتها على نحو يفضّل عدد المدارس التي تعرّضت للهجوم (أي أنّ كل مدرسة تُسجّل مرّة واحدة) عن عدد الهجمات (أي أنّ كل مدرسة يُمكن أن تحسب أكثر من مرّة إذا تعرّضت لأكثر من هجوم أو دُمّرت أكثر من مرّة).¹⁸ أمّا مركز توثيق الانتهاكات في سوريا فيوثق ويسجّل الحوادث في سائر المحافظات على أساس الضحايا، أي أنّ المركز يحرص توثيقه بالحوادث التي تُسفر عن وقوع خسائر بشرية يُمكن إحصاؤها وينشرها على موقعه الإلكتروني، إمّا في «قاعدة البيانات» وإمّا في «التقارير الخاصة». هذا وأقام المركز قائمة تُعدّد أسماء الضحايا وتضمّ معلومات إضافية عنهم.

تُصنّف المنظّمات الثلاث بيانات الضحايا بحسب النوع الاجتماعي والعمر، وهي لا توثق سوى الحالات التي تكون فيها المدارس مستخدمة بشكل واضح لأغراض مدنيّة، لا عسكريّة، ولكل انتهاك أو حادث، جُمع فرق التوثيق، قدر المُمكن، بيانات من قبيل التاريخ، ونوع السلاح، والجهة المسؤولة، والمصدر، والموقع، وتواجد قاعدة عسكريّة قريبة أم عدمه، والأضرار اللاحقة بالبنية التحتية، والخسائر البشرية، بالإضافة إلى نوع الضحية الاجتماعي وعمرها، على حدّ ما ذُكر آنفاً، هذا وتجمع المنظّمات صوراً وتسجيلات ومواد وأدلة أخرى، وتجدر الإشارة إلى أنّ قيوداً شديدة تحكم عمل المنظّمات نظراً إلى محدودية المناطق داخل سوريا التي يُمكن لفرقها العاملة دخولها والعمل فيها بأمان، ويتبع كل فريق عامل أساليب متنوّعة تشمل المقابلات مع عدّة ضحايا وشهود عيان وناجين، بالإضافة إلى جمعه أدلة أخرى متوفرة، لإثبات كل حادث قبل تسجيله رسمياً.¹⁹

ولا بدّ من الإشارة إلى بعض التباينات الأخرى المهمّة بين أساليب المنظّمات، فقد أوضح المعهد السوري للعدالة أنّه، في شأن جمع البيانات حول الهجمات على المدارس على وجه التحديد، جرى التوثيق على مرحلتين، فبين العامين 2011 و2013، قام المعهد بتوثيق الحالات الرمزية أو الرئيسية وحسب، أمّا من العام 2013 فصاعداً، وبعد التغيّر الجليّ الذي طرأ على طبيعة الهجمات على المدارس ووتيرتها، بدأ المعهد بتوثيق كل الحالات الممكنة، ومن مكّان التباين الأخرى بين المنظّمات، اعتماد كل منها أساليب مختلفة لفهرسة البيانات وتصنيفها وأرشفتها، وقد شدّدت المنظّمات كلّها على أنّ الأرقام الموثقة جميعها لا تمثّل سوى حصيلة الضحايا على أقلّ تقدير، فمن المؤكّد أنّه لم يُبلّغ تليغاً وافيّاً عن أعداد المدارس التي تعرّضت للهجوم أو التدمير وعن أعداد الضحايا الناجمة عن تلك الهجمات (الإصابات والوفيات على حدّ سواء)، وكما هي الحال في جميع النزاعات، فمن الصعوبة بمكان الحصول على أرقام نهائية، لا سيّما في ظلّ استمرار أعمال العنف، إضافة إلى ذلك، فقد توخّت المنظّمات الدقّة من أجل تجنّب احتساب الهجوم عينه أكثر من مرّة عند جميع المعلومات المقدّمة من المنظّمات الثلاث، وعليه فإنّ الأرقام الواردة في جزء لاحق من هذا التقرير تمثّل الحد الأدنى من الهجمات على المدارس.

جمع البيانات النوعية

لكلّ من المنظّمات التي تُشكّل الفريق المعني بالآثار فرق ميدانية منتشرة في مواقع مختلفة على امتداد الأراضي السورية، وقد عملت هذه الفرق مباشرة مع مُنسقي المشروع المُتمركّزين خارج سوريا، وذلك من أجل وضع معايير الاختيار، وتحديد الأسئلة، وصياغة قواعد جمع البيانات وإجراءاتها وتحسينها على حدّ سواء، ونظراً إلى أنّ هذه العملية استلزمت تواصلًا مباشرًا مع الضحايا، بمن فيهم بعض الشباب والأطفال، أتت عملية دقيقة لتبليغ الموافقة المستنيرة من المشاركين أنفسهم أو من الأهالي في حالة القاصرين، وقد جمعت البيانات في المناطق التي تتواجد فيها، أساساً، الفرق الميدانية حيث تتمتع بإمكانية الوصول إلى الأشخاص كما بإمكانية النفاذ إلى مكان يُمكنها أن تجري فيه المقابلات وأن تعقد فيه النقاشات ضمن مجموعات التركيز، وقد جمعت الفرق

18 وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان الهجمات على المدارس التي أسفرت عن وقوع خسائر بشرية في المحافظات كلّها وذلك بدءاً من العام 2011، ومنذ العام 2013، بدأت الشبكة بتوثيق الهجمات على المدارس، وذلك بغض النظر عمّا إذا أدت هذه الهجمات إلى وقوع خسائر بشرية أم لا.

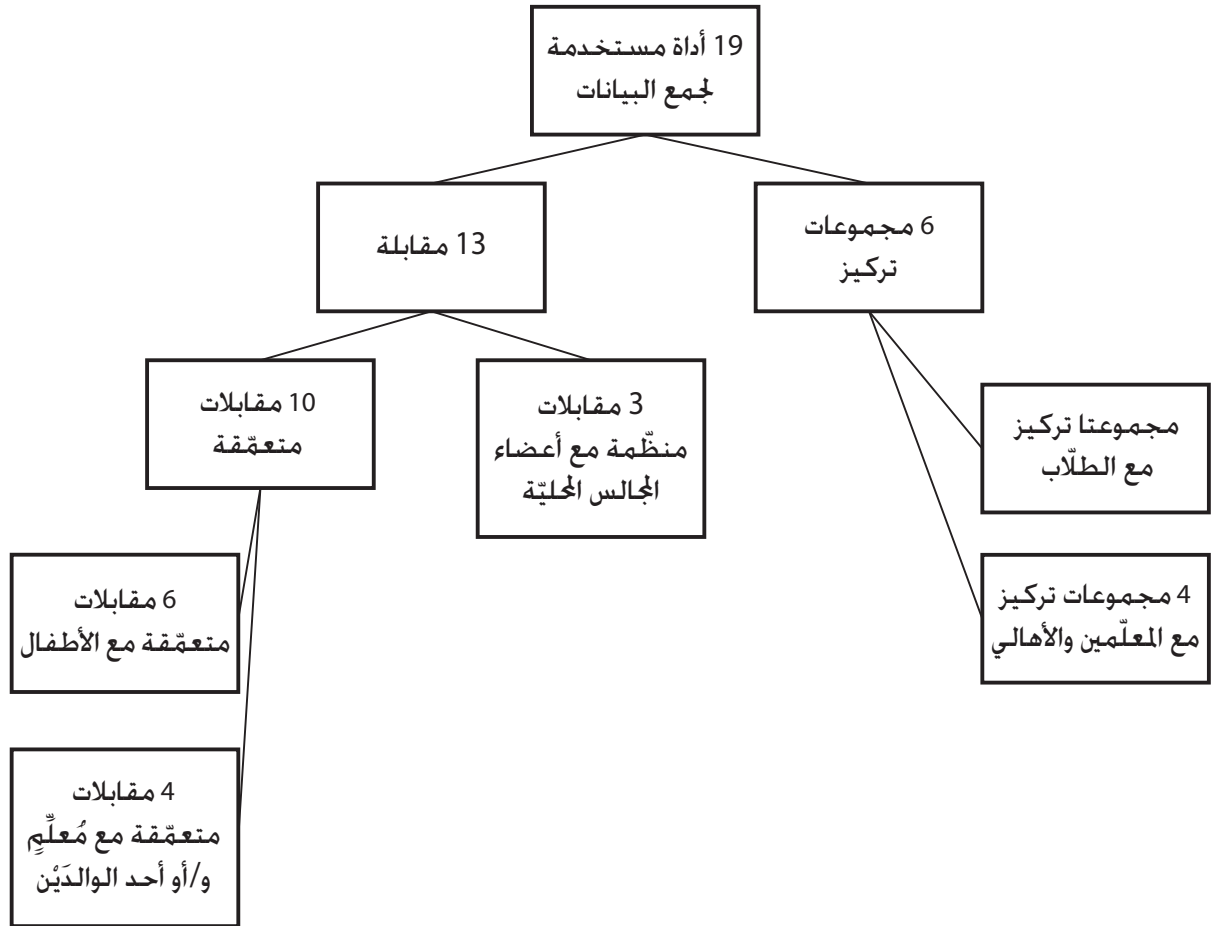
19 لمزيد من المعلومات حول منهجية عمل المعهد السوري للعدالة، يُرجى زيارة صفحته على الرابط التالي: <https://www.facebook.com/Syrianinstituteforjustice>

الشبكة السورية لحقوق الإنسان، يُرجى زيارة الرابط التالي: http://sn4hr.org/public_html/wp-content/pdf/arabic/SNHR_Methodology.pdf
مركز توثيق الانتهاكات في سوريا، يُرجى زيارة موقعه على الرابط التالي: <http://dc-sy.net/%d8%b9%d9%86-%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%b1%d9%83%d8%b2>

الميدانية المعلومات من التلاميذ والمعلمين وموظفي المدارس الذين كانوا موجودين في مدارسهم عند وقوع الهجمات عليها. أمّا أهالي الأطفال الذين كانوا في المدارس أثناء تعرّضها للهجمات، فقد أجريت معهم مقابلات أو تمّ إشراكهم في نقاشات مجموعات التركيز. وفي بعض الحالات، كان المعلمون أو موظفو المدارس الذين أجريت معهم مقابلات هم أنفسهم أهالي الأطفال كانوا في المدارس أثناء وقوع الهجمات عليها. هذا وقد أجرت الفرق مقابلات مع ممثلين عن المجالس المحلية، اعتمدت خلالها على استبيان موحّد.

وغياباً ما كان يُفصلُ بعض مجموعات التركيز عن بعضها الآخر على أساس النوع الاجتماعي لتكون المناقشات أكثر سلاسةً بين المشاركين. وذلك حسبما تُملّيه الأعراف السائدة في تلك المجتمعات. وقد ضمّت مجموعات التركيز المُخصّصة للبالغين عدداً أكبر من المشاركين منه في المجموعات المُخصّصة للأطفال. إذ تألّفت المجموعة الواحدة من ستة إلى ثمانية مشاركين. أما عدد المشاركين في مجموعات التركيز المُخصّصة للتلاميذ فقد اقتصر على أربعة أو خمسة أشخاص لكل مجموعة. وذلك امتثالاً للممارسات المعيارية الآيلة إلى تيسير المناقشات بين الأطفال. بالإضافة إلى ذلك، سعى الفريق العامل على المشروع إلى تقليص الفارق العمري بين الأطفال المشاركين في مجموعة التركيز إلى سنتين كحدّ أقصى. ويُشار في هذا السياق إلى أنّ ميسري كل من مجموعات التركيز والمقابلات التي نُظّمت مع الأطفال قد تلقوا تدريباً وإحاطة حول كيفية جمع المعلومات من الأطفال. ويعرض الرسم البياني 2.1 أدناه الأدوات المختلفة التي استخدمت لجمع البيانات وتوزيعها بحسب فئات المشاركين. وقد أجريت المقابلات جميعها وأقيمت جلسات مجموعات التركيز باللغة العربية وتمّ تسجيلها (بإذن من المشاركين). ثمّ دُوّنت بالعربية تمهيداً لتحليلها.

الرسم البياني 2.1: عدد وتوزيع الأدوات المستخدمة لجمع البيانات من الأطفال والمعلمين والأهالي وأعضاء المجالس المحلية.



بعد ذلك، تسلّم الفريق المعني بالآثار البيانات المدوّنة وبدأ بعملية ترميزٍ نوعيٍّ متعدّدة المراحل. في بداية الأمر، حدّد الفريق أكثر من 500 رمز أو موضوع، فجمعها وصنّفها ضمن محاورٍ شاملة، فبرزت، بذلك، أنماط رئيسية واستنتاجات وخطابات. وقد اتّفتحت المنظّمات المشكّلة للفريق على كلّ مجموعةٍ من الرموز، ثمّ قامت المنظّمات مُجتمعةً، في البداية، بترميز أقسام من البيانات من أجل التأكّد من اتساق العمل. وبعد إتقان كلّ منظّمة عمليّة الترميز، أخذت كلّ منها مجموعة مختارة من البيانات للعمل على ترميزها وخطابها يدويًّا، لا إلكترونيًّا، وقد كانت النتائج تُعرض على الفريق للتداول فيها والتحقّق منها طوال عمليّة الترميز والتحليل.

التحديات والقيود

اعترضت العملُ تحدياتٍ وقيود جديرة بالذّكر. فمن المحتمّ أن تعترض الصّعوباتُ أيّ عمليّةٍ من شأنها توثيق الانتهاكات وجمع البيانات. القانونية منها والنوعيّة، الرّامية إلى إثبات مزاعم ما في ظلّ نزاع قائم، كما هي الحال في سوريا. أمّا المنظّمات المنضوية إلى فريق البيانات والتوثيق فقد واجهت نصيبها من التّحديات والهواجس الأمنيّة أثناء تأديتها لمهامها. كما قد تقيّدت قدرتها على التّفاد إلى بعض المناطق وإلى أنواع معيّنة من المعلومات بسبب الهواجس الأمنيّة أنفة الذّكر بالإضافة إلى العوائق المفروضة على القدرة على التّفاد إلى الأماكن وعلى جُهوزيّة أفراد المنظّمات المعنيّة، وستُكرّر التذكرةُ دومًا بأنّه من الصّعوبة بمكان، إن لم يكن من المستحيل، الحصول على أرقام نهائية أو بيانات كاملة عن الانتهاكات والإصابات والخسائر البشريّة والحوادث الأخرى في ظلّ استمرار النزاع المسلّح وحتى بعد انتهائه، غير أنّ الأرقام والبيانات المدرجة في التقرير هذا تستند إلى المعايير الصارمة المبنيّة أعلاه، بالإضافة إلى المبادئ التوجيهيّة الداخليّة الخاصّة بالمنظّمات المُشاركة ومستويات الثقة التي تعتمدها.

وفي ما يتعلّق بالبيانات النوعيّة والبحوث التي أجراها الفريق المعني بالآثار من أجل إعداد هذا التقرير، فقد رافقتها تحدياتٌ مختلفة. إذ أُوليَ أمن وسلامةُ كلّ من عناصر الفرق التي تتولّى إجراء المقابلات وتنظيم مجموعات التركيز، ولا سيّما المشاركين فيها، الأولويّة القصوى. وهو الأمر الذي قلّص حجم العيّنة التي أمكّن الفرق بلوغها، وضيّق نطاق الأشخاص المشمولين فيها. كذلك، فإنّ التّنقل داخل المناطق التي جمعت الفرقُ البيانات فيها – لا سيّما داخل إدلب – لا يزال صعبًا ومُكلّفًا في ظلّ استمرار القتال. ولا بدّ من الإشارة أيضًا إلى أنّ عملية جمع البيانات في الأماكن المُختلطة في إدلب تخضع لقواعد أشدّ صرامة. ونظرًا إلى أنّ منظمتين من أصل المنظّمات العاملة ضمن الفريق المعني بالآثار هما جَمْعان نسائيّان، فكان لهما نصيبٌ أوفى في الوصول إلى النّساء منه إلى الرّجال وقدرةٌ أفضل على التّفاعّل معهنّ، وعليه، فإنّ المُشاركة في العيّنة الخاصّة بإدلب، تميل إلى كونها نسائيّة بشكلٍ أساسيٍّ.

ومن التّحديات الأخرى التي أعاقّت جمع البيانات في خضمّ نزاع مستمرٍّ ووحشيٍّ ومتغيّر، الصّعوبة التي واجهها بعض المشاركين في تذكّر تفاصيل هجمات محدّدة على المدارس، وذلك لأنّهم شّهدوا، بعدها، المزيد من الأعمال الوحشيّة والقتالية، وعلى الرّغم من التّحديات والصّعوبات كلّها تلك، تميّز الفريق المعني بالآثار بمهارات عالية في استدراج الشهادات وفي توظيف استراتيجيّات من شأنها مساعدة المشاركين على تذكّر التجارب السابقة وسرد قصصهم.

وفي الختام، جدر الإشارة إلى أنّه كان من الصّورويّ توجّهي عنايةً أكبر أثناء إجراء المقابلات مع تلاميذ دون سن الخامسة عشرة أو تنظيم مناقشات مجموعات التركيز معهم، فقد تطلّب ذلك اتّباع عمليّة متأنية آيلة إلى نيل موافقة أولياء أمور هؤلاء التلاميذ، بالإضافة إلى اعتماد منهجيات معدّلة تضع راحة الأطفال والشباب الصغار ورفاههم فوق أي اعتبارٍ آخر. وقد ساعد المركز الدولي للعدالة الانتقاليّة الفرق في تطبيق هذا النوع من المنهجيات، ومن أوجه مُساعدته تلك أن فرّع خبيرًا للعمل عن كثب مع الفرق المعنيّة، وأن وفّر وسائل دعم أخرى حسبما تقتضيه الحاجة.

الفصل الثالث: التعليم والنزاع المسلح في سوريا

قبل آذار/مارس من العام 2011، كانت الخدمات التعليميّة متوفرة بشكل شبه كامل للأطفال من الصفّ الأوّل إلى الصفّ التاسع (بين عمر 6 و15 سنة)²⁰؛ كما كانت المساواة في النّفاذ إلى التعليم بين الفتيان والفتيات قد تحقّقت إلى حدّ بعيد²¹. كذلك، كانت المعدّلات الوطنيّة للإلمام بالقراءة والكتابة مرتفعةً، حيث قاربت نسبة 90 في المئة لدى النساء والرجال على حدّ سواء²². وكانت تلك المعدّلات أعلى في فئة الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 سنة، إذ بلغت 96 في المئة لدى الشّبّان و93 في المئة لدى الشّبّابات²³. في حين كان معدّل إلمام البالغين بالقراءة والكتابة، قبل ثلاثين عامًا، أي في العام 1981، لا يزيد عن 55.655 في المئة²⁴. وفي العام 2010، كانت سوريا في صدد تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المتعلّقة بتعميم التعليم الابتدائي، وتعزيز المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة²⁵.

لقد كانت إمكانيّة النّفاذ إلى الخدمات التعليميّة تختلف من محافظةٍ إلى أخرى، وكانت نوعية التعليم لا تزال رديئةً. إلّا أنّ سوريا كانت تزيد استثمارها في ميدان التعليم بشكل مطّرد وحقّق تقدّمًا تدريجيًّا فيه. وقد أقرّ وزير التربية والتعليم السوري آنذاك، راشد الصالح، بأن الارتباط بين التعليم والتنمية ارتباط وثيقٌ، إذ صرّح قائلاً: «سورية تولي أهمية لقطاع التعليم [...] والتركيز على النوعية فيه وتوفير مستلزمات التعليم في المناطق الأكثر احتياجًا [...] إلى جانب تكثيف الجهود لدمج ذوي الاحتياجات الخاصة»²⁷. وتماشياً مع هذا الالتزام، أصبح التعليم إلزامياً ابتداءً من سنّ السادسة في العام 1981²⁸؛ وبين العامين 2004 و2009، ارتفعت الميزانيّة الحكومية المخصّصة للتعليم من 15 في المئة إلى 19 في المئة من النّاتج المحليّ الإجمالي²⁹. وفي العام 2006، قدّرت نسبة الالتحاق بالمدارس الابتدائية بحوالي 96.1 في المئة، فيما قدّرت نسبة الالتحاق بالمدارس الثانوية بحوالي 54.2 في المئة³⁰. كما أفيد في العام نفسه بأن نسبة الالتحاق بالتعليم قبل المدرسي غير الإلزامي كانت تبلغ 33.6 في المئة.

يُنشأ في هذا السياق إلى أنّ معظم المؤسسات الأكاديميّة في سوريا خاضعة لإدارة الدولة: إذ إنّ 97 في المئة من مدارس التعليم الأساسي (الابتدائي والإعدادي) و94 في المئة من المدارس الثانويّة هي مدارس رسميّة، أمّا الباقي فمدارس خاصّة. كذلك، تخضع مؤسسات التعليم الأساسي والثانوي (الرسميّة والخاصّة على حدّ سواء) لإشراف وزارة التربية السوريّة التي تتخذ القرارات المتعلّقة بالمناهج والكتب المدرسيّة، والهيئات التعليميّة، ومخططات السنوات الدّراسيّة، بالإضافة إلى مواعيد الامتحانات الرسميّة، وما إلى ذلك³¹.

20 World Education Services, (2016a). نشير المنظّمة إلى أنّ "التلاميذ الذين أمّوا الصفّ التاسع في سوريا، قد أمّوا، فعليًّا، ما يُعادل الصفّ التاسع" في كلّ من الولايات المتّحدة وكندا. World Education Services, (2016b).

21 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التّقرير الوطني الثالث للأهداف التنمويّة للألفية في الجمهوريّة العربيّة السّوريّة (2010).

22 UNICEF (2013b), 4. لا بد من الإشارة إلى أنّ دراساتٍ أُجريت بعد بدء النزاع أظهرت أن معدّلات الإلمام بالقراءة والكتابة الواردة في دراسة اليونيسف وغيرها من الدّراسات قد تكون أعلى م كما هي عليه في الواقع. (Bali, 2015).

23 اليونيسف (2011). 106.

24 البنك الدولي (الجمهوريّة العربيّة السّوريّة، معدّل الإلمام بالقراءة والكتابة).

25 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التّقرير الوطني الثالث للأهداف التنمويّة للألفية في الجمهوريّة العربيّة السّوريّة (2010). 27-28.

26 دستور الجمهوريّة العربيّة السّوريّة 2012، المادة 25.

27 الوكالة العربيّة السّوريّة للأنباء (2011).

28 القانون رقم 35 الصادر عام 1981، القاضي بالإلزامية التعليم في الجمهوريّة العربيّة السّوريّة

29 UNICEF (2013b).

30 المكتب المركزي للإحصاء (2006). 5-6.

31 محمّد الحسان (2016).

على الرغم من نسب الحصول على التعليم المرتفعة للغاية، التفت بعض الباحثين إلى الطبيعة شديدة التّحيز التي اتّسم بها التعليم في البلاد قبل العام 2011، حيث اتخذ المنهج الوطني موقفاً صارماً ومؤيداً للحكومة («حزب واحد، قائد واحد»)³² والأمر سيّان في نظام التعليم العالي. وقد أشار المجلس الثقافي البريطاني أنّه، في مرحلة ما، «لم تكن الحرية السياسية جزءاً من الحياة الجامعية، وكان التدخّل السياسي المعارض قد يؤدي إلى الوقوع في المشاكل»، وأضاف المجلس «أنّ مؤسسات التعليم العالي السورية عملت بشكل فعّال على تعليم الشباب، بمن فيهم أعداداً كبيرة من النّساء، كما عملت على تدريبهم من أجل شغل الوظائف»³³ مع الأسف، تتناقض الإنجازات التعليميّة التي حققتها سوريا قبل العام 2011 بشكل صارخ مع الوضع الحالي في البلد. ففي العام 2012، أي بعد مرور عام على بدء النزاع، سجّلت نسبة التلاميذ الذين التحقوا بالمرحلة الثانويّة تراجعاً عن العام الذي سبقه، بحيث تدنّت من 98 في المئة إلى ما لا يزيد عن 57 في المئة³⁴ وفي العام الدراسي 2015 - 2016، لم يلتحق ما لا يقل عن 2.3 مليون طفلٍ سوري، داخل سوريا وفي البلدان المجاورة³⁵ بالمدرسة، أمّا اليوم، فلا يزال 1.3 مليون طفلٍ سُوريّ يُواجهون خطر التسرّب من المدرسة³⁶.



وحدّر الإشارة إلى أنّ أكثر من ثلث المدارس في سوريا لا تعمل حالياً، سواءً بسبب تدميرها، أو تحويلها إلى مراكز للنازحين، أو استعمالها لأغراض عسكرية³⁷. أمّا المدارس التي يستمرّ التعليم فيها فتعاني نقصاً في أعداد المعلّمين وفي اللوازم³⁸ كما تواجه تحديات في ما يتعلق بالمياه، والصرف الصحي، وظروف النظافة الصحيّة³⁹ وتقدّر التكاليف المباشرة لإعادة بناء البنية التحتيّة التعليميّة المتضرّرة والمدمّرة في البلد بنحو 1.3 إلى 3.2 مليار دولار أمريكي، من دون احتساب التكاليف غير الملموسة المتمثلة، على سبيل المثال، في خسارة دخل التلاميذ الذين لن يتخرّجوا وغيرها من التكاليف التي يتكبّدها المجتمع ككل⁴⁰ وبشكل عام، تقدّر الخسائر الاقتصاديّة بحوالي 11 مليار دولار أمريكي وهي ناجمة عن معدّلات التسرّب المدرسي الحاليّة⁴¹ ومّا لا شكّ فيه أنّ الكلفة الإنسانيّة المترتبة عن النزاع المستمرّ حتّى الآن لا يمكن أن تحصى، فقد ألحق هذا النزاع، على مرّ سنواته السبع، خراباً هائلاً بمختلف جوانب المجتمع السوري، بما فيه المدارس، فأبطل التقدّم الذي كان قد تحقّق وأثر في حيوات الملايين على نحو لا يمكن إصلاحه.

النزاع المسلّح وتدمير المدارس في سوريا بين العامين 2011 و2017

بدأ النزاع المسلّح في سوريا في شهر آذار/مارس 2011 على شكل انتفاضة شعبية ضدّ نظام بشار الأسد فردّت الحكومة على هذه الاحتجاجات باتّخاذها إجراءات قمعيّة صارمة وعنيفة ضدّ المتظاهرين العزل، شملت استخدام الذخيرة الحيّة، والقنّاصين، والطائرات الحربيّة، والدبّابات، بالإضافة إلى حملات التوقيف والاعتقال، وأعمال التعذيب، وإعدامات بإجراءات موجزة، وحوّلت

32 راجع مثلاً Bali (2015).

33 ورد (2014).

34 محمد الحسان، (2016)، 27.

35 تقرير تعليم مؤتمر بروكسل (2017).

36 أخبار الأمم المتّحدة (2016).

37 Strategic Steering Group (2017).

38 كلّنا في المدرسة واليونيسف (2016).

39 Simmons (2017).

40 Jones and Naylor (2014).

41 تقرير تعليم مؤتمر بروكسل (2017).

الانتفاضة هذه إلى نزاع مسلح واسع النطاق بين القوّات الحكوميّة والمعارضة المسلّحة. تفاقم. مع مرور الوقت. حتّى صار نزاعاً معقداً يخرط فيه عددٌ من الجهات الحكوميّة وغير الحكوميّة. والعديد من القوى الدوليّة الحليفة.

وتعود أسباب هذا النزاع الجذريّة إلى عقود خلت، إلّا أنّ الشقّ التاريخي لا يندرج ضمن نطاق هذا التقرير ويستحيل إيجازُه هنا.⁴² ويكفي القول إنّ القمع الذي لطالما انتهجه بشار الأسد. ومن قبله. والده أيضاً. أدّى إلى قيام دولة استبداديّة شاعت فيها أساليب التعذيب والاعتقال السياسي وجمع الحريّات المدنيّة. وهي ممارسات سهّلها قانون الطوارئ الذي فُرض بعد انقلاب حزب البعث في العام 1963. وبقي نافذاً طوال قرابة خمسة عقود.⁴³ وقد علّق قانون الطوارئ الكثير من أوجه الحماية الدستوريّة وأعطى رئيس الوزراء ووزير الداخليّة صلاحيّات واسعة لجهة «وضع قيود على حرية ... الاجتماع والإقامة والتنقل والمرور». وسمح بتوقيف المشتبه بهم واعتقالهم. ومراقبة الرسائل والمكالمات الهاتفية. كما سمح بفرض الرقابة الرسميّة على محتوى الصحف وغيرها من وسائل الإعلام. ونحو ذلك.⁴⁴ وأجاز هذا القانون أيضاً إحالة القضايا إلى المحاكم العسكريّة التي استبدلت في نهاية المطاف محكمة أمن الدولة العليا.⁴⁵

بهدف فهم كيفيّة نشوء النزاع وتطوّره. لا بدّ من النّظر في التوتّرات بين الحكومة والمواطنين السوريّين التي ازدادت حدّة منذ العام 2011 وحتى وقت قريب. كما النّظر في أثر النزاع المتفاقم في مدارس سوريا وأطفالها. وتعكس التحوّلات في التكتيكات المتّبعة على مدى السنوات السبع الماضيّة الاستراتيجيّات المختلفة التي اتّبعتها الأطراف الكثيرة المنخرطة في النزاع. ومع أنّ جميع الأطراف شريكة في الانتهاكات. تبقى الحكومة السوريّة مسؤولة عن الغالبية العظمى منها.⁴⁶

اندلاع الاحتجاجات وتوسّعها في سوريا

اندلعت شرارة النزاع حين ارتكبت أفعال وحشيّة وعمليّات تعذيب مروّعة بحق أطفال في مدينة درعا الواقعة في جنوب غرب البلاد. على مقربة من الحدود مع الأردن. وفي منتصف شهر شباط/فبراير من العام 2011. أوقف 15 فتى بعد اتّهامهم برش شعارات مناهضة للنظام على جدار إحدى المدارس. وقد دعت العبارة المكتوبة على عجل - «أجّاك الدور يا دكتور» - إلى إبعاد بشار الأسد عن السّلطة. في إشارة إلى التحركات الأوسع نطاقاً الرّامية إلى إحداث تغيير ديمقراطي التي كانت جتّاح المنطقة. في كلّ من تونس وليبيا ومصر واليمن.⁴⁷ وعلى مدى عدّة أسابيع. أخضع الفتيان لأساليب استجواب عنيفة شملت الضرب والإحراق والوضعيّات المؤلّعة والصّعق بالصدّات الكهربائيّة.

وقد نزل أقارب الفتيان المعتقلين وأصدقائهم إلى الشوارع للمطالبة بإطلاق سراحهم. وقد تزامن ذلك مع انطلاق احتجاجات أخرى. في مدن مثل دمشق وحلب. تتضامن مع المعتقلين وتدعو إلى التغيير وتنادي بتحقيق مطالب أوسع نطاقاً. بما فيها توسيع هامش الحريّات السياسيّة كحرية التعبير والصحافة والتجمّع. ووضع حدّ للفساد. وغيرها من المطالب الخاصّة بالمتجمّع. وكانت الاحتجاجات السلميّة الصغيرة قد بدأت منذ 26 كانون الثاني/يناير من ذلك العام. أي العام 2011. ولكنّ الاحتجاجات. وكذلك ردود فعل الحكومة عليها. قد تفاقمت مع مرور الوقت. وأتخذت منحىً عنيفاً (لا سيّما مع استعمال الحكومة خراطيم المياه. والغاز المسيل للدموع. وصولاً إلى الاستعانة بالقناصة والذخيرة الحيّة).

وفي 17 شباط/فبراير 2011. حصل جمّع عفويّ كبير في سوق الحريقة وسط دمشق. ردّاً على إقدام شرطيّ على ضرب أحد أصحاب المتاجر على خلفيّة ارتكابه مخالفة مروّية بسيطة.⁴⁸ فقد جمّع. في ذلك اليوم. أصحاب المتاجر في تلك السّوق والعاملون فيها وهتفوا عاليّاً «الشعب السوري ما بينذل». ما أجبر وزير الداخليّة على التوجّه إلى المكان لتهدئة التّجار والمحتجّين. كذلك. نُظمت

42 للاطلاع على معلوماتٍ حول تاريخ سوريا وأسباب نشوء النزاع. راجع: Fildis (2016) وOlmert (2012).

43 Stack (2011a).

44 عنجربني (2007) دخل قانون الطوارئ حيز التنفيذ بموجب الأمر العسكري رقم 2 في تاريخ 8 آذار/مارس 1963.

45 المرسوم رقم 47 لعام 1968. الجمهورية العربيّة السوريّة.

46 منظمة «هيومن رايتس ووتش» (2016g).

47 Asher-Schapiro (2016).

48 صوّرت بعض تلك الاحتجاجات بالفيديو. ما سلّط الضوء على أهميّة التوثيق التلقائي. الذي راج كثيراً حتّى أصبح النزاع السوري واحداً من النزاعات الأكثر توثيقاً في التاريخ الحديث. يُمكن مشاهدة بعض اللقطات المصوّرة من تلك الاحتجاجات على الرّابط التالي: <https://www.youtube.com/watch?v=i41MjEGqprl>

وقفة احتجاجية أمام وزارة الداخلية يوم 15 آذار/مارس من العام 2011 للمطالبة بإطلاق سراح السجناء السياسيين الذين لم يشملهم العفو الذي أقره مرسوم رئاسي صدر في مطلع ذلك الشهر.⁴⁹ وأطلق بموجبه سراح بعض السجناء. من فيهم المدانون بارتكاب جنح وأولئك الذين تزيد أعمارهم عن 70 عامًا. واستُننَى منه السجناء السياسيون. وقد واجهت ذلك الاحتجاج وحدة كبيرة من قوات الشرطة المسلحة، قيل إنها هاجمت التجمع وأوقفت 36 شخصًا، من بينهم فتى في العاشرة من العمر.⁵⁰

وفي 18 آذار/مارس 2011،⁵¹ تفاقمت حدة الاحتجاجات. فعقب صلاة الجمعة من ذلك اليوم، احتشد المحتجون في باحة المسجد العمري في درعا البلد في محافظة درعا. حيث نصب بعضهم الخيام وتعهّدوا بالبقاء هناك إلى حين تلبية مطالبهم. فردت الحكومة بقطع التيار الكهربائي وخطوط الهاتف عن المنطقة. ثم أطلقت قوات الأمن الغاز المسيل للدموع وفتحت النار على المتجمّعين. ما أسفر عن مقتل قرابة ستة مدنيين.⁵² ويبدو أنّ هذا الاستخدام المفرط للقوة القاتلة ضدّ المحتجين السلميين فتح الباب على مصراعيه أمام التصعيد السريع في الاحتجاجات وفي حدة تعامل الحكومة معها في الأيام التالية.

تدهور الوضع إلى نزاع مسلح

خلال السنة الأولى من الاحتجاجات المتواصلة، سعت السلطات إلى إبقاء الوضع تحت السيطرة. فحاولت تهدئة المتظاهرين عبر الاجتماع بالزعماء السياسيين، والاستماع إلى مطالب المتظاهرين أنفسهم. وحتى عبر إصدار مجموعة من القرارات والمراسيم الهادفة إلى تليتها. وإن بشكل محدود. ومن جملة تدابير المصالحة الجزئية، أصدرت الحكومة مرسومًا قضى بخفض الضرائب ورفع مرتبات الموظفين الحكوميين. وفي تاريخ 21 نيسان/أبريل من العام 2011، أعلنت الحكومة إلغاء قانون الطوارئ الذي كان نافذًا طوال 48 عامًا.⁵³ كما ألغت محكمة أمن الدولة العليا، وأصدرت تشريعات جديدة نصّت على حق المشاركة في التظاهرات السلمية.⁵⁴ غير أنّ التصريحات للتظاهرات كانت تُعطى لتلك التي تدعم النظام. وعلى الرغم من إجراء هذه التغييرات التشريعية، لم يُحتزَم الكثير منها على أرض الواقع. ومنها على سبيل المثال استمرار استعمال العنف في مواجهة الاحتجاجات.

ولكن، في مراحل أخرى من الاحتجاجات، أُجّجت السلطات الوضع من خلال استعمال العنف الشديد. وقد عمدت السلطات أيضًا إلى تنظيم مسيرات موالية للحكومة ردًا على دعوة المحتجين إلى التغيير. وقد شارك الآلاف في تلك المسيرات. وقيل إنّ هذه المشاركة أنت تلبيةً لطلب المسؤولين في الحزب⁵⁵ وامتنالاً لأوامر حكومية ملزمة تحت طائلة العقوبات.⁵⁶ وفي بعض الحالات، فرضت السلطات عقوبات جماعية في أماكن إقامة الاحتجاجات. ومن جملتها، إغلاق مناطق بأكملها والقيام بحملات اعتقال جماعية بهدف التهيب. وكان من بين الموقوفين خلال تظاهرة نُظمت في تاريخ 29 نيسان/أبريل قرب درعا، حمزة علي الخطيب، البالغ من العمر 13 عامًا، الذي أفرج عن جثمانه المشوّه بعد شهر من توقيفه. وبعد وقت قصير من هذه الحادثة، نُشِرَ مقطع فيديو على موقع التواصل الاجتماعي «فايسبوك» يظهر جثمان حمزة الذي تبدو عليه آثار التعذيب. فداع خبر تعذيبه وموته وانطلقت تظاهرات تحمل اسمه.⁵⁷

وكردّ فعل على التكتيكات الحكومية الشنّعاء، بدأت الحركات الاحتجاجية تتخذ تدابير عنيفة، منها، حمل السلاح. وقد اقتصرت الأسلحة في البداية على تلك التي يملكها الأفراد. ثم اتخذ التسلح صفةً رسمية أكثر حين تشكّل لواء الضباط الأحرار بقيادة المقدّم حسين هرموش. وكان هرموش قد أعلن انشقاقه عن الجيش السوري في إدلب في 9 حزيران/يونيو من العام 2011.⁵⁸ وبعد فترة وجيزة، بدأت المعارضة السياسية تتشكّل. بما في ذلك إنشاء المجلس الوطني السوري في تشرين الأول/أكتوبر من العام

49 المرسوم التشريعي رقم 34 لعام 2011، الجمهورية العربية السورية.

50 New York Times (2011).

51 رويترز (2011).

52 BBC (2011).

53 سنّاك (2011a).

54 المرسوم رقم 53 لعام 2011، الجمهورية العربية السورية.

55 Independent (2011).

56 ميسنتو (2011).

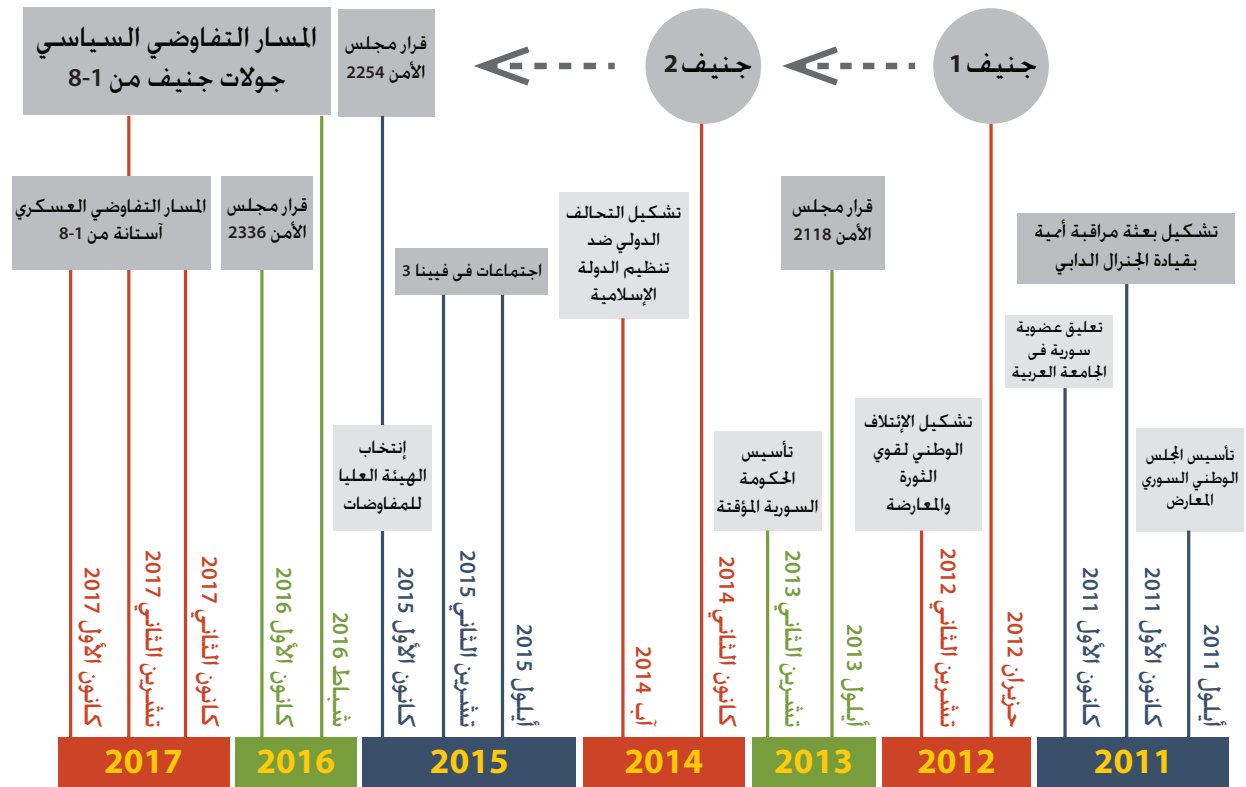
57 سنّاك (2011b).

58 الفيديو الذي يُعلن فيه المقدّم حسين هرموش انشقاقه عن قوات نظام الأسد وتشكيل لواء الضباط الأحرار متوفّر على الرابط التالي: <https://www.youtube.com/watch?v=8JzipMKdbt4>

2011، الذي اعتُبر الممثل الرسمي للمعارضة السوريّة في ذلك الحين. بالإضافة إلى إنشاء المجلس الوطني الكردي.⁵⁹ وقد أُنيّطت بكلّ من هذين المجلسين مهامّ عسكريّة وسياسيّة. وفي وقت لاحق. تحديداً في تشرين الثاني/نوفمبر من العام 2012، اندمج المجلسان وعدد من الهيئات الأخرى⁶⁰ لتشكيل هيئةٍ جمَع أطراف المعارضة السوريّة كلّها وعُرفت باسم الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية، الذي يُشار إليه شُيوعاً باسم الائتلاف الوطني السوري.

وجدر الإشارة إلى أنّ عدة مبادرات إقليمية ودولية قد نُظمت في سبيل التوصل إلى حلّ سياسي ووضع حدّ للتصعيد في أعمال العنف. ويبيّن الرّسم البياني 3.1 أدناه بعضاً من أبرز المبادرات آنفة الذكر. إلّا أنّ أيّاً منها لم يثمر حتى الآن سلاماً مُستداماً.⁶¹

الرّسم البياني 3.1: العمليّات السياسيّة الخاصّة بالنزاع السوري منذ عام 2011 حتى عام 2017



المصدر: مركز المجتمع المدني والديمقراطية

59 المجلس الوطني الكردي هو ائتلاف سياسي يضم 15 حزباً وفصيلاً من السكّان الأكراد في سوريا. يُذكر بأنّ أكراد سوريا، الذين يمثّلون حوالي 10% من إجمالي عدد السكّان كانوا يُنظّمون التظاهرات بسبب مخاوفهم من نظام بشار الأسد قبل فترة طويلة من اندلاع النزاع المسلّح في العام 2011. فقد انتفضت الأقلّيّة الكرديّة على النظام في القامشلي في العام 2004 - إذ كانت تعترض بشكل أساسي على القمع الذي كان النظام السوري يمارسه وعلى انتهاكات حقوق الإنسان التي كان يرتكبها بحق الأقلّيّة الكرديّة، بما فيها حرمان الأكراد من حقوق المواطنة منذ الستينات من القرن الماضي ومصادرة أراضيهم تعسّفاً، ويسعى الأكراد في سوريا، أكادوا من مؤيدي حزب الأيواد الديمقراطي أو المجلس الوطني الكردي، إلى حماية المناطق الكرديّة في سوريا وإلى تحقيق الحكم الذاتي. لمزيد من المعلومات، راجع: (2013) Al Jazeera؛ (2014) BBC.

60 كان من بين أعضاء الائتلاف أعضاء في لجنة التنسيق المحليّة بالإضافة إلى ناشطين أفراد، وهو يحظى بدعم من المجلس العسكري الأعلى للجيش السوري الحر ومجموعات محلية أخرى. (2014) BBC

61 إلى جانب محادثات السلام التي عُقدت في جنيف، بوساطة الأمم المتّحدة، دعت كلّ من روسيا وتركيا وإيران إلى إطلاق عملية ثانية عُرفت بمحادثات أستانا، وقد أقيمت ثماني جولات من المحادثات في العام 2017، ومن المفزّر مواصلتها في العام 2018. يُذكر بأنّ المحادثات أفضت إلى الإعلان بأنّ التوصل إلى حلّ عسكري للنزاع أمرٌ مستحيل، وشدّدت على ضرورة التوصل إلى حلّ سياسي يستند إلى قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2254. كذلك، أفضت المحادثات إلى إنشاء أربع "مناطق خفض التصعيد"، يجب على أطراف النزاع وقف استخدام العنف فيها أو الحدّ منه بدرجة كبيرة، لكن، مع الأسف، تواصلت أعمال العنف في مناطق خفض التصعيد منذ إنشائها، وازدادت بشكل كبير في بعضها، كالغوطة الشرقيّة مثلاً، وتابعت الأمم المتّحدة، من جهتها، عقد جولات المحادثات في جنيف، مع الإشارة إلى أنّها أرسلت وفداً رسمياً إلى محادثات أستانا، وإلى سلسلة محادثات أحدث عهداً انطلقت في كانون الثاني/يناير في مدينة سوتشي الروسية، وتستضيف الحكومة الروسية هذه المحادثات الجديدة، وقد أعرب كثيرون صراحةً عن معارضتهم لها، وقاطعتها بعض أطراف المعارضة السوريّة.

بعض التكتيكات التي باتت تُعدّ من السمات البارزة للنزاع كانت تُستخدم قبل اندلاعه في العام 2011، وبعضها الآخر اعتُمد كأساليب جديدة لممارسة العنف. فعمليات القتل المُنهجة، والتوقيفات والاعتقالات التعسّفية، وعمليات الخطف والإخفاء القسري على أيدي السلطات السوريّة، على سبيل المثال، كانت ممارسات شائعة في سوريا على مرّ عقودٍ طويلة، ومع ذلك، وسّعت الحكومة السوريّة، منذ العام 2011، بنيتها القمعيّة فأنشأت، على سبيل المثال، محكمة⁶² جديدة «لمكافحة الإرهاب» بذريعة تطبيق قانون جديد لمكافحة الإرهاب، صدر بُعيد رفع حالة الطوارئ في شهر نيسان/أبريل 2012،⁶³ ولا بدّ من الإشارة أيضًا إلى أنّ الأطراف المُعارضة ارتكبت بدورها انتهاكات خطيرة منها الهجمات العشوائية ضدّ المدنيّين وعمليات الخطف والتعذيب.

وسرعان ما وصل العنف إلى المدارس السوريّة، فمنذ العام 2011، أفادت الأمم المتّحدة عن حالات استخدمت فيها القوّة المسلّحة السوريّة والقوّة الحليفة لها المدارس لأغراض عسكريّة. فحسبَ ما ورد في التقرير السنوي حول الأطفال والنزاعات المسلّحة، كانت المدارس تُستخدم كقواعد «لشنّ هجمات عسكريّة وقواعد مؤقّنة ومراكز احتجاز ومواقع للقنّاصة ومراكز لتعذيب الكبار والأطفال واستجوابهم»، وقد أشار التقرير إلى أنّ أطفالاً قُتلوا أو تعرّضوا لإصاباتٍ في حرّم المدارس بشكلٍ مقلق، وأضاف التقرير أنّ بعض المدارس «تعرّضت للنهب والحرق بدافع الانتقام من قبل القوّة الحكوميّة ردّاً على احتجاجات التلاميذ».⁶⁴ وقد صدر، بعد ذلك، تقريرٌ عن الأمين العام للأمم المتّحدة، أكّد هذه الاستنتاجات، وأشار إلى حوادثٍ إضافيّة تعرّضت فيها مدارس إلى هجمات بالمدفعية وبرصاص القنّاصة في العام 2011.⁶⁵ كذلك، أُفيد بأنّ عددًا من الأطفال قُتلوا بنيران القنّاصة الموجهة على المدارس، وكانت من بينهم فتاةٌ تبلغ من العمر 15 عامًا في بلدة القصير، أمّا الضربات الجويّة التي باتت الأسلوب الرئيس الذي تستخدمه القوّة الحكوميّة في هجماتها على المدارس، فقد بدأت في أواخر العام 2011 بحسب ما نقله التقرير.⁶⁶

وكُلّمًا تفاقمَ النزاع، ازدادت أعمال العنف حدّةً ووحشيّةً، فعلى مدى سنوات النزاع السبع، كثيرًا ما تبدّلت طبيعة أعمال العنف التي اعتمدها الأطراف المختلفة وكذلك نطاقاتها وتكتيكاتها وازدادت سوءًا إلى حدّ أنّها لحقت بالمواطنين السوريين معاناة لا يمكن وصفها. وعند انخراط طرف جديد في النزاع، كانت حصيلة القتلى من المدنيّين، التي تضمّ، أساسًا، أعدادًا هائلة من الأطفال، تنفاقم أكثر بعد.

وفي هذا السياق، يشير تقرير حديث أعدّه باحثون من جامعة لوفان الكاثوليكية، في العاصمة البلجيكية بروكسل، إلى أنّ ما يسمّى النزاع السوريّ هو ضخامة أعداد الأطفال المتأثرين بالعنف، والطريقة التي وقع بها هؤلاء الأطفال ضحيةً للنزاع، أمّا في ما خصّ حصيلة القتلى المدنيّين بشكل عامّ، فقد حلّل الباحثون البيانات المتعلّقة بالنزاع، التي زوّدهم بها مركز توثيق الانتهاكات في سوريا (وهو عضوٌ في فريق البيانات والتوثيق)، فتبيّن أنّه، حتّى نهاية العام 2016، كان 101,453 مدنيًا سوريًا قد قُتلوا بالعنف المباشر.⁶⁷ ويُساوِي هذا العددُ نسبةً 70.6 في المئة من الحصيلة الإجماليّة لحالات الموت العنيف المترتبة عن النزاع.⁶⁸ أمّا نسبة الأطفال من الحصيلة الإجماليّة تلك فقد ارتفعت بشكلٍ مطرد من 8.9 في المئة من مجموع وفيات المدنيّين في العام 2011، إلى أنّ بلغت نسبةً مقلّقةً تُساوي 23.3 في المئة في العام 2016.⁶⁹ ويعني ذلك أنّ حوالي 17,401 طفل، في الجمل، قد قُتلوا بسبب العنف المباشر، الذي يشمل، بحسب التقرير، «الإصابات الناجمة عن أساليب العنف التي تستخدمها الأطراف المتحاربة».⁷⁰ ولم يأت ذكرُ الأطفال الذين لقوا حتفهم نتيجة ظروف الحصار، وعدم تلقّيهم الرعاية الطبيّة، وكذلك نتيجة الظروف القاسية أثناء فرارهم من البلد، وغير ذلك من الأسباب.

في مقابلة مع مؤسسة الإذاعة الوطنية العامّة (NPR)، أشارت ديباراتي غوها ساير، المُعدّة الرئيسيّة للتقرير آف الذّكر أنّ الكثير من الأطفال يموتون بسبب الأشكال المختلفة من العنف المباشر، لا غير المُباشرة منه.⁷¹ ومن جُملة الأحداث التي تُبيّن هذه

62 القانون رقم 22 المؤسس لمحكمة مكافحة الإرهاب (2012).

63 القانون رقم 19 لعام 2012 الخاص بمكافحة الإرهاب: مركز المجتمع المدني والديموقراطية (2014): منظمة "هيومن رايتس وونش" (2013 ب).

64 الأمين العام للأمم المتّحدة (2012)، 35.

65 الأمين العام للأمم المتّحدة (2014 أ)، 16.

66 الأمين العام للأمم المتّحدة (2014 أ)، 16.

67 Guha-Sapir et al. (2018)، 105.

68 Guha-Sapir et al. (2018)، 105.

69 Guha-Sapir et al. (2018)، 106.

70 يشمل هذا التقرير، حديدًا، الوفيات الناجمة عن الفذائف، وإطلاق النار، وعمليات الإعدام، والقصف الجوّي، والمتفجّرات الأرضيّة، والأسلحة الكيميائيّة، (Guha-Sapir et al., 2018) 103.

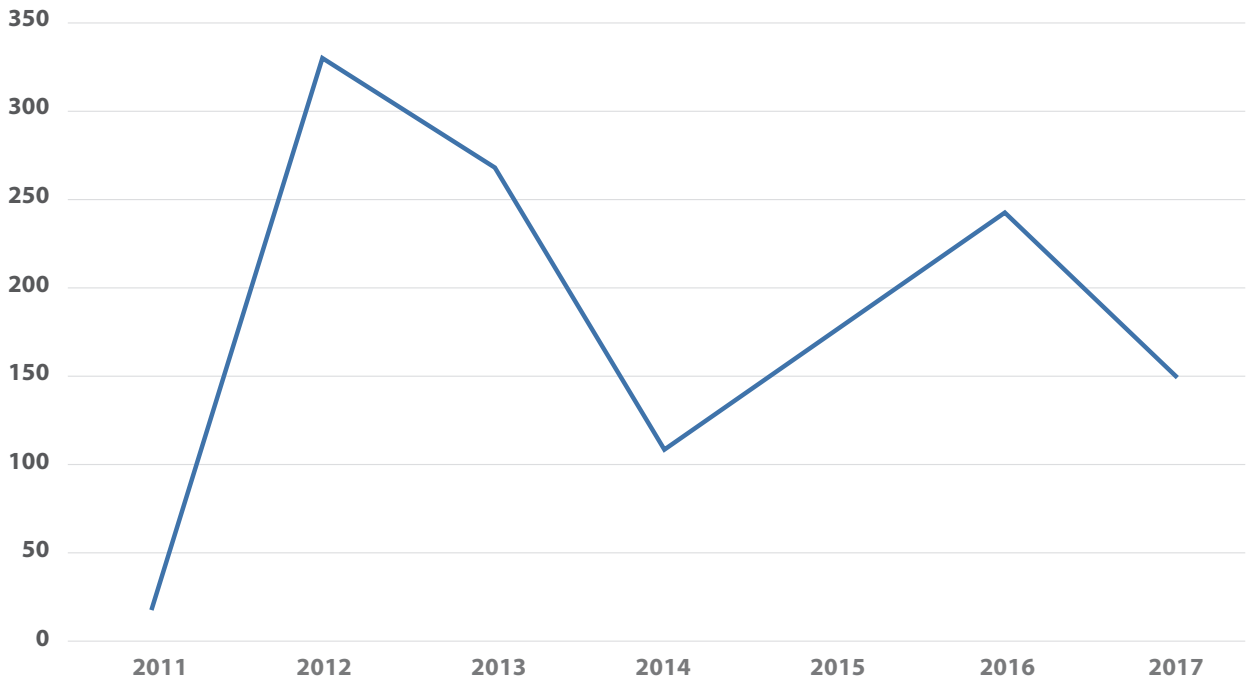
71 Doucleff (2017).

الحقيقة المرّة، تعرّض 124 طفلاً للتعذيب ثمّ الإعدام، وقتل 14,000 طفل برصاص القنّاصة والبنادق الآليّة والصواريخ. والقنابل اليدوية والجويّة وتلك الموضوعّة على جانب الطريق. علماً أنّ 2,007 منهم قُضوا جرّاء البراميل المتفجّرة حديداً.⁷² ويمثّل هذا الرقم أكثر من ربع الوفيات الإجماليّة للضحايا الآخرين (من المدنيين والمقاتلين) الذين قُضوا بالأساليب نفسها آنفة الذكر.⁷³ وتُبيّن المقارنة بين مُختلف أشكال الموت العنيف أنّ الأطفال السوريين وقعوا، بشكلٍ أساسيٍّ، ضحيّة القذائف والقصف الجوي، بما فيه البراميل المتفجّرة، ولعلّ ذلك يحمل على الاستنتاج أنّ أشكال التدمير المماثلة هي ما ألحق الضرر بالمدارس بشكلٍ أساسيٍّ.

نطاق الهجمات على المدارس

يُظهر الرّسم البياني 3.2 أدناه أعداد المدارس التي تمّ الهجوم عليها في مختلف أنحاء سوريا، وبحسب إحصاءات صادرة عن الشبكة السوريّة لحقوق الإنسان. وهي إحدى المنظّمات المشاركة في إعداد هذا التقرير. تعرّضت 16 مدرسة للهجوم في محافظات حماة ودرعا وحمص وإدلب في العام 2011. ومع احتدام التّزاع وبدء استخدام الأسلحة الثقيلة والطائرات الحربية، ارتفع هذا العدد إلى 329 مدرسة في العام 2012 و268 مدرسة في العام 2013. وقد طالت الهجمات تسعاً من المحافظات على امتداد الأراضي السوريّة. وفي العام 2014، تراجع العدد إلى 109 مدارس موزّعة على عشر محافظات، ثمّ عاد وارتفع مجدداً، بفعل التّدخّل العسكري الروسي المباشر، خلال العاميّين 2015 و2016، إلى 178 و242 هجوماً على التوالي. وفي العام 2017، طالت الهجمات ما لا يقلّ عن 150 مدرسة. واستناداً إلى الأرقام المُبيّنة أعلاه، يُقارب العدد الإجمالي للهجمات على المدارس في المناطق المذكورة آنفاً 1,292 هجوماً.

الرسم البياني 3.2: أعداد المدارس التي تمّ الاعتداء عليها على الأراضي السوريّة في السّنّة

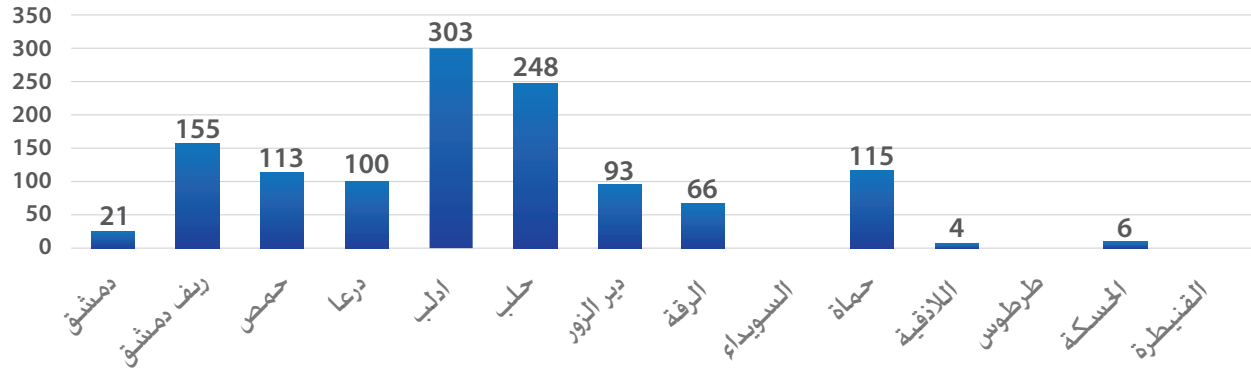


المصدر: الشبكة السوريّة لحقوق الإنسان (SNHR)

.Guha-Sapir et al. (2018), 106 72
.Guha-Sapir et al. (2018), 105 73

وفي طبيعة الحال، يستحيل الحصول على أرقام نهائية نظرًا إلى أنّ النزاع لا يزال مستمرًا. وعليه، فإنّ أعداد المدارس المتضرّرة من الهجمات تتغيّر بوتيرة شبيهة يومية. في ظلّ استمرار تعرّض المدارس والمناطق المدنية للهجوم.⁷⁴ في المقابل، تُصرّ الحكومة على أنّ جهود إعادة الإعمار قد بدأت بالفعل في بعض الأماكن. على حدّ زعمها.⁷⁵ والجدير بالذكر أنّ الأمين العام للأمم المتّحدة سلّم إلى مجلس الأمن في تاريخ 23 نيسان/أبريل 2014 تقريرًا يتضمّن أرقامًا أعلى بكثير من تلك التي تمكّن فريقُ البيانات والتوثيق من إحصائها على نحوٍ مؤكّدٍ نظرًا إلى معايير التوثيق التي يعتمدها والصعوبات الأمنية القائمة في بعض المناطق داخل سوريا. ويخلص هذا التقرير إلى أنّه، بحلول نهاية شهر نيسان/أبريل 2014، كانت 4,072 مدرسة قد أُفّلت أبوابها، أو تضرّرت، أو حوّلت إلى مأوى للمشرّدين داخليًا. نتيجة للنزاع.⁷⁶

الرّسم البياني 3.3: أعداد المدارس التي تم الاعتداء عليها بالمحافظة بين العامين 2011 و2017



المصدر: الشبكة السورية لحقوق الإنسان (SNHR)

على عكس الرّؤية الصّبابية حول كيميّة تطوّر النزاع في المستقبل، يتّضح جليًا أنّ العامين 2012 و2013 شهدا أكبر عدد من المدارس التي تم الاعتداء عليها حسب المحافظة حتّى الآن. ولعلّ ذلك يُعزى إلى التّصعيد في العمليّات العسكرية بين القوات الحكومية وقوّات المعارضة المسلحة. وبحسب البيانات المُقدّمة من فريق البيانات والتوثيق، تركّزت تلك الهجمات في المدن التي كانت تشهد تناميًا للقوّات العسكريّة المعارضة، كمُدُن حلب وإدلب وريف دمشق.

74 فعلى سبيل المثال، في وقت صياغة هذا التقرير، أي في مطلع العام 2018، لا تزال الغوطة الشرقيّة تتعرّض لهجوم مكثّف. وقد قاربت حصيلة القتلى من المدنيين 700 شخص في مدّة لا تزيد عن الأسبوعين. وقد شملت أعمال العنف قصفًا جويًا شبيه مستمرّ على المدينة الخاضعة للحصار منذ العام 2013. وقد وُصفت موجة العنف الأخيرة هذه بأنّها "هجومٌ شاملٌ على المدنيين والبنية التحتية" (Barnard and Gall, 2018). وجدر الإشارة إلى أنّ الأرقام الحكوميّة لا تعكس بالضرورة الحقائق على أرض الواقع. وهذا ما أوضحه خليلُ أجرته لجنة العدالة الدوليّة والمساءلة (CIJA) في كانون الأوّل/ديسمبر بناءً على طلب المركز الدولي للعدالة الانتقاليّة. فقد خلّصت اللجنة إلى أنّ التقارير الحكوميّة المتعلّقة بالوضع الأمني، الصادرة عن خلية إدارة الأزمة السوريّة، ركّزت على الحوادث الأمنيّة الكبرى التي طالت المدارس وارتكبتها "مسلّحون" ومخربون بين العامين 2011 و2012. Sputnik (2018) 75

76 الأمين العام للأمم المتّحدة (2014 ب)، 18. في العام 2015، أفادت وزارة التعليم السوريّة بأنّ أكثر من 5,800 مدرسة تعرّضت للتدمير أو تضرّرت جزئيًا، أو باتت تُستخدم كمأوى للمشرّدين داخليًا، أو بات الوصول إليها متعذرًا، منذ بداية النزاع. أبو اسماعيل وآخرون (2016)، 32-33. تورد تقارير أخرى أرقامًا أكبر لأعداد المتضرّرين، حيث يُقدّر أحدها العدد بنحو 6500 مدرسة (مكتب الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والنزاع المسلح، 2016).

الفصل الرَّابِع: الإطار القانوني المعمول به

بعد سبع سنوات من القتال العنيف بين أطراف عدّة، لا شكّ في أنّ النزاع في سوريا يُعدّ نزاعاً مسلّحاً بحسب القانون الدولي.⁷⁷ ومن المؤكّد أنّه، ما بين منتصف العام 2012 وآخره على أبعد تقدير، كانت حدّة النزاع ودرجته تنظيم عدد كبير من مجموعات المعارضة المسلّحة قد استوفيتا الشّروط التي يُعتبر بموجبها، النزاع مسلّحاً.⁷⁸ ومنذ ذلك الحين، أكّد صحّة هذا الاستنتاج كلّ من طبيعة النزاع الطويلة والمتواصلة، والاستخدام المستمرّ للأسلحة الثقيلة، والتّدمير الهائل الذي أحقته الجهات الحكوميّة والجهات المنظّمة غير الحكوميّة على مدى سبع سنوات.⁷⁹

إلا أنّ سؤالاً مهمّاً ومؤثراً في مسار التّحليل لا بُدّ أن يُطرح، وهو التّالي: هل الطّابع الذي يتّخذهُ النزاع السّوري دوليّ أم غير دوليّ؟ وما لا شكّ فيه أنّ الإجابة عن هذا السّؤال ستؤثّر في تحديد أيّ مصدرٍ من مصادر القانون الدوليّ يُطبّق في حالة هذا النزاع.⁸⁰

فمع مرور الوقت، اكتسب النزاع في سوريا طابعاً دوليّاً إلى حدّ ما، نظرًا إلى انخراط عدّة دول متنازعة فيه، ومن بينها قوى إقليمية ودوليّة، كعض من دول الخليج ومن أعضاء منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)، لكن، لا يبدو أنّ مجموعات المعارضة المسلّحة تخضع لإمرة تلك الجهات الخارجيّة؛ هذا ولم تتدخّل الجهات الدوليّة تدخلاً مباشرًا ضدّ سوريا، بل كان تدخّلها ضدّ قوّات غير حكوميّة، وبذلك، فإنّ النزاع يبقى نزاعاً مسلّحاً دومًا أن يتّخذ طابعاً دوليّاً، على الرّغم من كونه ينطوي على مجموعة من النزاعات المسلّحة غير الدوليّة، التي غالبًا ما تجري بالتزامن في ما بينها، في المقابل، اعتبر آخرون أنّ النزاع الدائر في سوريا مسلّح ودوليّ، نظرًا إلى أنّ خالفًا بقيادة الولايات المتّحدة الأمريكيّة ينفذ عمليّات عسكريّة على الأراضي السوريّة من دون موافقة الحكومة السوريّة، وقد استهدف مواقع تابعة للحكومة السوريّة أكثر من مرّة خلال العام 2017.⁸¹ كذلك، فإنّ العمليّات العسكريّة التي اخترقت فيها إسرائيل الحدود السوريّة وشنت غاراتٍ ضدّ القوّات العسكريّة السوريّة والإيرانيّة، وذلك بعد إسقاط طائرة مقاتلة إسرائيلية من طراز إف-16،⁸² بالإضافة إلى التّدخّلات التركيّة ضدّ القوّات الكرديّة، تُعزّز أكثر من أيّ وقت مضى، إمكانيّة توسّع نطاق النزاع وحوّله إلى نزاعٍ دوليّ.

وبصرف النّظر عن تصنيف النزاع (أدوليًّا كان أم غير دوليّ)، فإنّ بعضًا من قواعد القانون الدوليّ ومعاييرهِ الأساسيّة تنظّم كيفيّة شنّ الأطراف المتحاربة العمليّات العسكريّة في إطار نزاع مسلّح، علمًا أنّ النزاع السّوريّ لا يزال قائمًا في وقت إعداد هذا التقرير، وحتّى هذه القواعد والمعايير الأساسيّة باعترافٍ عالميّ وهي تُطبّق في النزاعات أيّا كانت طبيعتها— سواء أكان النزاع دوليّاً أم غير دوليّ— فتفرّض نفسها بذلك «معايير أساسيّة تطبّق في سائر الظروف».⁸³ وتماشياً مع هذه المبادئ، يعرض هذا الفصل لمحة

77 راجع، مثلاً، مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتّحدة (2012).

78 في العام 1997، وضعت دائرة الاستئناف في المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا المعيار الذي يُحتكم إليه لتحديد وجود نزاع مسلّح في قضية المدعي العام ضد داسكو ناديتش ("إنّ المعيار الذي اعتمده دائرة الاستئناف لتحديد وجود نزاع مسلّح، من أجل تطبيق قواعد المادة 3 المشتركة بين اتفاقيّات جنيف، يركّز على جانبين من جوانب النزاع، ألا وهما شدّته ودرجة تنظيم الأطراف المشاركة فيه، ففي نزاع مسلّح يتّخذ طابعاً داخلياً أو مختلطاً، يُستخدم هذان المعياران المترابطان حصراً، وكحدّ أدنى، لغرض التمييز بين النزاع المسلّح وأعمال قطع الطرق، أو عمليّات التمرد غير المنظّمة والقصيرة الأمد، أو الأنشطة الإرهابيّة، التي لا تخضع للقانون الدوليّ الإنساني")، وتشمل المؤشّرات الإضافيّة التعلّقة بدرجة تنظيم المطلوبين: وجود هيكلية قيادية وقواعد تأديبيّة؛ ووجود مقرّ؛ والسيطرة على جزء من الأراضي وإمكانيّة الحصول على الأسلحة؛ بالإضافة إلى القدرة على تنسيق العمليّات العسكريّة وتنفيذها.

79 لزيد من الأدلّة على صحّة هذا الاستنتاج، راجع، على سبيل المثال، مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتّحدة (2012).

80 للاطلاع على مناقشة أوفى، راجع، مثلاً: Gill (2016) و Arimatsu and Choudhury (2014).

81 International Committee of the Red Cross (2016) و McLeary (2017).

82 Kershner et al. (2018).

83 Prosecutor v. Mucic et al. (2001)، الفقرة 144.

عن الأطراف المتحاربة ويُلخّص الالتزامات والمسؤوليات التي تقع على عاتق الدّول الأطراف في النزاع فورَ تصديقها على الأدوات الدولية المُبرّمة بموجب القانون الدولي. ويعرضُ الفصلُ، ختامًا، الإطار القانوني الدولي الذي ينطبق على الهجمات على المدارس خلال النزاعات المسلّحة.



الصورة: مدرسة مدمّرة نتيجة غارة جوية روسيّة في الأتارب، في القسم الغربي من محافظة حلب. وقد انهارت أجزاء منها بالكامل. (المعهد السوري للعدالة)

الأطراف المتحاربة

تغيّرت أعداد الجهات الحكوميّة وغير الحكوميّة التي قامت بعمليات قتاليّة في سوريا وتبدّلت أدوارها خلال مسار النزاع. وقد شملت هذه الجهات، على سبيل الذكر لا الحصر، القوّات المسلّحة السوريّة، وروسيا، والولايات المتّحدة الأميركيّة، وحزب الله، والجمهورية الإسلاميّة الإيرانيّة، والسعوديّة، وتركيا، بالإضافة إلى عدد من الميليشيات الموالية للحكومة، والجيش السوري الحرّ، وجبهة التحرير الإسلاميّة السوريّة، ووحدات حماية الشعب، وحركة أحرار الشام، وحركة نور الدّين الزنكي، ولواء شهداء الإسلام، وألوية أحفاد الرّسول، وتنظيم الدّولة الإسلاميّة في العراق والشّام (المعروف اختصارًا باسم «داعش»). وجبهة النصرة. وقد ورد ذكرُ سبع جهات من تلك المُعدّدة أنفًا في ملاحق تقارير الأمين العام للأمم المتّحدة السنويّة حول الأطفال والنزاعات المسلّحة، حيثُ أدرجت ضمن قوائم مرتكبي انتهاكات جسيمة بحق الأطفال، ويُعرَى السّبب الأساسيّ في إدراج القوّات المسلّحة الحكوميّة، بما في ذلك قوّات الدفاع الوطني والميليشيات الموالية للحكومة، وداعش، إلى تنفيذها هجمات على المدارس والمستشفيات.⁸⁴

ولا تفرضُ الغايات التي تخصُّ هذا التحليل، تحديد سائر الأطراف المتحاربة أو رسم شبكات التحالفات المتداخلة في ما بينها، وليس من الضّروريّ التّطرّق تفصيلًا إلى مستويات الدّعم المقدّم من القوى الأجنبيّة، أو أنواعه كما ليس من الضّروريّ تصنيف الجهات غير الحكوميّة الكثيرة بحسب أيدولوجيّاتها أو أجنداتها السياسيّة، فالهدف من هذا التحليل يكمنُ في لفت الانتباه إلى طبيعة الدّمار القاسي والممنهج والواسع النطاق الذي أحقه مختلف أطراف النزاع بالمدارس، كما يكمنُ في عرض الانتهاكات الكثيرة لقانون النزاعات المسلّحة، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الدولي العرفي، المرتكبة بحق الأطفال والمدنّيّين والمدارس في سوريا.

ولمّا كانت الدّول المنخرطة في النزاع السوري المسلّح – بما فيها سوريا، وروسيا الاتحادية، والولايات المتّحدة الأميركيّة، وإيران، والسعوديّة، وتركيا، – دولًا أعضاء في الأمم المتّحدة، يعني ذلك أنّها قد وافقت على الالتزامات الواردة في ميثاق الأمم المتّحدة، بما فيها مسؤوليّة تنفيذ قرارات مجلس الأمن، التي تندرج ضمنها القرارات المتعلّقة بحماية الأطفال في النزاعات المسلّحة وبالهجمات

84 الأمين العام للأمم المتّحدة (2016 أ).

على المدارس.⁸⁵ هذا وقد تعهّدت كلُّ من الدول المتحاربة بالوفاء بالالتزامات المنصوص عليها في المعاهدات والاتفاقيات الدولية والإقليمية التي صادقت عليها، بما فيها تلك المذكورة أدناه:

الإطار 4.1: المعاهدات والأدوات الدولية والإقليمية المعمول بها، حسب البلد الطرف في النزاع

صادقت سوريا على اتفاقيات جنيف الأربعة المؤرّخة في 12 آب/أغسطس 1949، وعلى البروتوكول الإضافي الأول المتعلّق بحماية ضحايا النزاعات المسلّحة الدولية. كما أنّها طرف في كلِّ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (ICCPR)، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (CAT)، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (ICESCR).⁸⁶ وقد وقعت سوريا اتفاقية حقوق الطفل⁸⁷ وبروتوكولها الاختياري بشأن إشترك الأطفال في المنازعات المسلحة.⁸⁸ وقد صادقت عليها. هذا وقد انضمت سوريا إلى اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية في شهر أيلول/سبتمبر من العام 2013.⁸⁹

صادقت روسيا الاتحادية⁹⁰ على اتفاقيات جنيف الأربعة وعلى البروتوكولين الإضافيين الأول والثاني لعام 1977، وهي طرف في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولها الاختياري بشأن إشترك الأطفال في المنازعات المسلحة.⁹¹ بالإضافة إلى ذلك، صادقت روسيا على عدد من معاهدات المتعلّقة بالأسلحة، من بينها الاتفاقية المتعلّقة بأسلحة تقليدية مُعيّنة وبروتوكولاتها الإضافية، بما فيها البروتوكول الثالث بشأن حظر أو تقييد استعمال الأسلحة المحرّقة؛ وبروتوكول حظر الاستعمال الحربي للغازات الخانقة أو السامة أو ما شابهها وللوسائل البكتريولوجية؛ واتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية؛ واتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية.⁹²

صادقت الولايات المتحدة الأمريكية على اتفاقيات جنيف الأربعة، لكنّها لم تصادق على البروتوكولين الإضافيين الأول والثاني، وهي طرف في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وفي اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، لكنّها لم تصادق على اتفاقية حقوق الطفل، على الرّغم من مصادقتها على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن إشترك الأطفال في المنازعات المسلحة (23 كانون الأول/ديسمبر 2002). بالإضافة إلى ما سبق، صادقت الولايات المتحدة على الكثير من المعاهدات المتعلّقة بالأسلحة، ومنها الاتفاقية المتعلّقة بأسلحة تقليدية معيّنة وبروتوكولاتها الإضافية، بما فيها البروتوكول الثالث بشأن حظر أو تقييد استعمال الأسلحة المحرّقة؛ وبروتوكول حظر الاستعمال الحربي للغازات الخانقة أو السامة أو ما شابهها وللوسائل البكتريولوجية؛ واتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية؛ واتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية.

صادقت الجمهورية الإسلامية الإيرانية على اتفاقيات جنيف الأربعة، لكنّها لم تصادق على البروتوكولين الإضافيين الأول والثاني، كما صادقت على اتفاقية حقوق الطفل (13 تمّوز/يوليو 1994). من دون البروتوكول الاختياري الملحق بها، وصادقت على اتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية واتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية.

وفي الإطار عينه، تترتّب على المجموعات المسلحة الموالية للحكومة والمناهضة لها التزامات بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي العرفي، بما في ذلك المادة 3 المشتركة⁹³ وتماماً مع مبادئ التمييز والتناسب والحيطه.⁹⁴ كما يجب على المجموعات المسلّحة أن "تحمّر حقوق الإنسان الأساسية للأشخاص والمترجمة بالقانون الدولي العرفي، وذلك في المناطق التي تمارس فيها هذه الجهات السيطرة الفعلية". حسبما خلصت إليه لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية.⁹⁵

85 راجع، مثلاً، مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (2009)، قرار رقم 1882، ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (2011)، قرار رقم 1998، ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (2017)، قرار رقم 2393.

86 العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (1966)، المادة 13.1.

87 اتفاقية حقوق الطفل (1989).

88 البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن إشترك الأطفال في المنازعات المسلحة (2000)، لا تتضمن اتفاقية حقوق الطفل نصّاً بجزء عدم التقييد.

89 اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة (1992).

90 ترتبط هوية روسيا الاتحادية اليوم بهوية الاتحاد السوفياتي السابق، وهي تقوم اليوم مقام الدولة التي خلفته، وبناء على ذلك، فقد انتقلت إلى روسيا الاتحادية المسؤولية القانونية عن جميع التزامات الاتحاد السوفياتي الدولية وتلك الناشئة عن المعاهدات.

91 وقعت روسيا الاتحادية وصادقت على أو انضمت إلى اتفاقية حقوق الطفل في 16 آب/أغسطس 1990، والبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل في العام 2013.

92 اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معيّنة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر (وبروتوكولاتها الثلاث) (1980).

93 ننص المادة 3 المشتركة على ما يلي: "يلتزم كل طرف في النزاع بأن يطبق كحد أدنى الأحكام التالية".

94 راجع قضية نيكاراغوا ضد الولايات المتحدة الأمريكية (1986)، الفقرات 218-220، قرار دائرة الاستئناف بشأن الطعن في الاختصاص (2004).

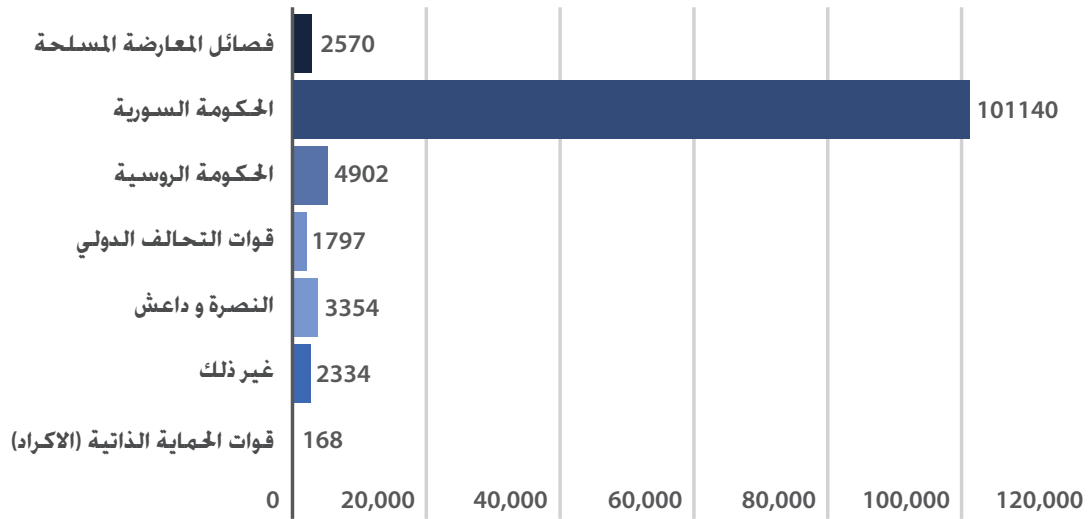
95 راجع أيضاً: البروتوكول الإضافي الثاني (1977)، المادة الأولى.

96 مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة (2012).

وفي نهاية المطاف، تتحمّل الدولة السوريّة المسؤولية الرئيسيّة عن حماية شعبها وبنيتها التحتيّة المدنيّة. وتستند هذه المسؤولية إلى مبادئ سيادة الدولة التي تُمنحُ بموجبها. الدولة السلطنة العليا والكاملة على أراضيها. والحق في الحكم وحماية نفسها من أي تدخل خارجي. ويشمل ذلك أيضاً المسؤولية الإيجابية في ما يتعلّق بحماية حقوق شعبها ورفاهه. بما في ذلك حمايته من التهديدات التي تشكّلها المجموعات المسلحة أو الأفعال التي يرتكبها أفراد قواتها العسكرية والأمنية الخاصّة.⁹⁶ وتشمل هذه المسؤولية حماية الدوّلة شعبها من الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم ضدّ الإنسانيّة.⁹⁷ إلى جانب وفائها بالتزاماتها الأخرى التي ينصّ عليها القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان وممارساته.

تُظهر الأرقام التي وثّقها مركز توثيق الانتهاكات في سوريا، كما هو مبين في الرسم البياني 4.1 أدناه، أنّ الحكومة السوريّة الحاليّة هي المسؤولّة عن وقوع الغالبية الساحقة من الضحايا المدنيين. ويتضحُ أيضاً، أنّها مسؤولّة عن شنّ الغالبية العظمى من الغارات الجوية، وذلك بالاستناد إلى المعلومات المتوفرة.

الرّسم البياني 4.1: حصيلة القتلى النهائيّة من منتصف آذار/مارس من العام 2011 إلى تشرين الثاني/نوفمبر من العام 2017، بحسب الجهة المسؤولّة



المصدر: مركز توثيق الانتهاكات في سوريا، التقرير الإحصائي الشهري للقتلى في سوريا (تشرين الثاني/نوفمبر 2017)

وبناءً على ما تقدّم، وعلى الرّغم من أنّ التقرير يتطرّق إلى الأفعال والأخطاء التي ارتكبتها سائر الجهات، الحكوميّة منها وغير الحكوميّة، وأنّه يُعزّز النّظر في بعض الهجمات الخنّازة على المدارس والمركبة على أيدي مُختلف القوّات المتنازعة، فهو يصبّ تركيزه، بشكل خاص، على تحليل أفعال السلطات السوريّة وأخطائها، وكذلك على إخفاقها في حماية شعبها من الأذى.

المسؤوليّات والالتزامات بموجب القانون الدولي

لا يحقّ لأطراف النزاع أن تستخدم أيّ أساليب أو وسائل قتال تريدها، بل تُفرض قيوداً وموانع على سير العمليات الحربيّة من أجل حماية حياة الإنسان وكرامته، لا سيّما عندما يكون المدنيون معرّضين للخطر. وقوانين الحرب في هذا الصّد معروفةٌ ومعمول بها عالمياً، فبموجب اتفاقيّات جنيف وبروتوكوليّها الإضافيين، يتمتّع المدنيون والأعيان المدنيّة بالحماية القانونيّة، وتمتدّ

96 راجع، مثلاً: مكتب الأمم المتّحدة المعني بالإبادة الجماعية والمسؤولية عن الحماية.
97 الجمعية العامّة للأمم المتّحدة (2005).

هذه الحماية لتشمل المرضى والجرحى والناجين من السفن الغارقة، غير المشاركين في الأعمال القتالية، وأسرى الحرب، وسائر الأشخاص المحتجزين. ويُحظر على سائر الأطراف المُنخرطة في النزاع المسلح، بما فيها القوات المنشقة أو المعارضة، استهداف المدنيين عمدًا، وشنّ هجمات من دون التمييز بين المدنيين والمقاتلين. وإلحاق أضرارٍ بالمدنيين على نحو لا يتناسب مع المكاسب العسكرية المتوقعة.⁹⁸

ونظرًا إلى كون الأطفال هم، في الأصل، من بين أكثر أفراد المجتمع ضعفًا وتزيدهم النزاعات ضعفًا، يمنحهم القانون الدولي الحماية العامة على اعتبارهم مدنيين بالإضافة إلى الحماية الخاصة على اعتبارهم أفرادًا ضعفاء. وتحدّد اتفاقية جنيف الرابعة، على سبيل المثال، تدابير خاصّة تتعلق برعاية الأطفال المتأثرين بالنزاعات، بما في ذلك تسهيل إيوائهم في بلد محايد.⁹⁹ ويشمل ذلك «[العمل] على إقرار ترتيبات محلية لنقل [...] الأطفال [...] من المناطق المحاصرة أو المطوّقة».¹⁰⁰

وتجدر الإشارة إلى أنّه للأطفال، بصفتهم أشخاصًا محميّين بموجب القانون الدولي، «في جميع الأحوال حقّ الاحترام لأشخاصهم وشرفهم وحقوقهم العائلية وعقائدهم الدينية وعاداتهم وتقاليدهم».¹⁰¹ وبموجب البروتوكولين الإضافيين الأول والثاني لاتفاقيات جنيف، تجبّ حماية الأطفال من أثار الأعمال القتالية وتوفير الرعاية والمعونة لهم. هذا وتنصّ اتفاقية حقوق الطفل، التي صادق عليها كل من سوريا وروسيا، على وجوب أن تُعامل الأطراف المنخرطة في نزاع مسلح الأطفال «باحترام».¹⁰² وقد أقرت سوريا بأن اعتبار الأطفال أشخاصًا يتمتعون باحترام خاص وحماية خاصة، هو أمرٌ منصوصٌ عليه في القانون الدولي العرفي.¹⁰³ بالإضافة إلى ما سبق، فإنّ سوريا ملزمة، بموجب دستورها الصادر في العام 2012، بأن «حتمي... الطفولة، وترعى النشء والشباب، وتوفر لهم الظروف المناسبة لتنمية ملكاتهم».¹⁰⁴

وبشكل عام، يتمتع الأطفال، كما يتمتع أي شخص آخر، بالحق في التعلّم بموجب الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.¹⁰⁵ وهو من الحقوق المضمونة في إطار النزاعات المسلحة غير الدولية.¹⁰⁶ وهو يطال أيضًا أولئك الذين يتمّ إجلاؤهم بسبب النزاع.¹⁰⁷

كذلك، تستحقّ المدارس، بدورها، حماية خاصّة، وتُحظر مهاجمة الأعيان كالمدارس، التي لا غنى عنها لبقاء السكّان المدنيّين، أو تعطيلها، إلا إذا «أملت ذلك ضرورة عسكرية ملحة».¹⁰⁸ ونظرًا إلى كون المدارس مؤسسات مدنيّة، فإنّ الهجمات عليها غالبًا ما يُعدّ انتهاكًا للقانون الدولي الإنساني الراسخ، كما يُعدّ انتهاكًا للقانون الدولي لحقوق الإنسان.

ويستدعي تحديّد الانتهاكات المرتكبة تطبيق أطر قانونية مُحكمة، هي القانون الدولي الإنساني، والقانون الجنائي الدولي، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، بالإضافة إلى القواعد العرفية الراسخة، ودستور الجمهورية العربية السورية وقوانينها.¹⁰⁹ وتقدّم هذه الأطر إحاطةً حول كيفية شنّ النزاعات المسلحة، وكيفية مُعاملة المدنيين، من فيهم الأطفال، وأولئك الذين يكفون عن المشاركة في القتال.

98 Geneva Academy of International Humanitarian Law and Human Right (2016).

99 اتفاقية جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب (1949)، المادة 24.

100 اتفاقية جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب (1949)، المادة 17.

101 اتفاقية جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب (1949)، المادة 27.

102 اتفاقية حقوق الطفل (1989)، المادة 38.

103 International Committee of the Red Cross (2005).

104 دستور الجمهورية العربية السوريّة (2012)، المادة 20.

105 الجمعية العامة للأمم المتحدة (1948)، المادة 26.

106 البروتوكول الإضافي الثاني (1977)، المادة 4.

107 البروتوكول الإضافي الأول (1977)، المادة 78.

108 البروتوكول الإضافي الأول (1977)، المادة 54(5).

109 لم توقع سوريا البروتوكول الثاني المتعلق بحماية ضحايا المنازعات المسلحة غير الدولية ولم تصادق عليه، كما أنّها لم تصادق على نظام روما الأساسي، وبالتالي فهي ليست طرفًا في المحكمة الجنائية الدولية، أي أنّ لا ولاية قضائية للمحكمة الجنائية الدولية على ما يُرتكب في سوريا من جرائم حرب وإبادة جماعية وجرائم ضدّ الإنسانية، إلا بإحالة من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أو بموافقة سوريا، ومع ذلك، يُستند، في هذا التقرير، إلى القواعد والمعايير التي ينصّ عليها القانون الدولي والوارد في البروتوكول الثاني وفي نظام روما الأساسي، للاطلاع على قائمة تضمّ جميع المعاهدات ذات الصلة التي صادقت عليها سوريا أو انضمت إليها، راجع الملحق أ.

الفصل الخامس: الانتهاكات بموجب القانون الدولي

خطر الهجمات ضد الأماكن التي يتركز فيها المدنيون. بما فيها المدارس. ما لم تكن أهدافاً عسكرية. ولا بدّ من إيلاء اهتمام خاص لتجنّب إلحاق الضرر بـ«المباني المخصصة لأغراض دينية أو فنية أو علمية أو تربية أو خيرية وبالآثار التاريخية». ¹¹⁰ ويُفترض أن تكون المدارس مكرّسة لأغراض مدنية. كما يُفترض أن يتمتع الأطفال. نظراً إلى ضعفهم المسلّم به. «باحترام خاص وحماية خاصة». ¹¹¹ ويشمل ذلك الإجراء المؤقت من مناطق النزاع لأغراض تتعلق بالسلامة. ¹¹² والحصول على التعليم والغذاء والرعاية الصحية. ¹¹³

يتضح، إذاً، أنّ الدمار الذي أحقته الحكومة السورية وباقي أطراف النزاع بالمدارس والتلاميذ ينتهك الكثير من القواعد الأساسية للقانون الدولي. بما فيها المبادئ الأساسية للقانون العرفي. وذلك من خلال:

1. الاعتداء على الحياة والسلامة البدنية: ¹¹⁴
2. جعل المدنيين محلاً للهجوم. ¹¹⁵ وعدم التمييز بين المدنيين والمقاتلين. وبين الأعيان المدنية والأهداف العسكرية: ¹¹⁶
3. انتهاك الحظر المفروض على الهجمات العشوائية والواسعة النطاق ¹¹⁷ من خلال شنّ هجوم يُتوقع أن يسبّب. عرضياً. خسائر في أرواح المدنيين. أو بوقوع إصابات بينهم. أو يلحق بهم أضراراً. تتخطى بشكل مفرط أي ميزة عسكرية متوقعٍ قد يفرض إليه هذا الهجوم (أي الهجمات التي تفتقر مبدأ التناسب): ¹¹⁸
4. مخالفة الالتزامات بموجب القانون الدولي باتخاذ كلّ الاحتياطات الممكنة لتفادي آثار الهجمات وحماية الأطفال المتأثرين بالنزاعات المسلحة ورعايتهم: ¹¹⁹
5. وانتهاك حق الأطفال في التعليم الذي يتّسم بأهمية بالغة بالنسبة إلى نموهم. ¹²⁰

إضافةً إلى ما تقدّم ذكره، استُخدم بعض الأسلحة. كالذخائر العنقودية والقنابل الحارقة. في مناطق سورية تتواجد فيها مدارس عاملة. علماً أنّ الكثير من دول العالم حظر استخدام هذه الأسلحة. في حين تُعتبر أنواع أخرى كالبراميل المتفجرة عشوائية في طبيعتها. إذ يُحتمل أن تتسبّب «في إصابات زائدة عن الحد أو معاناة لا داعي لها». ¹²¹ ويبدو أنّ استخدام هذه الأسلحة يتعارض مع الحظر المفروض على الهجمات العشوائية. أو يُعدّ. على أقلّ تقدير. غير متناسبٍ معها.

110 هنكرتس ودوزوالد-بك (2005). القاعدة 38.

111 International Committee of the Red Cross (2005).

112 البروتوكول الإضافي الأول (1977). المادة 78. وهنكرتس ودوزوالد-بك (2005). القاعدة 129.

113 اتفاقية حقوق الطفل (1989). المواد 6 و24 و28.

114 المادة 3 المشتركة. اتفاقية جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب (1949).

115 البروتوكول الإضافي الأول (1977). المواد 48 و51 و52(2)؛ نظام روما الأساسي (1998). المادة 8(2)(ب)(i)؛ هنكرتس ودوزوالد-بك (2005). القاعدة 1.

116 البروتوكول الإضافي الأول (1977). المواد 48 و51 و52(2)؛ نظام روما الأساسي (1998). المادة 8(2)(ب)(i)؛ هنكرتس ودوزوالد-بك (2005). القاعدة 7.

117 البروتوكول الإضافي الأول (1977). المادة 51(4)؛ نظام روما الأساسي (1998). المادة 7 (الجرائم ضد الإنسانية) والمادة 8 (جرائم الحرب). هنكرتس ودوزوالد-بك (2005). القاعدة 8.

118 البروتوكول الإضافي الأول (1977). المادتان 51(5)(ب) و52(1)(iii)؛ وهنكرتس ودوزوالد-بك (2005). القاعدة 14.

119 اتفاقية حقوق الطفل (1989). المادتان 38(4) و6. انظر أيضاً العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (1966). المادة 24(1).

120 اتفاقية حقوق الطفل (1989). المادتان 28 و29.

121 مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (2014).

ويسعى فريق العمل إلى تحديد أمثلة على هجمات على مدارس يبدو أنّها انتهكت مبادئ القانون الدولي وقواعده. وذلك بالاستناد إلى الوثائق التي جمعتها المنظمات المتعاونة في إعداد هذا التقرير. وبالارتكاز على استعراض الاستنتاجات التي توصلت إليها الجهات الدوليّة، بما فيها الاستنتاجات المستفيضة التي خلصت إليها لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية



الصورة: غارات جوية روسية على مدرسة في الأتارب. أدت إلى تدمير الرواق الأساسي الذي يؤدي من المدخل الرئيسي إلى الصفوف. (المعهد السوري للعدالة)

السورية. وفي هذا الإطار، تفتضي الحاجة إجراء المزيد من التحقيقات في تلك الهجمات. ربّما تحت إشراف الآلية الدولية المحايدة والمستقلة للمساعدة في التحقيق بشأن الأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة بموجب القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس 2011 وملاحقتهم قضائيًا (IIIM).¹²² ويُنأطُ بهذه الآلية جمع الأدلة على انتهاكات القانون الإنساني الدولي وانتهاكات حقوق الإنسان، ودمجها وحفظها وتحليلها. وإعداد ملفات من أجل تيسير إجراء محاكمات جنائية نزيهة ومستقلة وتعجيل سيرها. ولا بدّ من إحالة هذه الهجمات على المدارس وأخرى غيرها إلى الآلية الدولية المحايدة والمستقلة أو إلى هيئة دولية أخرى.

الاعتداء على الحياة والسلامة البدنية

تخضع جميع أطراف النزاع المسلّح، بما فيها الجهات الحكوميّة وغير الحكوميّة، لأحكام المادة 3 المشتركة من اتفاقيّات جنيف، التي تُقوّم مقام قاعدة من قواعد القانون الدولي العرفي. وتنصّ هذه المادة على الحد الأدنى من معايير المعاملة الإنسانية التي يجب الالتزام بها خلال النزاعات المسلّحة. وتنطبق معايير هذه «دون أيّ تمييز صار» على جميع الأشخاص غير المشاركين في العمليّات القتاليّة أو من كانوا مشاركين فيها وكفّوا عن ذلك.¹²³

وبموجب المادة المشتركة 3، فإنّ المدنيين – الأشخاص الذين لا يشتركون مباشرة في الأعمال العدائية» – «يُعاملون في جميع الأحوال معاملة إنسانيّة». كما يُحظر على جميع الأطراف المتحاربة «الاعتداء على الحياة والسلامة البدنية». بما في ذلك «وبخاصّة القتل بجميع أشكاله، والتشويه، والمعاملة القاسية، والتعذيب»، أو «الاعتداء على الكرامة الشخصية». ولا يجوز الخروج على القواعد المنصوص عليها في هذه المادة.

لقد انتهكت الحكومة السورية وحلفاؤها والكثير من قوات المعارضة المسلحة الحد الأدنى من المعايير آنفة الذكر انتهاكاً واسع النطاق. إذ إنّها تسبّبت في أعداد لا حصر لها من القتلى والجرحى في صفوف التلاميذ والمعلمين والموظفين نتيجة الهجمات الكثيرة على المدارس. ويرتبط عدد كبير من الانتهاكات، كتلك المرتكبة في حلب الشرقيّة، بعمليّات قصف جويّ مكثّف، أدت في مناطق معيّنة إلى تسوية أحياء كاملة أرضاً.

وتعدّ أعداد الإصابات مؤشراً دالاً على تواتر الانتهاكات المحتملة للمادة المشتركة 3. علماً أنّ معظم الإصابات ناجمة عن هجمات جوية. وتبلغ حصيلة الوفيات الإجماليّة مستويات صاعقة:¹²⁴ فقد وثّق مركز توثيق الانتهاكات في سوريا 116,265 حالة وفاة

122 قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة (2016).

123 حدّد المادة المشتركة 3 القواعد التي تنطبق على النزاعات المسلّحة غير الدوليّة. كما أنّها تنطبق على النزاعات الدوليّة بما أنّها «تعبّر عن الاعتبارات الإنسانيّة الأساسيّة، التي تسري بصرف النظر عن طبيعة النزاع»؛ Prosecutor v. Mucic et al. (2001). الفقرات 142، 143، 150. وجدر الإشارة إلى أنّ المادة المشتركة 3 تنطبق على النزاع المسلّح سواء أكانت الدولة الطرف قد صادفت على البروتوكول الأول أو الثاني. أم لا.

124 ختفظ المنظمات المشاركة في هذا المشروع بقواعد بيانات تخصّ الحوادث والإصابات، ويجري التحقّق من كلّ حالة وفاة، وهي لا تُسجّل إلاّ بعد اجتماع 3 مصادر معلومات مختلفة. كما يتمّ تحديث أعداد المصابين باستمرار لتعكس أحدث المعلومات بمجرد تغيّرها أو توفرها.

بين صفوف المدّتين بين منتصف آذار/مارس 2011 وتشيرين الثاني/نوفمبر 2017؛¹²⁵ أمّا تقدّيرات غيره من المنظّمات فهي أعلى بكثير. فقد سجّلت الشبكة السوريّة لحقوق الإنسان 212,786 حالة وفاة حتّى شهر أيلول/سبتمبر 2017.¹²⁶ في حين أنشأت أرقام المركز السوري لبحوث السياسات (SCPR) إلى وقوع 470,000 حالة وفاة بحلول نهاية العام 2015.¹²⁷ في السياق عينه. سجّل برنامج أوبسالا لبيانات النزاعات (UCDP) 280,492 حالة وفاة مرتبطة بالقتال في سوريا بين العامين 2011 و2016.¹²⁸ وأفادت الشبكة السوريّة لحقوق الإنسان عن مقتل 10,204 مدنيين في العام 2017 وحده. بينهم 2,298 طفلاً و1,536 امرأة.¹²⁹

ومّا لا شكّ فيه أنّ أعداد الضحايا الإجماليّة هو أعلى من ذلك بأشواطٍ كثيرة. وقد قدّر المركز السوري لبحوث السياسات أنّه من المتوقع أن يصل عدد الإصابات إلى 1.88 مليون؛ علمًا أنّ عدد السوريّين المسجّلين كلاجئين لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والحكومات المجاورة قد بلغ في شهر كانون الثاني/يناير 2018 5.4 مليون لاجئ. بالإضافة إلى 6.1 مليون نازح داخليًا.

أمّا في ما يتعلّق بوفيات الأطفال المترتبة عن الهجمات على المدارس. فلا أرقام تفصيليّة متوفّرة؛ إلّا أنّ الصورة المستخلصة من البيانات المتاحّة تُشيرُ الصّدمة. فقد وثقت الشبكة السوريّة لحقوق الإنسان. على سبيل المثال. 26,445 حالة وفاة في صفوف الأطفال خلال النزاع.¹³⁰ وكما ذكر أعلاه. فقد سجّل مركز توثيق الانتهاكات في سوريا 17,401 حالة وفاة من الأطفال بسبب «العنف المباشر». وذلك خلال الفترة الممتدة من 18 آذار/مارس إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2016.¹³¹ وكلّما طال أمدّ النزاع. ارتفعت نسبة الأطفال من مجمل وفيات المدنيين : «في بداية النزاع (أي حتّى نهاية العام 2011). كانت نسبة الأطفال تبلغ 8.9 في المئة... من وفيات المدّتين البالغ عددها 4,354 حالة؛ وفي العام 2013. شكّل الأطفال نسبة 19.0 في المئة... من وفيات المدّتين البالغ عددها 25,972 حالة في ذلك العام؛ وبحلول 31 كانون الأول/ديسمبر 2016. شكّلوا 23.3 في المئة... من وفيات المدّتين البالغ عددها 11,444 في ذلك العام. أي أنّ نسبتهم ارتفعت بمقدار 14.4 نقطة مئوية على مدى السنوات الستّ».¹³²

قبل اندلاع النزاع المسلّح. كانت سوريا تضمّ أكثر من 22,000 مدرسة عاملة في مختلف أنحاء البلاد. بحسب تقرير منظّمة «أنقذوا الأطفال» Save the Children.¹³³ وفي أواخر تشرين الثاني/نوفمبر 2017. أفاد وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسّق عمليات الإغاثة في حالات الطوارئ؛ مارك لوكوك. بأنّ ثلث المدارس في سوريا قد تضرّرت أو تهدّمت.¹³⁴ ونظرًا إلى نطاق الوفيات والدّمار وفداحتهم. يصعب التّسليمُ بأنّ المقاتلين لم يَكُونُوا على علمٍ بأنّ ثمة مدنيّين يتعرّضون للمقتل. وقد حظيت الكثير من الهجمات على المدارس (وعلى المستشفيات) بتغطية إعلامية كبيرة وأدينت بشدّة.¹³⁵ ومع ذلك. لم تتوقف الهجمات حتّى الآن. ولا يمكن على الإطلاق تبرير التدمير الواسع النطاق الذي لحقّ بالمدن والبلدات والقرى في سوريا. والمدارس القائمة فيها. بذريعة الضرورة العسكريّة.

ولا تتناقض اللازمة التي لا تنفكّ السلطات الروسيّة والسوريّة تکرّرها. ومفادها أنّ القتلى جميعهم «إرهابيون». مع هذا الواقع؛ بل على العكس تمامًا. فهي تُعزّز الاستنتاج القائل بأن ما من محاولة جدية أُتخذت فعلاً من أجل التمييز بين المدنيين والمقاتلين كمقاتلي تنظيم «داعش» مثلاً.

125 مركز توثيق الانتهاكات في سوريا (2017). يسجّل المركز الوفيات التي جرى التحقّق منها أو الحالات التي تكون فيها هويّة المتوفّي معروفة.

126 الشبكة السوريّة لحقوق الإنسان ("الموقع الإلكتروني: www.sn4hr.org"). جرى تحديث الأرقام في 1 أيلول/سبتمبر 2017.

127 المركز السوري لبحوث السياسات (2016). 57.

128 Uppsala Conflict Data Program (Syria).

129 الشبكة السوريّة لحقوق الإنسان (2018).

130 الشبكة السوريّة لحقوق الإنسان ("الموقع الإلكتروني: www.sn4hr.org"). جرى تحديث الأرقام في 1 أيلول/سبتمبر 2017.

131 103-105 Guha-Sapir et al. (2018). يُعرّف "العنف المباشر" في التقرير على أنّه الوفيات "الناجمة عن الأساليب العنيفة التي تستخدمها الأطراف المتحاربة." وقد أفاد مركز توثيق الانتهاكات في سوريا (VDC) في مراسلات داخلية أنّ العدد الإجمالي للوفيات من الأطفال في الفترة الممتدة بين 18 آذار/مارس 2011 و31 كانون الأول/ديسمبر 2016 قد بلغ 19,555. في حال أُخذت في الحسبان الوفيات الناجمة عن أسباب "غير مباشرة" أيضًا.

132 Guha-Sapir et al. (2018), 105.

133 Martinez et al. (2013), 7.

134 Lowcock (2017).

135 راجع. مثلاً: اليونيسيف (2014). اليونيسيف (2014) (ب) الأمين العام للأمم المتحدة (2016). مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة (2015) (ب).

الهجمات المتعمّدة على الأشخاص والأهداف المحمية

يَتَّضِحُ أَنَّ القوات المسلّحة السورية وحلفاءها والقوات المعارضة قد انتهكت قوانين الحرب من خلال شنّها هجمات جوية وأرضية ضدّ مدارس لا تُستخدم لأغراض عسكرية. وبالرغم من أنّ إثبات النية في شنّ الهجمات على تلك المدارس يتطلّب إجراء المزيد من التحقيقات، تُظهر أعمال التوثيق المُنجزة أنّ عدداً من تلك الهجمات يحمل الكثير من علامات التعمّد.

ويحظر القانون الدولي الإنساني، بشكل تام، الاستهداف المتعمّد للأطفال والمدنيين والمنشآت المدنية مثل المدارس، شريطة ألا تكون تلك المنشآت أهدافاً عسكرية.¹³⁶ وينطبق ذلك سواء أكان النزاع المسلّح دولياً أم غير دولي.



الصورة: لا يزال اللوح المكسور يُظهر دروساً من صف الرياضيات في ثانوية في الأتارب. القوات الجوية الروسية قصفت المدرسة في 13 تشرين الثاني/نوفمبر 2016. (المعهد السوري للعدالة)

ويجبُ أن تتقيّد أطراف النزاع بـ«مبدأ التمييز»؛ فعند إعطاء أمر بشن هجوم ما وتنفيذه، على هذه الأطراف «التمييز دوماً بين المدنيين والمقاتلين»¹³⁷ و«بين الأهداف المدنية والأهداف العسكرية».¹³⁸ وتوجيه عملياتها «ضدّ الأهداف العسكرية»¹³⁹ حصراً. فلا يمكن أن يشكل المدنيون والأعيان المدنية «هدفاً للهجوم»، ويجب ألا يُشنّ أي هجوم عليهم إلا إذا أصبحوا «أهدافاً عسكرية مشروعة»، أي إذا استُخدموا للمساهمة بشكل فعّال في الأعمال العسكرية.¹⁴⁰ كذلك، ينبغي على الطرف المتحارب أن يتأكّد، قبل شنّ الهجوم، من أنّ الهدف هو عسكري بالفعل.¹⁴¹ أمّا في حالة الشكّ، فيجب عدم افتراض أنّ الأهداف المُخصّصة عادةً لأنشطة مدنية، كالمدارس، تُستخدَم لغايات عسكرية.¹⁴²

تُجدر الإشارة إلى أنّ المدارس، بحكم وظيفتها في المجتمع، هي بطبيعتها أعياناً مدنية، ولهذا السبب فقد أشار القانون الدولي إليها بشكل خاص. وقد نصّ نظام روما الأساسي على ذلك، إذ إنه يصنّف الهجمات التي تستهدف عمداً «المباني المُخصّصة لأغراض... تعليمية»، في كل من النزاعات الدولية والداخلية، على أنها جريمة. شرط ألا تكون تلك المباني أهدافاً عسكرية.¹⁴³

ويحق للأطفال أيضاً أن يحظوا بالاحترام والحماية، خاصّة نظراً إلى وضعهم الاستثنائي كأشخاص يحقّ لهم الحصول على الرعاية والمساعدة الخاصّة.¹⁴⁴

136 البروتوكول الإضافي الأول (1977)، المادة 85.3.

137 راجع، مثلاً، هنكرتس ودوزو-الد-بك (2005 أ)، القاعدة 1.

138 راجع، مثلاً، هنكرتس ودوزو-الد-بك (2005 أ)، القاعدة 7.

139 البروتوكول الإضافي الأول (1977)، المادة 48، راجع أيضاً هنكرتس ودوزو-الد-بك (2005 أ)، القاعدة 7 (مبدأ التمييز بين الأهداف المدنية والأهداف العسكرية)، القاعدة 8 (تعريف الأهداف العسكرية)، القاعدة 9 (تعريف الأهداف المدنية).

140 نظام روما الأساسي (1998)، المادة 8 (ب)(2) (ix) و(و)(2) (iv).

141 "تُنحصر الأهداف العسكرية فيما يتعلق بالأعيان على تلك التي تسهم مساهمة فعّالة في العمل العسكري سواء كان ذلك بطبيعتها أم بموقعها أم بغايتها أم باستخدامها، والتي يحقّ تدميرها التام أو الجزئي أو الاستيلاء عليها أو تعطيلها في الظروف السائدة حينذاك ميزة عسكرية أكيدة." البروتوكول الإضافي الأول (1977)، المادة 52 (2). راجع أيضاً البروتوكول الإضافي الثالث للاتفاقية بشأن أسلحة تقليدية معينة (1980) / المادة 1(3): هنكرتس ودوزو-الد-بك (2005 أ)، القاعدة 8.

142 يفيد البروتوكول الإضافي الأول (1977) / المادة 52 (3): "إذا ناز الشكّ حول ما إذا كانت عين ما تتركس عادةً لأغراض مدنية مثل مكان العبادة أو منزل أو مسكن آخر أو مدرسة، إما تستخدم في تقديم مساهمة فعّالة للعمل العسكري، فإنه يفترض أنها لا تستخدم كذلك."

143 دعمت سوريا إدراج صيغة في نظام روما الأساسي جعلت من "تعمّد شنّ الهجمات ضدّ المباني المُخصّصة (... لأغراض تعليمية" جريمة حرب (Human Rights Watch, 2011).

144 راجع، مثلاً، اتفاقية جنيف الرابعة (1949) وبروتوكولها الإضافيين الأول والثاني (1977) واتفاقية حقوق الطفل (1989).

وعلى الرغم من ذلك، فإنّ درجة الحرص والحذر التي تمارسها الأطراف المتحاربة في النزاع السوري كانت ولا تزال منقوصة أو حتى مُنتفية. لا بل استخدمت القوات المتنازعة أساليب ووسائل، بعضها اعتُمدَ ضمنَ أُمَاطٍ يسهلُ ملاحظتها، وتُبيّنُ التّعَمّدَ في شنّ الهجوم.

إنّ تحديد ما إذا كان هجوم معيّن متعمّدًا أو أنّه قد وقع نتيجة ضعف استخباري أو إهمال هو عملية تكتنفها الصعوبات، لا سيّما إذا تعيّن استيفاء معايير الإثبات المطلوبة في الإجراءات الجنائية. لهذا السبب، لا يهدف هذا التقرير إلى القيام بذلك، بل سعى فريقُ العملِ إلى دراسة حالات الهجوم على المدارس من أجلِ تحديدِ أُمَاطٍ في سَيَرِ النزاعِ قد تُوحي بالتعمّد، بما في ذلك:

- استخدام الصواريخ الموجهة: تتضمن قاعدة البيانات الخاصّة بالهجمات على المدارس، التي أنشأها فريق البيانات والتوثيق ضمنَ هذا المشروع، أمثلةً عن استخدام روسيا المفترض للصواريخ الموجهة في هجمات على المدارس،¹⁴⁵ بما فيها ثلاثة من الهجمات الرمزية – الواقعة على مدرسة حاس ومدرسة سعد الأنصاري ومدرسة عنجارة – التي تُعرضُ تفصيلًا في ما يلي. ويُعتَقَدُ أيضًا أنّ التحالف بقيادة الولايات المتحدة استخدم الصواريخ الموجهة في هجوم وقع في نيسان/أبريل 2017 على مدرسة البادية في المنصورة في الرقة، التي قيل إنَّها كانت تأوي أشخاصًا نازحين آنذاك.¹⁴⁶ بالإضافة إلى ذلك، قدّمت الفرق الميدانية التابعة للمنظمات العاملة ضمن هذا المشروع أدلة عن استخدام الصواريخ الموجهة في عدد من الحالات، وذلك بمساعدة مهندسي الأسلحة.
- معرفة مواقع المدارس: تعرف الحكومة السورية (وبالتالي القوات الجوية الروسية) المواقع الدقيقة (كما يُحتمل أنّها تعرف إحداثيات نظام التموضع العالمي) لجميع المرافق التعليمية العامة في البلد.
- استطلاع الموقع ورصده ومراقبته قبل الهجوم: من المعروف أنّ القوات الجوية الروسية والسورية تستخدم تقنيات متقدّمة لجمع المعلومات الاستطلاعية، مثل الأقمار الصناعية والطائرات من دون طيار، قبل شنّ الهجمات. ففي يوم الهجوم على حاس مثلا (راجع قسم «الهجوم على حاس» أدناه)، تمّ رصد طائرة من دون طيار في الجو فوق المدرسة قبل وقوع الهجوم. ويشير هذا النوع من التخطيط التنفيذي والتكتيكي إلى المعرفة المُسبقة بأنّ المدارس كانت تقدّم الدروس آنذاك، وبالطبع، فإن قدرات المراقبة ليست حكرًا على القوات العسكرية المتطورة، إذ إنّ هذه الاستراتيجيات متوفرة أيضًا في متناول قوات المعارضة.¹⁴⁷
- الهجمات المتسلسلة على أكثر من مدرسة أو مجمّع مدرسيّ في تتابع سريع في اليوم نفسه: على سبيل المثال، في كانون الثاني/يناير 2016، يبدو أنّ القوات الجوية الروسية قد استهدفت ثلاث مدارس في غارة جوية على إحدى ضواحي غرب حلب (راجع قسم «المدارس في عنجارة» أدناه)، وبغية تحقيق هذا الهدف، كان على الطيارين إمّا أن يستهدفوا كلّ مدرسة على حدة أو أن يلقوا الذخائر فوق كامل المنطقة التي يمتدّ عليها المجمع، ويوحى كلّ من هذين التكتيكيّين المُحتمليّين بتعمّد الهجوم على المدارس.
- تكرار الهجمات على المدرسة نفسها في مراحل مختلفة من النزاع: استُهدف بعض المدارس عدّة مرات على مدى السنين، وذلك حتّى بعد تناقل الأنباء عن الهجوم الأوّل والخسائر الناجمة عنه وإدانته على نطاق واسع (راجع قسم «الهجمات على مدرسة عين جالوت الابتدائية» أدناه).

145 يُزعم أنّ روسيا قد استخدمت مزيجًا من الأسلحة الدقيقة والنموذجية في سوريا، ومن المعروف أنّ القوات الجوية السورية لا تتمتع بالقدرة التكنولوجية تلك، وقد ذكر (Wetzel 2017) أنّ «الأسلحة الدقيقة تشكّل نسبة ضئيلة من الأسلحة التي استخدمتها القوات الجوية الروسية في سوريا، وفي بعض الأحيان، قدّمت روسيا صورًا عن طائرات سوخو-34 محمّلة بأسلحة موجهة مثل قنابل KAB-1500L الموجهة بالليزر، وصواريخ Kh-25ML الموجهة بالليزر التي تعود إلى العهد السوفييتي أو قنابل KAB-500S GLONASS الموجهة بالأقمار الصناعية، ولكن هذه الأسلحة تُخلّ الاستثناء لا القاعدة، وتُخلّ بشكل حصري تقريبًا في طائرات سوخو-34». بالمقابل، تعتبر معظم القنابل الملقاة قنابل «غيبية»، بشكل أساسيّ 250-OFAB-270 التي تزن 250 كغ وAB-500m-62 التي تزن 500 كغ والذخائر العنقودية RBK-500. ومن الغريب أنّ الطائرات الروسية حلّقت مع حمولات أسلحة صغيرة جدًا، فحملت نسبة صغيرة من سعتها المتوقّرة». راجع أيضًا منظّمة «هيومن رايتس ووتش» (2013) 3. Barnard (2017) 146.

147 أصبح من المعروف مؤخرًا أنّ الأطراف غير المتماثل بدأت باستخدام تقنيات مثل الطائرات من دون طيار للقيام بعمليات استطلاع، ولكن هذه القوات ما زالت بشكل عام تتمتع بقدرة أقل على تحديد الأهداف بدقة نظرًا إلى الأسلحة المتوقّرة لديها. راجع: (Truitte 2015).

ويعُدُّ إجراء المزيد من التحقيقات حول كيفية قيام كلٍّ من الأطراف المتحاربة بالعمليات العسكرية أمرًا ضروريًا وذلك قبل الحسم بين تعمد الهجوم وعدمه. وقد بدأت لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية بهذه العملية ووثقت عددًا كبيرًا من الهجمات على المدارس. وقد خلصت اللجنة إلى أن بعض الحالات ينم عن استهداف متعمد.¹⁴⁸ بما في ذلك الهجوم على خمس مدارس في حاس (ريف إدلب)¹⁴⁹ والهجوم على مدرسة عين جالوت في الأنصاري الشرقي في حلب في العام 2014.¹⁵⁰

انتهاك حظر الهجمات العشوائية ومبدأ التناسب

سواء أكانت الهجمات على المدارس متعمدة أم لا، لا شك في أنها تبدو جزءًا من حملة عسكرية تتصف بأنها غير متناسبة ومفرطة. نظرًا إلى الأهداف العسكرية المفترضة وإلى احتمال تسببها في وقوع أضرار جانبية في صفوف المدنيين. وبحسب ما ينص عليه مبدأ التناسب، يُسمح بوقوع ضحايا أو إصابات في صفوف المدنيين أو بإلحاق الضرر بالأعيان المدنية طالما أن الهجوم الذي يتسبب في هذه الإصابات أو الأضرار لا «يكون إفراطه واضحًا بالقياس إلى مجمل الميزة العسكرية المتوقعة الملموسة والمباشرة». بحسب البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقية جنيف.¹⁵¹ أو طالما أن ليس «إفراطه واضحًا» وفقًا للتعبير الوارد في نظام روما الأساسي.¹⁵²

ويجب ألا تكون الهجمات على أهداف عسكرية مشروعة، بما في ذلك المدارس المستخدمة لغايات عسكرية، عشوائية أو غير متناسبة.¹⁵³ وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن الهجمات العشوائية هي تلك التي تصيب الأهداف العسكرية والمدنيين أو الأعيان المدنية من دون تمييز. والهجمات العشوائية هي:

- تلك التي لا تُوجّه إلى هدف عسكري محدد؛
- تلك التي لا يمكن أن تكون أساليبها أو وسائلها موجّهة إلى هدف عسكري محدد؛ و/أو
- تلك التي لا يمكن أن تُحصّر آثارها على النحو المطلوب.¹⁵⁴

ويهدف كلٌّ من حظر الهجمات العشوائية ومبدأ التناسب إلى توجيه السلوك العسكري، بما في ذلك القصف الجوي، الذي غالبًا ما يُنقذ من ارتفاعات عالية، كما هي الحال في النزاع السوري. وتنص قواعد القانون الدولي هذه¹⁵⁵ على أنه لا يمكن للقادة العسكريين إلقاء حمولة من القنابل ببساطة وادّعاء أنهم لم يستهدفوا المدنيين. فالقصف البساطي أو الكاسح للمدن، الذي يُمارس في الكثير من النزاعات وتعود بعض الأمثلة المعروفة عنه إلى الحرب العالمية الثانية، مُدانٌ ومرفوض دوليًا.¹⁵⁶

بالرغم من ذلك، كانت الحصارات الواسعة، وما زالت، تكتيكيًا مستخدمًا في النزاع السوري باستمرار. وغالبًا ما يتخذ قصف المناطق طابعًا عشوائيًا، لأنه يحتم التعامل مع المدن والبلدات والقرى على أنها هدف واحد كبير، بدلًا من تحديد الأهداف العسكرية ضمن هذه المناطق واستهدافها بدقة عالية.¹⁵⁷ وبدلًا من اعتماد هذا النوع من القصف، يجب على المقاتلين أن يدرسوا احتمال تأثير الهجوم الوشيك في المدنيين وكيفية، كما يجب عليهم تقييم ما إذا كان الضرر المتوقع مفرطًا بالقياس إلى الميزة العسكرية المتوقعة الملموسة والمباشرة. لا بل يجب على المقاتلين الالتزام بذلك حتى عند توفر أهداف عسكرية مشروعة في الموقع. « إذ لا يُجزد السكان المدنيون من صفتهم المدنيّة وجود أفراد بينهم لا يسري عليهم تعريف المدنيين.»¹⁵⁸

148 راجع تقارير واستكاملات وبيانات وقرارات لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية.

149 مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة (2017)، الفقرات 20-31.

150 مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة (2014)، البقرة 101.

151 البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقية جنيف، المادتان 51(ب) و57؛ هنكرتس ودوزالد-بك (2005)، القاعدة 14.

152 نظام روما الأساسي (1998)، المادة 8.2(ب)(iv).

153 بموجب قواعد القانون الدولي العرفية، حظر الهجمات العشوائية، راجع، مثلاً، هنكرتس ودوزالد-بك (2005)، القاعدة 11.

154 البروتوكول الإضافي الأول (1977)، المادتان 4 و5؛ هنكرتس ودوزالد-بك (2005)، القاعدة 11.

155 هنكرتس ودوزالد-بك (2005)، القاعدة 14.

156 راجع مثلاً البروتوكول الإضافي الأول (1977)، المادة 51(5). القصف الكاسح لروتterdam هو أحد الأمثلة من الحرب العالمية الثانية، وكمثال أحدث عهدًا، قيل إن الولايات المتحدة استخدمت مثل هذه التكتيكات خلال حرب فيتنام (كيسبي، 2012). ويزعم أن القوات الروسية فعلت الأمر نفسه في الشيشان (هيومن رايتس ووتش، 2000).

157 البروتوكول الإضافي الأول (1977)، المادة 5(أ)؛ هنكرتس ودوزالد-بك (2005)، القاعدة 13 «حظر الهجمات بالقصف بأية طريقة أو وسيلة تتعامل مع عدد من الأهداف العسكرية

المتباعدة والمتمايزة بوضوح والتي تقع في مدينة أو بلدة أو قرية أو منطقة أخرى تضم تركيزًا مشابهًا لمدنيين أو لأعيان مدنية. على أنها هدف عسكري واحد».

158 البروتوكول الإضافي الأول (1977)، المادة 50(3).

ويبدو أنّ القوات المتحاربة في النزاع السوري نفذت هجمات عشوائية وغير متناسبة في الكثير من الحالات التي تضررت فيها المدارس. فبحلول نهاية العام 2016، كانت معظم حالات وفاة المدنيين البالغين ناجمة عن «أسلحة متفجرة واسعة النطاق. علماً أن القذائف كانت السبب وراء 23.405 (أي 27.8 في المئة) من الوفيات. في حين أدى القصف الجوي إلى 20.884 (أي 24,8 في المئة) من الوفيات.»¹⁵⁹

بالإضافة إلى ذلك، وعلى حدّ ما تُؤكّده مصادر البيانات، بما فيها المعلومات المستقاة مباشرةً من مصادرها التي تمّ الحصول عليها أثناء مقابلاتٍ تولّى إجراءها إمّا فرق المنظّمات الميدانية وإمّا فرقٍ تمّت استشارتها. لا يبدو أنّ المدارس المدرجة بين الحالات الرمزية كانت تُستخدم لغايات عسكرية عند تعرّضها للهجمات. وفي كلّ حالةٍ من الحالات الرّمزيّة المُفصّلة أدناه، تُعرض الأدلة التي جمعت حولها بهدف تبيان ما يُعرفُ عنها.

بالإضافة إلى ذلك، وانطلاقاً من الاستنتاجات المُستقاة من دراسة هذه الحالات، يبدو أنّ القادة المسؤولين لم يراعوا احتمال وقوع خسائر في أرواح المدنيين قبل تنفيذ الهجوم، لأنّ كمّيّات الأسلحة المُختارة وأنواعها جعلُ الحدّ من الضرر الذي سيطال المدنيين أو السيطرة عليه أمراً شبه مستحيل. ويبدو أيضاً أنّ القادة العسكريين المسؤولين عن هذه العمليات قد حدّدوا أهدافاً عسكرية واسعة إلى حدّ أنّها تُؤدّي، حتّى، إلى وقوع ضحايا في صفوف المدنيين. فعلى سبيل المثال، حدّدت روسيا منذ فترة وجيزة بعض الأهداف العسكرية التي استهدفتها على النحو الآتي: «عشرات المستودعات التي تنضمّن الذخائر والمعدات العسكرية، والأسلحة، والأطعمة والألبسة الخاصة... ومرافق البنى التحتية، ووصول الجماعات الإرهابية إلى بعض أقسام المسرح، والحاجة إلى الحدّ من إمكانية القتال وتقويض قاعدة المقاتلين المادية والتقنية، وتعطيل نظامهم الإداري.»¹⁶⁰

تبدو اللائحة أعلاه واسعة النطاق إلى حد بعيد، إذ كان من المفترض أن يُحصر كل هدف ويُحدّد بدقة وبشكل منفرد، بعبارة أخرى، تتطلب كلّ عملية عسكرية تعريفاً محدداً للهدف أو الأهداف العسكرية، إذ إنّ عدم تعريف الأهداف بدقة قد يفهم على أنّه ضوء أخضر لتنفيذ سائر أنواع الهجمات على البنى التحتية أو لشنّ هجمات مباشرة على المدارس، التي تُعدّ إحدى «مرافق البنى التحتية». كذلك، فإنّ عدم تعريف الأهداف بدقة يمكن أن يوحي بأنّ الهجمات الشاملة على المناطق الجغرافية الكبيرة يمكن أن تُبرّر بذريعة أنّها أهداف عسكرية، وذلك بمجرد الادعاء أنّها «حدّ من إمكانية القتال» لدى المعارضة و«تعطّل» قدرتها على المقاومة. حتّى إذا كان ذلك يعني استهداف مصادر الغذاء، وقد أدى اعتماد مقاربات من هذا القبيل إلى شيوع حالة في سوريا تضعُ الأطفال الذين يذهبون إلى المدرسة في خطرٍ داهمٍ يهدد حياتهم كلّ يوم تقريباً، أو تحوّل دون ارتياد هؤلاء الأطفال المدرسة لفترات طويلة أو تجبرهم على النّزوح.

أساليب ووسائل عشوائية للحرب تلحق أضراراً بالمدارس

قد تدلّ الخيارات التي يتّخذها القادة العسكريون في شأن نوع الأسلحة المُفترض استخدامها وكيفية استخدامه خلال النزاع على جّاهل متعمّد للقانون الدولي الإنساني، فيموجب القانون الدولي، إنّ حق المقاتلين في اختيار الأساليب والوسائل الخاصّة بالحرب ليس مطلقاً.¹⁶¹ ولكن، في الكثير من الأحيان، كانت الأسلحة المُختارة وطريقة استخدامها في الهجمات على المناطق المدنية تُعدّ عشوائية بطبيعتها، على الرغم من تصريحاتٍ أصدرتها السلطات السورية وغيرها تفيدُ بعكس ذلك.¹⁶²

فبالأسلحة التي «لا يمكن أن توجّه إلى هدف عسكري محدّد (...) والتي لا يمكن حصر آثارها على النحو الذي يتطلبه القانون الدولي الإنساني» هي بطبيعتها عشوائية.¹⁶³ وفي الكثير من الأحيان، كانت الأسلحة التي تختارها أطراف النزاع من النوع الذي لا

159 Guha-Sapir et al. (2018), 106

160 انظر مصدر الأخبار باللغة الروسية: https://vpk.name/news/201616_ni_razu_ne_promazali.html

161 "وإبان التّراعات في يوغوسلافيا السّابقة، أدرج حظر وسائل وأساليب القتال التي تُسبّب بطبيعتها إصابات أو ألاماً لا مبرر لها في الاتفاقات التي تعلّق بها اعتبرت في حينها نواعات مسلّحة غير دولية، وبالإضافة إلى ذلك، في العام 1991، استنكرت يوغوسلافيا استخدام سلوفينيا المزعوم لـ"الطلقات النارية ذات الرأس الأملس" لأنّها تسبّب إصابات غير متناسبة ولا ضرورة لها". هنكرنس ودوزوالديك (2005، أ).

162 من تصريح أصدرته وزارة الخارجية والمغتربين السورية في 9 تشرين الثاني/نوفمبر 2015 شدّدت فيه على أنّ القوات المسلّحة السورية لم تستخدم أسلحة عشوائية ولن تستخدمها، منظمة "هيومن رايتس ووتش" (2015، د).

163 البروتوكول الإضافي الأول (1977)، المادة 51 (4)؛ نظام روما الاساسي (1998)، المادة (2)8(ب)(xx)؛ هنكرنس ودوزوالديك (2005، أ). القاعدة 71 ("يُحظر استخدام الأسلحة العشوائية الطابع").

بسميح بالتمييز بين المقاتلين والمدنيين. مثل أسلحة السقوط الحزّ والبراميل المتفجّرة والأسلحة الكيميائية.¹⁶⁴ بالإضافة إلى القذائف الصاروخية المصنّعة محلياً والهجمات بقذائف الهاون والهجمات الانتحارية التي نفذتها جهات منخرطة في النزاع مثل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وجبهة النصرة.

فعلى سبيل المثال. ومع اشتداد حدّة النزاع. عمدت الحكومة السورية بشكل خاصّ إلى توسيع استراتيجيتها لتشمل تكتيكات أخرى مثل القصف المكثّف ومحاصرة المدن وحرق المحاصيل والتدمير الشامل للبنية التحتية للمجتمع. ومن بين الأهداف وراء استخدام هذه التكتيكات. استنفاد قدرة المعارضة وزرع الخوف في نفوس السكان. ونظرًا إلى كون هذه الأعمال تشكّل في الواقع عقابًا جماعيًا. فقد كانت نيتها على المدنيين كارثية.¹⁶⁵

وخلال هذا النزاع المستمر منذ أكثر من سبع سنوات. أصيب عدد كبير من المدارس نتيجة القصف الشامل للمناطق المدنية المكتظة بالسكان. وقد استخدمت سائر الأطراف المتحاربة الصواريخ أو غيرها من الأسلحة التي تُلقيها بتهوّر وقلة مبالاة أو بطريقة حُمَل طابعًا عشوائيًا. فعلى سبيل المثال. لقد شاعَ اعتمادُ قذائف الهاون في الهجمات. وبتناولُ التّقريرِ هذه المسألة بشكل مفصّل في إطار عرّضه الهجوم على حافلة مدرسية في حي باب شرقي (راجع قسم «باب شرقي» أدناه). هذا ويُزعم أن قوات المعارضة قد استخدمت الصواريخ وقذائف الهاون غير الموجهة في هجوم على مدرسة سارية حسون في حيّ الفرقان في غرب حلب في 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2016. علمًا أنّ هذا الهجوم أدى إلى مقتل 8 أطفال وإصابة 27 تلميذًا وأستاذًا.¹⁶⁶

بالإضافة إلى الصواريخ والقذائف. استخدمت الحكومة السورية وحلفاؤها مجموعة من الأسلحة الأخرى التي تُلقى من الطائرات التي يصعب توجيهها أو الحدّ من تأثيرها المحتمل. تمامًا كما هي الحال في الهجمات المدفعية. وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أنّ روسيا قد حاجت بأنه «من غير المجدي تصنيف بعض الأسلحة على أنها «إنسانية» واعتبار أسلحة أخرى «غير إنسانية» لأنّ «كلّ الأسلحة والذخائر يمكن أن تكون مميّزة». ¹⁶⁷ وتعتبر روسيا أنّ التمييز يجب ألا يكون على أساس نوع السلاح. طالما أنّه يتمّ الالتزام بالمعايير المبرمة في شأن الأسلحة وبالقانون الدولي الإنساني على حدّ سواء. غير أنّ هاتين الحجتين تتناقضان في ما بينهما على نحو يخدم مصالح المحتجّ بهما. فهما توحيان بأنّه يمكن روسيا تجاهل طبيعة أسلحة معيّنة والوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي في الوقت عينه. وهذا ما لا يمكن فعله.

ويتطرّق التقرير. في ما يلي. إلى بعض أنواع الأسلحة التي عمدت الأطراف المتحاربة إلى استخدامها. وذلك بغية تبيان السبب الذي يدفع إلى اعتبارها أسلحة عشوائية الطابع وغير متناسبة مع الأهداف العسكرية. ولا سيّما عند استخدامها في مناطق تتواجد فيها مدارس.

الاستخدام الواسع النطاق للبراميل المتفجّرة

استُخدمت البراميل المتفجّرة. التي عادةً ما تملأ بالمتفجّرات والشظايا ومواد أخرى وتُلقى من المروحيات. في الكثير من الحالات ضدّ الأحياء المدنيّة حيث تتواجد المدارس. وقد أسفرت عن نتائج كارثية. وتُعرف هذه البراميل شيوّوعًا. بمصطلح «الأجهزة الناسفة يدويّة الصنع الطائرة». وهي قد تندرج تحت تعريف الأسلحة المحظورة. بحسب محتواها (على غرار المواد الكيميائية. أو المواد الحارقة). في الحدّ الأدنى. فإنّ استخدام البراميل المتفجّرة في مناطق مكتظة بالسكان ينتهك الحظر على الهجمات العشوائية

164 استخدمت الأسلحة الكيميائية في المناطق المدنية المأهولة بالسكان. وتمّ التبليغ عن أول استخدام مزعوم لها على يد الحكومة في 23 كانون الأوّل/ديسمبر 2012 في حمص. وفي 19 آذار/مارس 2013. بدأ أنّ الأسلحة الكيميائية استخدمت مرّة جديدة في أحياء حلب ودمشق. متسببةً في مقتل حوالي 25 شخصًا وفي إصابات عشرات الآخرين. وتمّ التبليغ عن إصابات أخرى وقعت في 24 آذار/مارس 2013 وفي 14 و29 نيسان/أبريل 2013 وفي 21 آب/أغسطس 2013 بالإضافة إلى إصابات أخرى. وفي الأونة الأخيرة. في 4 نيسان/أبريل 2017. زُعم أنّ الحكومة قد أطلقت غاز السارين على مدينة خان شيخون. وعلى نحو مماثل. استخدمت قوات المعارضة أسلحة مصنوعة من أسطوانات الغاز التي تعتبر أسلحة بدائية وغير دقيقة ولكنها فعّالة ويمكن أن تكون مميّزة. (Arms Control Association, 2018).

165 على سبيل المثال. بدأت الحصار على المدن كنهج يستخدمه النظام السوري ضدّ المناطق الواقعة تحت سيطرة المعارضة. وتمّ توجيه ادعاءات ضدّ المعارضة بأنّها هي أيضًا فرضت حصارًا على المدن الموالية للنظام. مثل كفريا والفرع في إلب. ونبل والزهر في حلب. وشهدت المدن المحاصرة حرمانًا من البضائع الأساسية والأفراد. وأدى ذلك إلى المجاعة وسوء التغذية والوفيات بسبب الجوع والنقص في الخدمات الأساسية في هذه المناطق. بما في ذلك الخدمات الطبية. ويعتبر هذا التنكيل جريمة حرب. ويدعو قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 2139 جميع الأطراف إلى رفع الحصارات ويدين استخدام جوع المدنيين كوسيلة للقتال في القرار 2258 (Kelly and Kiselyova, 2016).
166 الوكالة العربيّة السوريّة للأبناء - سانا (2016). مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة (2017) ب.
Human Rights Watch (2015c) 167

وغير المتناسبة، وذلك بسبب نطاق تأثيرها الواسع والذي لا يمكن التنبؤ به.¹⁶⁸ وقد وثقت لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية بالأدلة الدامغة استخدام البراميل المتفجرة في مناطق مكتظة بالسكان.¹⁶⁹

كذلك، فقد أفادت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مؤخرًا أنّ القوات السورية قد ألقّت حوالي 70,000 برميل متفجّر ضدّ مناطق مكتظة بالسكان منذ تموز/يوليو 2012، ما أدى إلى مقتل 10,763 مدنيًا، من فيهم 1,734 طفلًا و1,689 امرأة.¹⁷⁰ وتتضمّن هذه الهجمات 140 هجومًا على المدارس سجّل فيها استخدام البراميل المتفجرة، ومنها 73 هجومًا وقّع بعد إصدار قرار مجلس الأمن رقم 2139 (2014)، الذي طالب الأطراف بالكفّ عن الهجمات التي تشنّها على المدنيين وصنّف البراميل المتفجرة على أنّها عشوائية بطبيعتها وتميل إلى أن «تسبّب في إصابات زائدة عن الحدّ أو معاناة لا داعي لها».¹⁷¹

بالإضافة إلى ما سبق، سجّل مركز توثيق الانتهاكات في سوريا 7,566 حالة وفاة من المدنيين بسبب البراميل المتفجرة، وقد كان ربع هذه الحصيلة من الأطفال.¹⁷² وقد سجّلت معظم وفيات الأطفال نتيجة البراميل المتفجرة في حلب وإدلب ودرعا.¹⁷³ هذا وقد سُنّ هجوم مروع باستخدام برميل متفجّر في حي سيف الدولة في حلب في 3 أيار/مايو 2015، أسفر عن مقتل 16 طفلًا وتدمير روضة أطفال.¹⁷⁴

في يوم الثلاثاء الواقع في 28 آذار/مارس 2017، ألقّت مروحيات براميل متفجرة على مدرسة حميدة الطاهر المتوسطة للفتيات في مدينة حلفايا في الضواحي الشمالية الغربية لمحافظة حماه، ما أدى إلى إلحاق أضرار جسيمة بساحة المدرسة ومبناها، وتُفيد الأنباء بأنّ المدينة كانت تحت سيطرة جماعات المعارضة المسلحة عند وقوع الهجوم.¹⁷⁵ وتكثر الأمثلة عن الهجمات الأخرى على المدارس التي استُخدمت فيها البراميل المتفجرة.¹⁷⁶ ولكن الحكومة السورية تنفي استخدامها للبراميل المتفجرة.¹⁷⁷ على الرغم من كونها طرف النزاع الوحيد المعروف بأنّه يستخدم المروحيات، وهي الطائرة التي تُستخدم عادة لإلقاء هذه الأسلحة.

القنابل الحارقة

تشمل الفظائع الكثيرة التي شهدتها النزاع المسلّح في سوريا استخدام الأسلحة الحارقة، بما في ذلك استخدامها في الهجمات على المدارس. وقد وثّق كلٌّ من مركز توثيق الانتهاكات في سوريا والشبكة السورية لحقوق الإنسان، وهما منظماتان تشاركان في هذا المشروع، عددًا من الهجمات باستخدام المواد الحارقة، وقد خلصت الشبكة السورية لحقوق الإنسان إلى أنّ استخدام المواد الحارقة قد ازداد بعد أن تدخلت روسيا في النزاع.¹⁷⁸ كذلك، وثقت منظمة «هيومن رايتس ووتش» أنّ استخدام هذه الأسلحة بدأ في وقت مبكر من النزاع وأنّه تزايد بعد التدخل الروسي.¹⁷⁹

بالإضافة إلى ذلك، أكّدت منظمة «هيومن رايتس ووتش» أنّ أنواع الأسلحة الحارقة المستخدمة في سوريا قد صُنعت جميعها في روسيا.¹⁸⁰ وتُعتبر الاستنتاجات أعلاه صحيحة بالرغم من أنّ روسيا طرف في البروتوكول الثالث لاتفاقية حظر أو تقييد استعمال

Geneva Academy of International Humanitarian Law and Human Rights (2017) 168

169 مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة (2014 أ)، الملحق 6، 59.

170 الشبكة السورية لحقوق الإنسان (2017) و).

171 مجلس أمن الأمم المتحدة (2014)، قرار رقم 2139.

172 Guha-Sapir et al. (2018), 109. Numbers were independently corroborated by our focal points from VDC

173 Guha-Sapir et al. (2018), 109

174 Adams (2015)

175 الشبكة السورية لحقوق الإنسان (2017) و).

176 تمّ توثيق الهجوم على مدرسة الرجاء (أيار/مايو 2015) في التقرير العاشر للجنة التحقيق المعنية بسوريا (مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، 2015 أ). بالإضافة إلى ذلك، قدّم السيد باولو سيرجيو بينيرو، رئيس لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية، عرضًا في شأن استخدام البراميل المتفجرة والقصف العشوائي في سوريا في 12 آذار/مارس 2015 (Pinheiro, 2015). راجع أيضًا منظمة «هيومن رايتس ووتش» (2015 ه).

177 في مقابلة مع هيئة الإذاعة البريطانية «بي بي سي»، نفى الرئيس بنشار الأسد استخدام قواته براميل متفجرة، معتبرًا الادعاءات «قصة طفولية»: «ليس لدينا براميل متفجرة، لا نملك براميل». «ليست هناك أسلحة لا تميز بين مدني ومقاتل... عندما تطلق النار فإنك تصوب... وعندما تصوب يكون تصويبك على الإرهابيين من أجل حماية المدنيين... ليست هناك حرب من دون ضحايا». (BBC, 2015).

178 مركز توثيق الانتهاكات (2013) ومركز توثيق الانتهاكات (2015).

179 منظمة «هيومن رايتس ووتش» (2013 ج): منظمة «هيومن رايتس ووتش» (2016 ح).

180 «خنوي قنابل زاب مادة يعتقد أنها الثيرمايت تشتعل أثناء سقوطها، تدفع شهود العيان إلى وصف الذخائر الصغيرة الحارقة على أنها «كرات نار»

أسلحة تقليدية معيّنة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر.¹⁸¹ الذي يحظر استخدام الأسلحة الحارقة ضدّ المدنيين أو الأعيان المدنية أو ضدّ «الأهداف العسكرية الواقعة ضمن جَمْع المدنيين.» بالإضافة إلى ذلك، في العام 1973، اعتمدت سوريا تقريراً متعلّقاً بالحظر على قنابل النابالم والأسلحة الحارقة الأخرى.¹⁸²

وتُعتبر الأسلحة الحارقة أسلحة مدمّرة، تحديداً بسبب قدرتها على تحويل مناطق أو مدن بأكملها إلى كتل من النيران المشتعلة، ما يتسبّب بحروق مروعة ومعاناة لكلّ من يصادف وجوده ضمن نطاق تأثير هذه الأسلحة.¹⁸³ وعلى الرغم من أنّ الأسلحة الحارقة تتمتّع بقدرة تدميرية ولا يمكن السيطرة عليها، فهي ليست محظورة تماماً، بل يمكن استخدامها ضدّ الأهداف العسكرية، فقط حين يكون الهدف العسكري «واضح الانفصال عن جَمْع المدنيين وتكون قد اتُّخذت جميع الاحتياطات المستطاعة كيما تقصر الآثار الحارقة على الهدف العسكري» ويتفادى ويُخفف «ما قد ينجم عنها عرضاً من وقوع خسائر في أرواح المدنيين أو إصابتهم بجروح أو تلف الأعيان المدنية.»¹⁸⁴ ويبدو أنّ استخدام الأسلحة الحارقة في سوريا يخالف هذه المعايير. فقد استُخدمت الأسلحة الحارقة بشكل متكرّر في المُدن المكتظة بالسكان حيث تستحيل السيطرة على الآثار الحارقة، وفي المناطق الريفية حيث يتّضح أنّ الهدف من استخدامها هو إشعال الحرائق في الأراضي الزراعية.¹⁸⁵ وقد أدّى عدد من هذه الهجمات في المناطق المدنيّة والريفية إلى إلحاق الضرر بالمدارس.

فعلى سبيل المثال، في آب/أغسطس 2013، استخدمت القوات السورية الأسلحة الحارقة في هجومها على موقعين، الأول في أورم الكبرى خارج حلب، والثاني في داعل في مدينة درعا الجنوبية. وقد أصابت القنبلة الملقاة في أورم الكبرى مدرسة ثانوية كان الطلاب فيها يتحضّرون للامتحانات القادمة.¹⁸⁶ وقد أدّى هذا الهجوم إلى مقتل 40 شخصاً بشكل مروّع، بمن فيهم 17 طفلاً.¹⁸⁷ بحسب ما وثّقته لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية.¹⁸⁸

في 26 آب/أغسطس، ألقت طائرة مقاتلة تابعة للجيش قنبلتين حارقتين على مدينة أورم الكبرى (حلب). سقطت إحداهما على مدرسة وانبعثت منها «كرة نارية» أسفرت عن مقتل 10 مدنيين وإصابة عشرات آخرين إصابات خطيرة. معظمهم أطفال ومرافقون. ولم تتّضح بعد نوع المواد القابلة للاشتعال التي استُخدمت، غير أنّ القنبلة خلفت آثاراً شبيهة بالآثار التي حدثتها قنابل النابالم.¹⁸⁹

وبيوم الأحد الواقع في 7 آب/أغسطس 2016، بدا أنّ الطائرات الروسية قد ضربت ملعب مدرسة هارون الرشيد في مدينة إدلب بواسطة أسلحة حارقة، وكان الهجوم هذا جزءاً من حملة أكبر نطاقاً، وقد أفادت وكالة سبوتنيك للأخبار عن وقوع هذا الهجوم وهجمات أخرى غيره نُفذت في اليوم نفسه، وعرضت مقاطع فيديو تُظهر النيران الشديدة التي تسبّبت بها المواد الحارقة.¹⁹⁰ وبعد أسبوع، نُفذ هجوم آخر على مدينة جسر الشغور، أدى إلى إلحاق أضرار بمدرسة أسماء في وسط المدينة.¹⁹¹

ويشكّل استخدام الأسلحة الحارقة، وبالأخص في المُدن، شكلاً من أشكال الاستهداف العشوائي بالحد الأدنى، ولا شك في أنّ استخدام هذه الأسلحة يبدو مفرطاً نظراً إلى تقارب المدارس بعضها من بعض، ويعود الأمر للمحقّقين في إثبات أنّ المسؤولين عن تلك الهجمات كانوا يدركون احتمال تسبّب الهجوم بأضرار غير متناسبة وفي إظهار أنّه كان من المفترض عليهم أن يُدرّكوا ذلك، فنظراً إلى البيروقراطية وراء العمليات العسكرية والهجمات التي تنفّذها القوات الجوية السورية والروسية، تدلّ سائر

181 انظر لائحة الدول الأطراف عبر الرابط التالي: https://treaties.un.org/pages/ViewDetails.aspx?src=TREATY&mtid=2&chapter=26&clang=_en
182 الجمهورية العربية السورية، الرّد المؤرّج في 31 تموز/يوليو 1973 للرسّل إلى أمين عام الأمم المتّحدة والمطبوع مجدداً في تقرير الأمين العام حول النابالم والأسلحة الحارقة الأخرى وكافة جوانب استخدامها المحتمل، وثيقة الأمم المتّحدة A/9207.11، تشرين الأول/أكتوبر 1973، ص. 23 (كما ورد في هنكرتس ودوزوالديك (2005) ب).

183 البروتوكول الثالث للاتفاقية بشأن الأسلحة التقليدية، المادة 1.

184 البروتوكول الثالث للاتفاقية بشأن الأسلحة التقليدية، المادة 2.

185 الشبكة السورية لحقوق الإنسان (2017) د.

186 شكل هذا الهجوم جزءاً من وثائقي عُرض على هيئة الإذاعة البريطانية "بي بي سي" وجاء في أعقاب هذا الهجوم، وقد ادعت وكالة "سبوتنيك" للأخبار بأنّ هذا الهجوم مرتّف وجرى إنتاجه في هيئة الإذاعة البريطانية (Sputnik, 2015). ويُقال إن أحد الخبراء الأمنيين البريطانيين تعرّف إلى غلاف القنبلة وقال إنه يعود إلى سلاح حارق روسي الصنع من نوع ZAB (Raymond, 2013).

187 مركز نوثيق الانتهاكات (2013).

188 مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (2014) أ، 14.

189 مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (2014) أ، 19.

190 Sputnik (2016) Media Office (2016) راجع أيضاً: Revolutionary Forces of Syria.

191 إدلب - جسر الشغور: القصف الحارق من طائرات حربية يُعتقَد أنها روسية 2016/11/14 (2016).

الاحتمالات الممكنة إلى أن هذه الهجمات تنتهك القانون الدولي الإنساني. وفي حال كانَ القادة المسؤولون يجهلونَ أنّ هذه الهجمات تشكل خطرًا على المدنيين والبنى التحتية المدنية، فيدلّ ذلك على إهمالهم. أمّا إذا كان هؤلاء القادة يدركون خطر الهجمات على المدنيين والبنى التحتية المدنية، فإنّ تضرّر المدارس بالهجمات يوحي بتعمّد ارتكابها.

الذخائر العنقودية

تشبه الذخائر العنقودية الأسلحة الحارقة فكلّاهما يهدف إلى إلحاق الضرر بمنطقة واسعة. وتتألف هذه الذخائر من عبوة تفتح في الجو «لتنتثر أو تطلق ذخائر صغيرة متفجرة». تتضمّن أحياناً مواد كيميائية أو بيولوجية. ولتنشرها فوق الهدف.¹⁹² ويجدر الذكر أنّ طبيعة هذه الأسلحة الانتشارية جعلها ممتنة بشكل خاص. وقد استخدمتها الولايات المتّحدة في كمبوديا ولاوس وفيتنام. وتشير التقديرات، المستقاة من قواعد البيانات العسكرية، إلى أنّ 87,000 ذخيرة عنقودية أُسقطت من الجو.¹⁹³ ونظرًا إلى أنّ الذخائر الصغيرة قد لا تنفجر دائمًا، تبقى القذائف غير المنفجرة مصدر خطر على مدى عقود وأجيال قادمة.

وحظّر الاتفاقية بشأن الذخائر العنقودية تطوير وتصنيع وشراء واستخدام وتخزين الذخائر العنقودية.¹⁹⁴ ولا بد من الإشارة إلى أنّ سوريا والولايات المتّحدة وإيران وإسرائيل وتركيا وروسيا هي من الدول القليلة التي ليست طرفًا في هذه الاتفاقية.¹⁹⁵ فقد تمّ التصديق على هذه الاتفاقية بشكل واسع من أجل الإقرار بمدى عدم ملائمة هذه الذخائر وعشوائيتها، خاصّة عندما تُستخدم ضدّ الأحياء المدنية التي يتواجد فيها الأطفال والمدارس على سبيل المثال.

وعلى الرغم من ذلك، استخدمت القوات السورية والروسية الذخائر العنقودية بشكل مكثّف.¹⁹⁶ علمًا أنّ الحكومة قد استخدمت قرابة 13 نوعًا مختلفًا من الذخائر العنقودية المحظورة دوليًا في أكثر من 400 هجوم على مناطق تسيطر عليها المعارضة. وذلك بين تموز/يوليو 2012 وأب/أغسطس 2016، ممّا أدى إلى وقوع ضحايا وإصابات في صفوف المدنيين، بمن فيهم الأطفال.¹⁹⁷ وتصرّت روسيا على أنّ الذخائر العنقودية تُعدّ «وسيلة قانونية للحرب». بالرغم من طبيعتها العشوائية، مدّعية أنّها قادرة على تجنّب إلحاق الضرر بالمدنيين والبنية التحتية المدنية. وأصرّ وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف، في رسالة إلى منظمة «هيومن رايتس ووتش» في كانون الأوّل/ديسمبر، على أنّ روسيا قد اتخذت الاحتياطات اللازمة الآيلة إلى منع الهجمات العشوائية:

في سبيل تجنّب وقوع ضحايا في صفوف المدنيين وتدمير البنية التحتية الاجتماعية، يتمّ التخطيط لكافة الطلعات العمالية بناء على معلومات استخباراتية خاضعة للتدقيق الشديد، كما يتمّ تنفيذها بهدف القضاء على أعضاء المجموعات المسلّحة غير القانونية ومرافقها. ووفقًا لبيانات مراقبة الأهداف وتقارير تقدّمها فرق عمل الطيران العمالي والتكتيكي وطيران الجيش التابعة للقوات المسلّحة الروسية، لم تسجّل أي حالات من الاستخدام العشوائي للأسلحة الجوية حتّى الآن طوال عملية مكافحة الإرهاب في سوريا.¹⁹⁸

لكن الوقائع الميدانية تدلّ على عكس ذلك. ونظرًا إلى عدد الأسلحة العنقودية المستخدمة ضدّ المدن المكتظة بالسكان مثل إدلب، فإنّ تقديم ادّعاء كهذا يُقلّل من مصداقية روسيا. فهناك «أدلة وفيرة» على استخدام هذه الأسلحة وعلى الدمار الواسع والمستمرّ الذي أسفرت عنه.¹⁹⁹ وبحسب ما وثّقته الشبكة السورية لحقوق الإنسان، استُخدمت الذخائر العنقودية ما لا يقلّ عن 172 مرّة بين 30 أيلول/سبتمبر 2015، عندما بدأ تدخل القوات الروسية، و27 شباط/فبراير 2017، ضدّ محافظات حلب وإدلب وحمص وحماه ودرعا وحدها.²⁰⁰

192 اتفاقية بشأن الذخائر العنقودية (2008). المادة 2(2).

193 هيومن رايتس ووتش (2007). 2.

194 ضمت الاتفاقية بشأن الذخائر العنقودية في الأساس 102 دولة، ثمّ وقعها 17 موقّعًا إضافيًا. يمكن إطلاق الذخائر العنقودية من الأرض بواسطة المدفعية أو بقاذفات الصواريخ أو إسقاطها من الجو.

195 راجع لائحة الدول الأطراف عبر الرابط التالي المتوفّر باللّغة الإنكليزية: <http://www.clusterconvention.org/the-convention/convention-status>

196 منظمة «هيومن رايتس ووتش» (2015). د.

197 منظمة «هيومن رايتس ووتش» (2017).

198 منظمة «هيومن رايتس ووتش» (2016d).

199 International Campaign to Ban Landmines-Cluster Munition Coalition (2017).

200 الشبكة السورية لحقوق الإنسان (2017). ج.

وعلى سبيل المثال، سببت الطائرات الحربية الروسية والسورية أضرارًا كبيرة في البنية التحتية المدنية، بما في ذلك 13 مدرسة، فأُسفرت عن مقتل 93 شخصًا بمن فيهم 24 طفلًا، وذلك في إطار حملة قصف مكثفة شُننت على محافظة إدلب في أواخر العام 2016. وكانت مدرسة عبدو جلال في مدينة سرمين في ضواحي إدلب من بين المنشآت التي صُربت بواسطة الذخائر العنقودية. وقد أُصيب حوالي 15 شخصًا في الهجوم آنف الذكر.²⁰²

كذلك، تتوفر أدلة تشير إلى أنّ تنظيم الدولة الإسلامية قد استخدمَ ذخائر عنقودية.²⁰³ وأنّ جماعات المعارضة قد استغلّت الذخائر الصغيرة غير المنفجرة، في حين، يبدو أنّ الولايات المتحدة وشركاءها لم يستخدموا أيًا من الذخائر آنفة الذكر.²⁰⁴ هذا ويبدو أنّ معظم الذخائر العنقودية المستخدمة في سوريا منذ بدء النزاع المسلح هي من صنع الاتحاد السوفياتي أو روسيا لاحقًا، باستثناء ذخيرتين.²⁰⁵ ويُشكّل استخدام هذه الذخائر وتصنيعها المستمرّ في سوريا انتهاكًا لكلّ من نص وروح الاتفاقية التي تضمّ 102 دولة طرفًا و17 موقعًا إضافيًا.

الإخفاق في اتخاذ سائر الاحتياطات الممكنة للوقاية من آثار الهجمات

تُعتبر الهجمات المتعمّدة أو الطائشة على المدنيين والمنشآت المدنية، التي تُنمذّ بنية إجرامية، جرائم حرب. وتقتضي قوانين الحرب أن تتوخّى كافة أطراف النزاع العناية المتوجّبة خلال تنفيذها العمليات العسكرية. وذلك من أجل الحفاظ على المدنيين وأن «تبدل ما في طاقتها عمليًا» لتجنّب أو الحدّ من حدوث خسائر عرضية في أرواح المدنيين وإلحاق الضرر بالأعيان المدنية، بما في ذلك «عند تخيير وسائل وأساليب الهجوم»،²⁰⁶ هذا ويجب على الدول، بموجب اتفاقية حقوق الطفل، أن تتخذ «التدابير الملائمة لتكفل للطفل (...) تلقّي الحماية والمساعدة الإنسانية».²⁰⁷

ويُطلب من المقاتلين الامتناع عن شنّ أي هجوم «قد يتوقع منه، بصفة عرضية، أن يحدث خسائر في أرواح المدنيين أو إلحاق الإصابة بهم، أو الأضرار بالأعيان المدنية، أو أن يحدث خلطًا من هذه الخسائر والأضرار، ما يفرض في تجاوز ما ينتظر أن يسفر عنه ذلك الهجوم من ميزة عسكرية ملموسة ومباشرة».²⁰⁸ وعلى المقاتلين أيضًا أن يلغوا الهجوم أو أن يعلّقوه إذا تبين أنّ الهدف ليس هدفًا عسكريًا.²⁰⁹ وتنطبق هذه الأحكام بشكل خاصّ عندما تنطلق العمليات العسكرية من البحر أو من الجو، حيث لا يمكن رؤية الأهداف مباشرة. ففي هذه الحالات، على المقاتلين «اتخاذ كافة الاحتياطات المعقولة لتجنّب إحداث الخسائر في أرواح المدنيين وإلحاق الضرر بالمتلكات المدنية».²¹⁰

ووفقًا للقانون الدولي الإنساني ومبادئ القانون العرفي، لا يمكن تعريض الأعيان المدنية للهجمات إلا بعد توجيه «إنذار مسبق ومجدي»، ما لم حُل الظروف دون ذلك.²¹¹

وتُفيد تقارير صحفية أنّ الأطراف المتحاربة، في بعض الحالات، ألقت منشورات قبل شنّ الهجوم، ولكنّ المنشورات التي تناقلتها وسائل الإعلام ورأتها المنظمات المتعاونة في هذا المشروع كانت، في غالبيتها، دعائية من حيث الأسلوب والرسالة. فعلى سبيل المثال، في آب/أغسطس من العام 2016 وأيلول/سبتمبر من العام نفسه، ادّعت القوات الجوية السورية أنّها ألقت منشورات فوق محافظة إدلب، بما في ذلك مدينة جسر الشغور، طالبةً من المقاتلين «الاستسلام فورًا» و«إعادة بتحرير المنطقة قريبًا».²¹²

201 موقع (2017) baldi-news.com.

202 الشبكة السورية لحقوق الإنسان (2017) (أ).

203 منظمة «هيومن رايتس ووتش» (2014) (ب).

204 International Campaign to Ban Landmines-Cluster Munition Coalition (2017), 18. منذ عام 2003، علّقت الولايات المتحدة استخدام الذخائر العنقودية، بالرغم من أنّها استخدمت واحدة في هجوم شنته على اليمن في 2009 (Chan, 2016).

205 إحدى الذخيرتين المتبقيتين من صنع مصر والأخرى من مصدر غير معروف (International Campaign to Ban Landmines-Cluster Munition Coalition, 2017, 16).

206 البروتوكول الإضافي الأول 1977، المادة 57. راجع أيضًا هنكرنس ودوزوالد-بك (2005) (أ)، القاعدة 15.

207 اتفاقية حقوق الطفل (1989)، المادة 22.

208 البروتوكول الإضافي الأول 1977، المادة 57(2)(أ)(ii).

209 البروتوكول الإضافي الأول 1977، المادة 57(2)(ب).

210 البروتوكول الإضافي الأول 1977، المادة 57(4).

211 هنكرنس ودوزوالد-بك (2005) (أ)، القاعدة 20 («إنذار مسبق»).

212 FARS News Agency (2016) وMaps and Conflicts Database (2016).

وعلى نحو مائل، أُلقت الحكومة في حلب منشورات على الأجزاء الشرقية من المدينة. وقد أُنذرت هذه المنشورات بالتالي: «إذا لم تغادروا هذه المنطقة فوراً، سيتم تصفيتكم. أنقذوا أنفسكم. تعلمون أنكم بمفردكم لمواجهة مصيركم.»²¹³ هذا وتشدّد القوات الأميركية على أنّها تقوم بإلقاء المنشورات قبل شتّى الهجمات لتحذير المدنيين ودفعهم إلى المغادرة.

ولكنّ إلقاء المنشورات لا يضمن المغادرة الآمنة ولا يعني وفاء الأطراف بالتزاماتها لحماية المدنيين من الأذى الذي تُلحقه العمليات العسكرية. فلا يملك معظم المدنيين خياراً جيّداً قبل الهجوم. لأنّهم إذا بقوا في مكانهم، سوف يتعرّضون لهجوم من الجوّ أو على الأرض. وإذا غادروا، سيواجهون احتمال «توقيفهم وتعذيبهم على يد النظام». على حدّ تعبير أحد الرجال الذي أضاف قائلاً: «فجميعنا مطلوبون لأننا قلنا لا لبشار الأسد منذ خمسة أعوام.»²¹⁴ أمّا في ما يتعلّق بالهجمات على المدارس، فلم نجد أي دليل على أنّ المنشورات نُثرت في وقت قريب من الهجوم على المدارس المركّز عليها هنا.

.Saad and Cumming-Bruce (2016) 213
.McNeill (2016) 214

الفصل السادس: بعض الهجمات الرّمزية على المدارس

كجزء من الجهود الرامية إلى توثيق طبيعة الهجمات الفظيعة وغير المشروعة على المدارس في سوريا. يُركّز هذا الفصل من التقرير على سبع هجمات نُفّذت على المدارس خلال النزاع. وكما وردَ آنفًا، فإنّ تسلّيط الضوء على هذه الحالات إنّما يرمي إلى لفت الانتباه إلى سمات وأماط معيّنة في الانتهاكات المرتكبة ضدّ الأطفال والمدارس في سوريا كما يرمي إلى إظهار السبب الذي يدفع إلى اعتبار تلك الحالات انتهاكات خطيرة للقانون الدولي الإنساني. وقد وقعت كلّ حالة من الحالات في إحدى المحافظات الثلاث التي تتواجد فيها الفرق الميدانية التابعة للمنظمات السورية المتعاونة في إعداد هذا التقرير والتي تقوم بالأعمال التوثيقية المباشرة. وقد حظيت، غالبية تلك الحالات، بتغطية إعلامية جيّدة، ويُعزى السبب الرئيس في ذلك إلى طبيعتها المرّوعة. هذا وقد أدانت الجهات الدوليّة علنيّةً هذه الهجمات واعتبرت، كلّ منها، أنّها تشكّل انتهاكات لحقوق الإنسان.²¹⁵

ولم تجد الفرق الميدانية أي معلومات تدلّ على أنّ المدرسة المستهدفة كانت هدفًا عسكريًا مشروعًا أو أنّ الهجوم ينطوي على ميزة عسكرية واضحة. وبالتالي، تبدو كلّ حالة على أنّها هجوم مباشر على المدنيين والأعيان المدنية أو على الأقلّ هجوم عشوائي وغير متناسب.

بناء على هذه التوثيقات والمصادر الأخرى المتوفّرة، بما في ذلك مقاطع فيديو وصور وشهادات جمعتها وسائل الإعلام والمنظمات الدوليّة، عُثِرَ على أدلة تدعم إسناد المسؤولية سواء إلى سوريا (و/أو إلى حلفائها الروسيين) أو إلى قوات المعارضة. وقد بُنيَت هذه الاستنتاجات على ما هو معروف عن أنواع الطائرات والذخائر التي تستخدمها الأطراف المتحاربة، وعلى روايات وإفادات الشهود العيان المباشرة وتحليلات النزاع السياقية، بما في ذلك مواقع القوات المتنازعة في أوقات الهجمات. ومن الضروري، في النهاية، إجراء تحقيق كامل ورسمي بما يتماشى مع المعايير والأساليب الدوليّة للتأكد من تلك الإسنادات.

وقد أضفنا هجمات تُنسب إلى أطراف مختلفة للنزاع. ونظرًا إلى أنّ السلطات السورية مسؤولة عن معظم الهجمات على المدارس وإلى أنّها تتحمّل، في نهاية المطاف، المسؤولية الأساسية عن حماية السكان. فإنّ حجم المسؤولية هذا ينعكس في هذه الحالات المختارة²¹⁶ على النحو التالي:

هجمات منسوبة إلى القوات المسلحة السورية أو روسيا

- حاس، إدلب (26 تشرين الأول/أكتوبر 2016)
- الأنصاري، عين جالوت، حلب (21 آب/أغسطس 2013 - 30 نيسان/أبريل 2014 - 27 نيسان/أبريل 2016)
- مدرسة سعد الأنصاري، حلب (12 نيسان/أبريل 2015)
- عنجارة، حلب (11 كانون الثاني/يناير 2016)
- مدرسة محمد ناصر عشعوش الإبتدائية في بلدة جسرين في الغوطة الشرقية، في أطراف دمشق (31 تشرين الأول/أكتوبر 2017)

215 اليونيسيف (2016): مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة (2016 أ): مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة (2014 ب): مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة (2014 أ): منظمة العفو الدوليّة (2015): منظمة "هيومن رايتس ووتش" (2018).
Casagrande (2016) 216

هجمات منسوبة إلى قوات المعارضة المسلحة

- مدرسة الكمال، حلب (27 تشرين الأول/أكتوبر 2014)
- باب شرقي، دمشق (11 تشرين الثاني/نوفمبر 2013)

إنّ تحديد إن كان الغزو الجوي قد نُفِّذَ على أيدي القوات السورية أو حلفائها الروسيين عمليةً تكتنفها الصعوبات. لذلك، يجمع هذا الفصل الأدلة المتوفرة لتبيان الوقائع المعروفة. وفي جميع الأحوال، ليس من الضروري التوصل في نهاية المطاف إلى قرار قاطع في هذا الشأن. لأنّ عمليات سوريا وروسيا العسكرية كانت مشتركة ومنسّقة،²¹⁷ وبالتالي يتحمّل كلاهما المسؤولية.²¹⁸ أمّا بالنسبة إلى الهجمات المنسوبة إلى جماعات المعارضة المسلحة، فلم يستطع فريق العمل تحديد الجهة المسؤولة عن هجوم معين، بسبب تقلب الحالة على الأرض. لذلك، يجب أن يتولّى مهمة إجراء تحقيقات إضافية إمّا الآلية الدولية المحايدة المستقلة وإمّا طرفٌ محققٌ آخر. وذلك لتحديد هوية الجهة المسؤولة.

وعند اختيار هذه الحالات، أُولى الفريق الأولوية للهجمات التي:

- تسببت بخسائر كبيرة في صفوف الأطفال؛
- يبدو أنّها هجمات متعمّدة أو عشوائية؛
- تضمّنت استخدام الأسلحة المحظورة بموجب القانون الدولي (مثلاً: الأسلحة الحارقة والذخائر العنقودية). التي هي عشوائية بطبيعتها؛²¹⁹
- تظهر أنماط وممارسات واضحة إلى حد بعيد في ما يتعلّق بالوسائل والأساليب التي تستخدمها أطراف النزاع؛
- أصابت أهدافاً لم تكن تُستخدم لغايات عسكرية في وقت الهجمات. وذلك حسبما تبيّنه الأدلة المتوفرة.

الهجوم على حاس (26 تشرين الأول/أكتوبر 2016)²²⁰

في 26 تشرين الأول/أكتوبر 2016، ألقت طائرات من طراز سوخوي سو-22 الثابتة الجناحين قذائف متفجّرة على حي حاس في محافظة إدلب الجنوبية، وكانت الصفوف منعقدة عند وقوع الهجوم، الذي يقال إنّهُ بدأ عند الساعة 10:52 صباح الأربعاء. وتمّ رصد طائرة من دون طيار في الجوّ قبل ساعة من الهجوم، ما يدلّ على أنّ المنطقة كانت تُراقب وأنّ المهاجمين كانوا على علم بأنّ المدرسة كانت مفتوحة في ذلك الوقت، ولم يفترض أحد أنّ الطائرة من دون طيار كانت تمهيداً للهجوم لأنّ تلك الطائرات شوهدت في الجوّ في أوقات سابقة ولم يحدث بعد ذلك أي هجوم.²²¹

217 بدأ تدخل روسيا المباشر في النزاع في أيلول/سبتمبر 2015، وذلك استجابة لطلب رسمي من الحكومة السورية، ولكن تعاون روسيا العسكري مع سوريا يعود إلى سنوات عديدة وإلى عدد من الاتفاقات، بما في ذلك الاتفاق المبرم في العام 1971 الذي سمح لأسطول الاتحاد السوفياتي السابق باستخدام ميناء مدينة طرطوس في سوريا. كذلك، وقعت سوريا وروسيا اتفاق تعاون شامل في العام 1980 – معاهدة الصداقة والتعاون – بتجنّد ثلثائياً كلّ خمس سنوات منذ ذلك الوقت، وبموجب هذا الاتفاق، تعهّدت روسيا وسوريا بالتعاون في مجموعة من القطاعات مثل القطع الاقتصادي والسياسي والثقافي والدعم العسكري والعمل الاستراتيجي.

218 "يسبق كلّ عملية انطلاق خضير دقيق، فقد تمّ درس موادّ التحكم الموضوعي والاستخبارات الخاصّة بالطائرات من دون طيار وصور الاستطلاع الفضائي ومعلومات الخدمات الخاصّة على الأرض التابعة لسوريا وروسيا،" وبحسب المصادر الروسية: "استند أسلوب العمل القتالي على بيانات الاستطلاع الجوي والفضائي بعد توضيح سائر المعلومات الواردة من المقرّ الرئيس للجيش السوري فحسب." (VPK, 2017).

219 بالإضافة إلى ذلك، ونظراً إلى أنّ هذه الأسلحة هي موضوع حظر شامل، يُعتبر عدم تصديق سوريا أو موافقتها على معظم المعاهدات التي خُطِرَ أسلحة معيّنة أقلّ أهمية، على سبيل المثال، سوريا ليست دولة موقعة على الاتفاقية بشأن الذخائر العنقودية، ولكنّها صدّقت على البروتوكول بشأن الحظر على استخدام الغازات الخانقة والسامة وغيرها من الغازات وعلى استخدام أساليب الحرب البكتيريولوجية، جنيف في 17 حزيران/يونيو 1925 في 17 كانون الأول/ديسمبر 1968. انظر لائحة الدول الأطراف الكاملة عبر الرابط التالي:

220 باستثناء ما تمت الإشارة إليه بصراحة، فإن المعلومات الواردة في دراسة الحالة هذه مصدرها المعهد السوري للعدالة والشبكة السورية لحقوق الإنسان ومركز توثيق الانتهاكات في سوريا. 221 مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة (2017 ب).

وقد أتى هذا القصف الجوي إلى أكبر عدد من الوفيات سببهُ هجومٌ على مدرسة، إذ قُتل حوالي 41 مدنيًا، بمن فيهم 22 طفلًا على الأقل، و8 نساءً بالغات.²²² وكان من بين البالغين الذين قُتلوا منقذون وأهالي التلاميذ الذين هرعوا إلى المدرسة بعد الهجوم لمساعدة الضحايا، وتعرّض أكثر من 100 شخص آخر للإصابة في هذا الهجوم.

وتُعتبر هذه الهجمات من أكثر الهجمات على المدارس التي حظيت بتغطية إعلامية واسعة، وانتشرَ حولها، عدد كبير من شرائط الفيديو وصور الأقمار الصناعية وشهادات الشهود العيان.²²³ بالإضافة إلى كونها أدت إلى إدانات دولية فورية. فقد طالب أمين عام الأمم المتحدة بان كي مون ومسؤولون آخرون رفيعو المستوى في الأمم المتحدة بإجراء تحقيق في شأن هذه الهجمات وأخرى ماثلة على المدارس في سوريا.²²⁴ وفي مؤتمر صحفي في 27 تشرين الأول/أكتوبر، اعتبر غوردن براون، المبعوث الخاص للأمم المتحدة المعني بالتعليم العالمي، هذه الهجمات «جريمة حرب» ودعا مجلس الأمن إلى «الموافقة فورًا على أن تقوم المحكمة الجنائية الدولية بإجراء تحقيق» فيها.²²⁵

وتُبين التقارير والفيديو استخدام مظلات محملة بالذخائر لتأخير زمن سقوطها.²²⁶ ويُرجَّح أنها قد أقيمت من ارتفاع منخفض.²²⁷ ويوحى هذا النوع من الهجمات المنقذة من ارتفاعات منخفضة بالاستهداف المتعمد، على الرغم من أن إلقاء المظلات المحملة بالذخائر هو بطبيعته أقل دقة من سواه، وبحسب عدد من تقارير شهود العيان، أُلقيت، في ذلك الصباح، 7 قنابل على الأقل من طائرتين، على أن الفارق الزمني الذي فصل بين قصف الطائرتين ضئيل جدًا، فقد أفرغت الطائرة الأولى قذيفتين استهدفتنا مدرستين على التوالي وأدتا إلى مقتل الكثير من الأطفال والمعلمين، ثم تبعها الطائرة الثانية التي ألقت قذيفتين إضافيتين استهدفتنا المدرسة الثالثة بعد 15 دقيقة، بينما كان التلاميذ يهربون والأهالي وفرق الإنقاذ يهرعون إلى المدارس للمساعدة في إخلاء الأطفال. وبالرغم من أن الهجمات ركزت على المجتمع المدرسي في المدينة، إلا أنها أصابت أيضًا «الطرق المؤدية إليه» واستمرت لحوالي 20 دقيقة.²²⁸

وقد ألحقت هذه الغارات الجوية أضرارًا بخمس مؤسسات تعليمية. هذا وقد تضررت البنية التحتية المدنية المجاورة. بالإضافة إلى ذلك، فقد استهدفت ثلاث مدارس استهدافًا مباشرًا، وهي: إعدادية حاس للفتيات وإعدادية حاس للبنين ومدرسة الشهيد كمال قلعجي.²²⁹ ويُبين الرسم البياني 6.1 أدناه توصيفًا مُقتضبًا عن كلٍّ من المدارس آنفة الذكر.

الرّسم البياني 6.1: المدارس المتضررة في الهجوم على حاس

اسم المدرسة	عدد التلاميذ	عدد الصفوف	المرحلة
مدرسة الشهيد كمال قلعجي الابتدائية للتعليم المشترك	587	16	الابتدائي - الحلقة الأولى
إعدادية حاس للفتيات	497	15	الابتدائي - الحلقة الثانية
إعدادية حاس للبنين	552	15	الابتدائي - الحلقة الثانية
مدرسة حاس الثانوية	95	5	الثانوي
مدرسة حاس الثانوية الحرة	350	9	الثانوي

222 أعداد الضحايا مصدره مركز توثيق الانتهاكات في سوريا، في المقابل، وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان 38 حالة وفاة في صفوف المدنيين بما فيها 18 طفلًا على الأقل. الشبكة السورية لحقوق الإنسان (2016)، يمكن الحصول على مزيد من المعلومات حول ضحايا محددتين من خلال البحث في قاعدة بيانات مركز توثيق الانتهاكات في سوريا المتوفرة على الإنترنت. 223 أصدرت منظمة "هيومن رايتس ووتش" عددًا من التقارير عن الغارات الجوية على حاس، بما في ذلك تقرير يحلّل صور الأقمار الصناعية المتوفرة (منظمة "هيومن رايتس ووتش"، 2016 ط) وتقرير آخر مع روابط إلى مقاطع فيديو وروايات الشهود (منظمة "هيومن رايتس ووتش"، 2016 هـ). ويزعم فريق استخبارات النزاعات (Conflict Intelligence Team, 2016) أن قنابل الوجود الجوي من نوع ODAB استُخدمت في الهجوم، انظر أيضًا: الشبكة السورية لحقوق الإنسان (2016)، Porter (2016)، McCauley (2016). 224 أمين عام الأمم المتحدة (2016 ب).

UN News (2016b) 225 لقطات للقصص على ريف إدلب الجنوبي (2016). أكدت لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية أن بقايا القنابل تشبه قنبلة FAB-500-ShN الملقاة بواسطة المظلات، وعلى نحو مماثل، وجدت منظمة "هيومن رايتس ووتش" أن الأضرار التي لحقت بالمدارس في حاس "تنفق مع تفجير فوق سطح الأرض أو انفجار ذخيرة معززة" يمكن أن تسببه قنبلة كهذه (منظمة "هيومن رايتس ووتش"، 2016 ط).

227 عادة ما تُلقى المظلات المحملة بالذخائر لتأخير زمن سقوطها من ارتفاعات منخفضة، ونظرًا إلى كونها تهبط ببطء، فإنها تعطي الطائرات مُتساعًا من الوقت كي تهرب من موجة الانفجار وشظاياها، ونظرًا إلى أن هذه القنابل تنفجر في الجو، فهي تنتشر وتلحق أضرارًا أكبر من تلك التي تنفجر عند الاصطدام.

228 منظمة "هيومن رايتس ووتش" (2016 ط)، الشبكة السورية لحقوق الإنسان (2016). 229 لقطات للقصص على ريف إدلب الجنوبي 2016/10/29 (2016). راجع أيضًا: الشبكة السورية لحقوق الإنسان (2016) و Porter (2016).

تفصل مسافة صغيرة بين المدارس التي تقع في مجمّعات مختلفة. كما هو مُبيّن في صور الموقع المأخوذة من الأقمار الصناعية. فإعداديّة حاس للبنين تقع على الجانب الآخر من الطريق. وبالقرب منها. يتواجدُ بعض المباني الأخرى. إلّا أنّ الكثير من المساحات المفتوحة تُحيطُ بالعديد من مباني المدارس. ما يُسهّلُ إمكانيةً تحديدها.

وقد أُجرت الشبّكة السورّيّة لحقوق الإنسان مُقابلاتٍ مع شهود عيانٍ. أدلّوا. خلالها. بمعلومات متشابهة عن الهجمات. بما في ذلك الهجمات اللاحقة على المنهّدين:

«كنت في معرة النعمان [على مسافة حوالي 8 كلم من حاس] عندما عمّم مرصد الجيش الحر عن وجود طيران حربي في أجواء جبل الزاوية. نفّذ الطيران أول غاراته على قرية حاس. توجهت إلى القرية وعند وصولي إلى المكان نفّذ الطيران غارتين متتاليتين. كان صوت القصف مرعباً. والصواريخ محمّلة بالمظلات. بعد دقائق نفّذ الطيران غارة جديدة كانت تبعد عني قرابة 30 مترًا. انبطحنا أرضًا وأُصيب الطبيب يوسف الطراف الذي كان يُسعف الجرحى بإصابة بليغة. شاهدت جثث الأطفال في كلّ مكان والأشلاء المتناثرة بين أبنية المدارس المدمّرة. نزلت إلى أحد الملاجئ القريبة وكان هناك أكثر من 150 طالبًا وعدد من العُلمين من استطاعوا اللجوء إلى القبو والنجاة بحيواتهم. لكن العشرات غيرهم فقدوا حياتهم بعد تلك الغارات.»²³⁰

وبالإضافة إلى الخسائر البشرية. تكبّدت المدارس نسبة هائلة من الدمار.

وقد نُسبت تلك الهجمات إلى العمليات العسكرية السورية-الروسية المشتركة. لكنّ الحكومة الروسية نفت تورّطها بها.²³¹ وبحسب الأدلة المتوقّرة لدى المنظمات المتعاونة في هذا المشروع. يبدو أنّه «لا يوجد أي مراكز عسكرية أو مخازن أسلحة تابعة لفصائل المعارضة المسلّحة أو التنظيمات الإسلامية المتشدّدة» في هذه المنطقة المدنية.²³² ففي الواقع. خلصت لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية. إلى أنّ حاس «تُعتبر أكثر أمانًا من معظم المناطق. وذلك تحديداً بسبب غياب الجماعات المسلّحة عنها». ولهذا السبب حوالي «10,000 مشرد داخليًا. أي حوالي ثلث سكان حاس... قد استقرّوا فيها.»²³³

وتدعم لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية في تقريرها الصادر في آذار/مارس 2017 الاستنتاج القائل إنّ المدارس في بلدة حاس استُهدفت بشكل متعمّد في ذلك اليوم. إذ يشير التقرير إلى أنّ هناك «أسباباً معقولة تحمل على الاعتقاد بأنّ القوات الجوية السورية قد استهدفت مجمّع المدارس في حاس بشكل متعمّد» وأنّ الهجوم «يُعتبر من جرائم الحرب. وهو تحديداً. جريمة الاستهداف المتعمّد للأعيان المدنية والهجمات المتعمّدة على المدنيين.» وتوصّلت اللجنة إلى هذه الاستنتاجات بناء على عدد من العوامل التي تدلّ على الاستهداف المتعمّد.

أولاً. نظرًا إلى كون الحكومة السورية مُستخدمة العُلمين في مدارس حاس. فمن المفترض أنّها تعرف مواقع هذه المدارس. ثانيًا. نفّذ الهجوم صباح الأربعاء. أي خلال يوم ووقت من المتوقع أن تكون فيهما الصفوف منعقدة. ثالثًا. لم يُعط أي إنذار بحدوث هجوم مخطّط له في منطقة مأهولة بالسكان تتواجد فيها خمس مؤسسات تعليمية. وأخيرًا. لا يتوفر أي دليل على وجود هدف عسكري في المدارس أو في محيطها.²³⁴

بالإضافة إلى ذلك. أبلغ الشهود عن وقوع سلسلة من الهجمات. ارتكبت بعضها بحق الأفراد الذين أسرعوا إلى الموقع لمساعدة الضحايا. علمًا أنّ هذا النوع من الهجمات يُعرّف بـ «الضربات المزدوجة». وهو الأمر الذي يزيد من مصداقية المزاعم التي تفيد بأنّ الهجوم كان متعمّدًا. وتقوّم الضربات المزدوجة على استهداف فرق الإنقاذ وفريق العمل الطبي وأهالي التلاميذ وغيرهم من الأشخاص الذين يصلون بعد الهجمات لتقديم المساعدة وإجلاء الجرحى والقتلى. وقد استُخدمت الضربات المزدوجة في نزاعات أخرى. ويبدو أنّها تكتيك يُعتمد لاستهداف المدنيين وعمال الإغاثة وقتلهم في سوريا.²³⁵

230 الشبكة السورية لحقوق الإنسان (2016).

231 Al Jazeera (2016b).

232 الشبكة السورية لحقوق الإنسان (2016).

233 UN Human Rights Council (2017a).

234 UN Human Rights Council (2017a).

235 وقعت حالات أخرى من الضربات المزدوجة خلال النزاع السوري. بما فيها الهجمات على المدارس. راجع مثلًا: مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة (2016). الفقرة 70.

ولابدّ من الإشارة إلى أنّه كان من واجب المقاتلين على الأقلّ إلغاء الهجوم أو تعليقه بعدما اتضح أنه يسبّب قتلى وجرحى في صفوف المدنيين ويُلحق الأضرار بالأعيان المدنية.²³⁶

الهجمات على مدرسة عين جالوت الابتدائية في حي الأنصاري الشرقي في حلب (30 نيسان/أبريل 2014)²³⁷

في 30 نيسان/أبريل 2014، نفّذت القوات الحكومية السورية هجوماً على مدرسة عين جالوت الابتدائية في حي الأنصاري الشرقي في حلب.²³⁸ وعلى غرار الهجوم علي حاس، نُفّذ هذا الهجوم في وضح النهار وخلال ساعات الدوام المدرسي²³⁹ وأدى إلى مقتل 35 شخصاً، من بينهم 33 طفلاً، وأصيب حوالي 40 مدنيًا آخرين بإصابات خطيرة.

وكان هذا الهجوم فظيماً جداً بسبب اكتظاظ المدرسة في ذلك الوقت بالأهالي والأطفال، الذين جمّعوا لحضور معرض لأعمال التلاميذ الفنية، تحت عنوان بصمة أمل، يصوّر تجاربهم في النزاع.²⁴⁰ وبحسب شهادة مباشرة نُشرت في تقرير مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة:

قبل ثلاثة أيّام من وقوع الهجوم، أرسلت إدارة المدرسة دعوة لحضور معرض لرسومات التلاميذ التي تصوّر سوريا أثناء الحرب. وقد نُشرت الدعوة على الإنترنت. ووقع الهجوم بعد يومين من توصل الحكومة والجماعات المسلّحة إلى اتفاق في محافظة حلب لإعادة تشغيل الكهرباء في مقابل وقف الهجمات العسكرية على المدنيين، لا سيما حملة إلقاء البراميل المتفجّرة التي أطلقتها الحكومة ضدّ المناطق الواقعة تحت سيطرة المعارضة، وكان من شأن هذه الهدنة أن شجعت المنظمين على نشر الدعوة على الإنترنت والإعلان عنها.²⁴¹



وبالرغم من الإعلان العام عن حدوث المعرض، لم تعطِ الحكومة أي إنذار مسبق لإخلاء المكان أو تنبّه الإدارة إلى إلغاء الحدث.²⁴² بل نفّذت الحكومة سلسلة من الهجمات في تتابع سريع، ممّا زاد في نهاية المطاف من عدد الضحايا.²⁴³ ودمّرت الهجمات أكثر من 60 في المئة من المدرسة.

أفادت ادّعاءات إنّ ثكنة تضمّ 50 مقاتلاً تابعين لتنظيم يُعرف باسم «أنصار العقيدة»، تتواجد على مقربةٍ من مدرسة عين جالوت، ولكنّ التقارير تتباين في تحديد مدى رسمية المعسكر والمسافة الفاصلة بينه وبين المدرسة: ففي حين يُشير بعضُ التقارير إلى أنّه يبعدُ 60 مترًا عن المدرسة، ذكر بعضها الآخر أنّه يقعُ على بُعد 100 مترٍ عنها.²⁴⁴ هذا وتعارض الأدلة في

الصورة: الهجوم على مدرسة عين جالوت في حلب دمر أكثر من 60 في المئة من المبنى. (بيان صحفي حول استهداف مدرستين في دمشق وحلب «بصمة أمل مدرجة بالدم»، مركز توثيق الانتهاكات في سوريا/الصورة بعدسة عبدالله بدوي، 2014)

236 هنكرتس ودوزوالد-يك (2005). الفاعدة 19.

237 إن المعلومات الواردة في دراسة الحالة هذه مصدرها المعهد السوري للعدالة والشبكة السورية لحقوق الإنسان ومركز توثيق الانتهاكات في سوريا، ما لم يُنشر صراحةً إلى غير ذلك.

238 الشبكة السورية لحقوق الإنسان (2014).

239 UN Human Rights Council (2014c) 239. يرّد، في الصفحة 11، من التقرير المتوقّر حصراً باللّغة الإنكليزيّة ما مفاده التالي: "قال والد الشخص الذي جرى معه المواجهة... أنّه كان في 30 نيسان/أبريل عند الساعة 9:05 صباحاً، في منزله في [محبوب]. في مدينة حلب، ويقع حيّه وحي الأنصاري الذي تتواجد فيه مدرسة عين جالوت الابتدائية ضمن المناطق التي هي تحت سيطرة المعارضة، سمع انفجاراً مدوّياً، وعندما نظر من نافذة شقّته، رأى الدخان يتصاعد من مكانٍ توقع أنّه قرب مدرسة عين جالوت الابتدائية التي كان ولداه قد ذهب إليها للمشاركة في المعرض الفني."

240 مركز توثيق الانتهاكات (2014).

241 UN Human Rights Council (2014c) 241.

242 هنكرتس ودوزوالد-يك (2005). الفاعدة 20.

243 مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة (2014) (ب).

244 منظمة العفو الدوليّة (2015) 32-33.

تحديد إن كان المُعسكرُ يُستخدم في ذلك الوقت أم لا. ولكن، حتّى في حال تواجد عناصر عسكرية في المنطقة، بالقرب من السكان المدنيين، فلا يبرّر ذلك القصف العشوائي على المدرسة.²⁴⁵ وبحسب لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية:

يشير توقيت الهجمات وطابعها المتكرر إلى أنّ المقصد منها هو تسجيل أكبر عددٍ ممكن من الإصابات والقتلى. فقد سُنّ هجوم في السابق على مدرسة عين جالوت في العام 2013. لذا، يُظهر طابع الهجمات على المدرسة وسياقها أنّه لا يمكن قوات الحكومة أن تخطئ هدفها باستمرار وتصيب مبنى المدرسة بدلاً من معسكر «أنصار العقيدة» المجاورة. فبالإضافة إلى إصابة الأطفال وقتلهم، تؤدي الهجمات على المدارس إلى إلحاق الأضرار بالبنية التحتية للمدارس وإلى عسكريّة المناطق المدنية.²⁴⁶

بالإضافة إلى ما سبق، فقد سُنّت هجمات على المدرسة نفسها مرّتين على الأقلّ، الأولى في العام 2013 والثانية في العام 2016. ويوحى طابع الهجمات المتكررة على عين جالوت بالاستهداف المتعمّد أو على الأقلّ يدلّ على أنّ الحكومة فشلت في اتّخاذ الاحتياطات اللازمة وفقاً لمعايير التمييز والاحتياط بموجب القانون الدولي.

وقد نُفذ الهجوم الأوّل في 6 آب/أغسطس 2013 خلال سوق الأبرار الخيري الذي كان يُقام في المدرسة. وقد نُسب الهجوم إلى الجيش السوري.²⁴⁷ ويُقال إنّ القذيفة قد أُطلقت من طائرة حربية وقتلت حوالي 20 شخصاً، بمن فيهم عدد من الأطفال.²⁴⁸

ضُربت المدرسة نفسها في السابق، في وقتٍ كانت جمعية خيرية تُنظّم سوقاً لجمع التبرعات للأشخاص المشردين والفقراء، وذلك قبل حلول عيد الفطر في 2013، وفي 6 آب/أغسطس 2013، استهدفت القوات الحكومية مدرسة عين جالوت الابتدائية بواسطة قذائف الهاون، بينما كانت المدرسة مكتظة، لا سيّما بالنساء والأطفال الذين جُمِعوا هناك للحصول على الثياب المجانية أو ضروريات أساسية أخرى من السوق الخيري. وأدى الهجوم بقذائف الهاون إلى مقتل عدد كبير من الناس، معظمهم من الأطفال والنساء، وإلى إصابة العشرات من الضحايا.²⁴⁹

أما الهجوم الذّي وقع في 27 نيسان/أبريل 2016، فكان جزءاً من هجمات متواصلة على مناطق حلب التي تسيطر عليها المعارضة، وقد تخللتها غارات جوية وقذائف استمرّت لثمانية أيام. «أفاد المرصد السوري لحقوق الإنسان في 30 نيسان/أبريل أنّ ما مجموعه 244 مدنيّاً قُتلوا في حلب خلال 8 أيام في الغارات الجوية والقصف المدفعي والصاروخي، لقي منهم حتفهم بسبب الضربات الجوية في مناطق حلب التي تسيطر عليها المعارضة، بينهم 19 طفلاً و14 امرأة.

وقال المرصد أيضاً إنّ 96 مدنيّاً من بينهم 21 طفلاً و13 امرأة، قُتلوا في مناطق حلب التي تسيطر عليها الحكومة بسبب قصف من قبل الجماعات المسلحة.»²⁵⁰ وفي يوم الهجوم على المدرسة، استُهدِفَ كُلٌّ من المدرسة ومستشفى القدس، الذي يقع في الجهة المقابلة من الشارع. وقد نفت الحكومة الروسية مسؤوليتها عن الغارات الجوية في حلب في 27 نيسان/أبريل 2016، ملقبة اللوم على قوات التحالف.²⁵¹ ويتضمّن تقريرٌ من إعداد منظمة أطباء بلا حدود تفاصيل مفيدة عن الهجوم ويستعرض تسلسلها الزمنيّ:

وبحسب ما أدلّى به ثلاثة موظفين في المستشفى كانوا موجودين في الموقع وجّوا من الهجمات، فعند حوالي الساعة 9:30 مساءً في 27 نيسان/أبريل 2016 سُنّت غارة جوية على مبنى في الجهة المقابلة من مستشفى القدس بواسطة هجوم جوي. وتمّ تحديد هذا المبنى على أنّه مدرسة عين جالوت، التي سبق أن استُهدِفَت على الأقلّ ثلاث مرّات، وقال

245 يفيد هنكرتس ودوزالديك (2005 ب) بأنّ في بيان صحفي حول النزاع في لبنان، في 1983 ذكرت اللجنة الدولية للصليب الأحمر أنّ "وجود عناصر مسلحة بين السكان المدنيين لا يبرّر القصف العشوائي على النساء والأطفال والمسنين." (اللجنة الدولية للصليب الأحمر، 1983 بحسب ما ورد في هنكرتس ودوزالديك، 2005 ب). بالإضافة إلى ذلك، فقد نصّ الحكم الذي صدر في قضية Prosecutor v. Tadic على أنّه «من الواضح أنّ السكان المستهدفين في جريمة ضدّ الإنسانية يجب أن يغلب عليهم الطابع المدني، فوجود بعض العناصر غير المدنيين بينهم لا يغيّر من طابع السكان.» (Prosecutor v. Tadic (1997) (الفقرة 638، راجع أيضاً الفقرة 643).

246 مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتّحدة (2014 ب).

247 الشبكة السورية لحقوق الإنسان (2014).

248 سجّل مركز توثيق الانتهاكات 23 حالة وفاة، بما فيها 19 طفلاً وشباباً وراهقان وفتاتان مراهقتان، في حين سجّل المعهد السوري للعدالة 21 حالة وفاة.

UN Human Rights Council (2014c), 12 249.

250 منظمة "هيومن رايتس ووتش" (2016 و).

Al-Khalidi (2016) 251.

الأشخاص الذين كانوا في المستشفى وتعدّرت عليهم رؤية ما في الخارج. إنّ الغارة وقعت بالقرب من المستشفى. ولكنّهم لم يروا موقعها بالتحديد. وقد تدمّرت المدرسة التي كانت متضرّرة أساساً. وبعد الضربة الأولى. ذهب الموظّفون الطّبّيون في مستشفى القدس لإجلاء الجرحى ونقلهم إلى المستشفى من أجل العناية الطبية. وسمع أحد الموظّفين في مستشفى القدس. الذي كان في مقر إقامة الموظفين على بعد بضعة مبانٍ من المستشفى. القصف وأسرع إلى المستشفى. وبعد مغادرة الموظّف مقر الإقامة بقليل. ضرب المقرّ بالغارة الجوية الثانية.²⁵²

المدارس في عنجارة (مدرسة عنجارة). في إحدى ضواحي غرب حلب (11 كانون الثاني/يناير 2016)²⁵³

تقع قرية عنجارة في ريف حلب. على بعد حوالي 16 كلم شمال غربي حلب. وقد سُنتت عشرات الهجمات على هذه القرية في صباح 11 كانون الثاني/يناير 2016. وذلك خلال ثلاث غارات جوية متتالية على الأقل.²⁵⁴ وقد نُفذ الهجوم على المدرسة في وقت مبكر من النهار. عند حوالي الساعة الثامنة صباحاً – أي في وقت الدوام المدرسي – ومن المعروف جيّداً أنّ الصفوف في سوريا تنعقد خمس مرّات في الأسبوع. من الأحد إلى الخميس. أمّا دوام الدراسة فهو من الساعة 7:30 صباحاً لغاية الساعة 12:30 ظهراً بالنسبة إلى الصفوف الصباحية. ومن الساعة 12:30 ظهراً لغاية الساعة 4:30 بعد الظهر بالنسبة إلى الصفوف المسائية. وقد تعرّضت المدارس للقصف بينما كان الطلاب يجرون امتحاناتهم الفصلية.²⁵⁵

بعد هذا الهجوم. سجّل كلّ من مركز توثيق الانتهاكات في سوريا والمعهد السوري للعدالة مقتل 20 مدنيًا (هم 19 طفلاً وأستاذًا) نتيجة الغارات الجوية. فيما سجّل آخرون وقوع عدد أكبر من الخسائر. بلغت 35 شخصًا. من بينهم 17 طفلاً.²⁵⁶ وتشير بعض التقارير الإخبارية إلى «مقتل 35 طفلاً».²⁵⁷ من بينهم عددٌ من الأطفال الذين ينتمون إلى عائلات نازحة داخليًا ويرتادون تلك المدرسة. كذلك. تضرّرت المنازل المجاورة في هذا الهجوم.

وتعدّ قرية عنجارة صغيرةً. وعلى خلاف الهجمات الرّمزية الأخرى التي ينظرُ فيها هذا التقرير. تقع هذه المدرسة بعيداً عن المدن المكتظة بالسكان. علماً أنّ حلب هي أقرب المدن إليها. وتوضح صور الأقمار الصناعية حجم هذه القرية وتبيّن مُحيطها السّكني.

وبناء على الأدلة التي جمعتها المنظمات المشاركة في هذا المشروع. يبدو أنّ استهداف المدارس كان متعمّداً أو أنّه شكّل جزءاً من هجوم واسع النطاق ومنهجي ومفرط إلى حدّ أنّه اتخذ طابعاً عشوائياً.

وتشير تقارير عدّة إلى أنّ ثلاث مدارس قد تعرّضت للقصف في ذلك اليوم. وعلى ما يبدو. فإنّ المدارس كانت تقع في مجمع كبير يمتد على منطقة واسعة تقع على سفح تلة. ويبين



الصورة: صورة من القمر الصناعي تُبيّن صغر حجم قرية عنجارة وانعزالها الجغرافي عن مُحيطها. المصدر (Google Maps)

252 Médecins Sans Frontières (2016)

253 إنّ المعلومات الواردة في دراسة الحالة هذه مصدرها المعهد السوري للعدالة والشبكة السورية لحقوق الإنسان ومركز توثيق الانتهاكات في سوريا. ما لم يُسّتر صراحةً إلى غير ذلك.

254 مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة (2016 أ). 17. ورد في التقرير: "وأُسفرت الهجمات الجوية التي قامت بها القوات الموالية للحكومة عن مقتل المئات من الأطفال في مناطق تسيطر عليها المعارضة. ففي 11 كانون الثاني/يناير. أسفرت غارة جوية عن مقتل ما لا يقل عن 11 طفلاً تتراوح أعمارهم بين 6 سنوات و12 سنة في مدرسة في عنجارة بحلب."

255 الطائرات الروسية ترتكب مجزرة في قرية عنجارة في ريف حلب الغربي. مستهدفة المدارس (2016).

256 المعلومات الواردة أعلاه مُستقاة من المنظمات المشاركتين في إعداد التقرير وهما المعهد السوري للعدالة ومركز توثيق الانتهاكات في سوريا. راجع أيضاً. شبكة شام الإخبارية (2016).

257 Reals (2016)

مقطع فيديو للمباني المتضررة أنّها كانت تبعد كثيراً الواحدة عن الأخرى. لذا، يبدو أنّ الطائرات الحربية كانت بحاجة إلى استخدام أسلحة دقيقة أو إلى إلقاء القنابل بشكل عشوائي لكي تصيب المدارس الثلاث.

وتشير تقارير شهود عيان إلى احتمال استخدام القذائف الموجهة في هذا الهجوم. ويُحتمل أن تكون القوات الجوية الروسية قد استهدفت المدارس بشكل خاص بهدف دعم مهمتها المتمثلة باستهداف البنى التحتية «لحدّ من قدرة المجموعات الإرهابية القتالية»²⁵⁸ وجعل المناطق غير صالحة للسكن.

ويبدو أنّ الهجمات كانت جزءاً من حملة جوية شنتها القوات الروسية على حلب ومناطق في الشمال مثل عِنجارة. ويُزعم أنّ هذه الحملة قد أُلحقت أضراراً بالمدارس في الأتارب وحور وكفر داعل وكفر نايا ومنغ والعسدس أو دمّرتها.²⁵⁹ هذا وقد أُفيد أنّ الطائرات الروسية نفّذت، في صباح يوم الهجمات، أكثر من 50 غارة على قرى كفرناها وخان العسل وكفرهوم والشيوخ علي ومعارة الأرتيق وكفر حمرة في المنطقة الواقعة غرب حلب.²⁶⁰ ونقلت وكالات أنباء روسية عن المسؤول في وزارة الدفاع الجنرال سيرغي رودسكوي قوله إنّ من بين الأهداف المستهدفة في صباح ذلك الإثنين بنى تحتية نفطية ومعدات عسكرية ومقاتلين تحت إمرة جماعات متشدّدة مسلّحة.²⁶¹

وتزامنت هذه الهجمات مع محادثات حول اتفاق لوقف الأعمال العدائية. وإصدار قرار لمجلس الأمن يدين الهجمات على المدنيين.²⁶² ومفاوضات بشأن السلام.²⁶³ وبعد هجمات المقاتلين الروسين على هذه المدارس، أدانت المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (الإيسيسكو) مقتل الأطفال والمعلمين في الغارة الجوية. ودعت الأمم المتحدة ومجلس الأمن إلى إدانة القصف والتدخل من أجل منع القوات الروسية من تنفيذ المزيد من الهجمات على المدنيين والتجمعات السكنية في سوريا.²⁶⁴ وقال المتحدث باسم أمين عام الأمم المتحدة ستيفان دوجتريك إنّ الهجمات الأخيرة على المدارس والمرافق الطبية تدعو إلى القلق الشديد. مضيفاً أنّ تلك الهجمات تشكّل انتهاكاً لحقوق الإنسان.²⁶⁵

وبالرغم من الخسائر الفادحة التي نتجت عن هذه الهجمات، نفت روسيا إلقاءها القنابل على المدنيين. كذلك، أكّدت مديرة دائرة الصحافة والإعلام في وزارة الخارجية الروسية ماريا زاخاروفا. ردّاً على دعوة من وزير الخارجية الفرنسي لوران فابيوس إلى وقف إلقاء القنابل على المدنيين. أنّ «روسيا لا تقوم بعمليات ضدّ المدنيين»²⁶⁶ وأدعت روسيا أنّ «طائرات القوات الجوية الخاصة بها نفّذت 311 جولة قتالية في سوريا وشنت هجمات على 1,097 «هدفاً إرهابياً»... منذ بداية هذا العام.» وبالرغم من توصل الولايات المتحدة وروسيا إلى اتفاق بالوساطة لوقف إطلاق النار جزئياً في شباط/فبراير 2016 خلال محادثات ميونخ، فلم يمرّ وقت طويل²⁶⁷ حتّى شنت أكثر من 14 غارة جوية على مدرستين ومستشفى في دير العصافير في ريف دمشق في 31 آذار/مارس 2016.²⁶⁸

وتستدعي سلسلة الهجمات هذه ووقائع الهجوم في عِنجارة المزيد من التحقيقات. إذ إنّ هجومًا بهذا الحجم ضدّ ثلاث مدارس في منطقة ريفية يبدو مفرطاً. بل أسوأ من ذلك، فهو يبدو متعمّداً. لذلك، سيكون من الضروري أن تحدد هذه التحقيقات إن كانّ المهاجمون تعاملوا مع المنطقة كلّها ومدارسها على أنّها «هدف عسكري واحد»، بدلاً من ضبط الهجمات لضرب «أهداف عسكرية متباعدة ومتمايزة بوضوح» هناك.²⁶⁹

258 Ministry of Defence of the Russian Federation (2016).

259 شبكة رصد سوريا (2016).

260 زمان الوصل (2016).

261 عرب نيوز (2016).

262 في 18 كانون الأول/ديسمبر 2015، طالب قرار مجلس الأمن 2254 "الأطراف كلها بالتوقف الفوري عن شن أية هجمات بحق المدنيين والأهداف المدنية بما في ذلك الهجمات على المنشآت الطبية والكادر الطبي وبالتوقف عن أي استخدام عشوائي للأسلحة بما في ذلك القصف والقصف الجوي." مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (2015).

263 في تشرين الثاني/نوفمبر 2015، اجتمعت المجموعة الدولية لدعم سوريا في فيينا لمناقشة كيفية إنهاء النزاع السوري. وقد اتفقت المجموعة على دعم كافة الجهود الرامية إلى تنفيذ وقف لإطلاق النار على الصعيد الوطني وخارطة الطريق من أجل السلام في بيان جنيف 2012 (UN Department of Political Affairs, 2015).

264 المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (2016).

265 وكالة الأناضول (2016).

266 أخبار 24 (2016).

267 الجزيرة (2016 ج).

268 الشبكة السورية لحقوق الإنسان (2015).

269 هنكرنس ودوزالد-بك (2005 أ)، القاعدة 13.

مدرسة سعد الأنصاري، حلب (12 نيسان/أبريل 2015)²⁷⁰

في وقت متأخر من صباح يوم الأحد في 12 نيسان/أبريل 2015، سُئِنَ هجوم من الجوّ على مدرسة سعد الأنصاري، بينما كان بعض الأطفال يلعبون «بسلام في ساحة المدرسة»،²⁷¹ التي كانت تأوي 431 طالبًا و47 أستاذًا.²⁷² ووفقًا للمصادر، أدّى الانفجار إلى مقتل ما بين 9 أو 10 أشخاص، من بينهم 3 معلّمين و5 أطفال.²⁷³ وكان بعض القتلى أطفالًا ينتمون إلى عائلات نازحة ويرتادون تلك المدرسة.²⁷⁴ ويبين شريط فيديو من المرصد السوري لحقوق الإنسان أثار الهجمات المروعة.²⁷⁵

بناءً على عددٍ من الشهادات والصور المتعلّقة ببقايا الصواريخ التي تمّ جمعها بعد الهجوم، خلّصت الفرق الميدانية إلى أنّ الهجوم نُفِذَ عبر صاروخ موجه حمّله الطائرات الحربية الحكومية.²⁷⁶ هذا وقد تعرّض مبنى سكني للقصف أيضًا خلال الهجوم.²⁷⁷ ويثير تعرّض المنشآت المدنية – مثل المدرسة والمجمّع السكني – للقصف تساؤلات في شأن درجة العناية المتّخذة لدى التخطيط للهجوم وتنفيذه. فتصويب أسلحة موجهة على المدرسة أو على منطقة في مُحاذاتها يُعتبر بالحد الأدنى قصفًا متهورًا وعشوائيًا.

بناءً على المعطيات المعلومة، يُرجّح أن تكون القوات السورية قد شنّت الهجوم، لا قوات المعارضة. وقد نُفِذَ الهجوم بعد يوم واحد من المعارك التي وقعت بين الحكومة وقوات المعارضة في شمال المدينة. ويُزعم أنّ مقاتلين غير محدّدين من المعارضة كانوا يقصفون حي السليمانية الواقع تحت سيطرة الحكومة.²⁷⁸

باب شرقي، دمشق (11 تشرين الثاني/نوفمبر 2013)²⁷⁹

في أواسط تشرين الثاني/نوفمبر 2013، تسبّب هجوم شنّته المعارضة المسلّحة في إلحاق أضرار بمدرسة القديس يوحنا الدمشقي في ضاحية القصاع الواقعة تحت سيطرة القوات الحكومية، وفي إصابة حافلة مدرسية مركونة أمام مدرسة الرسالة الخاصّة على بعد حوالي 3.5 كلم، وقُتل 9 تلاميذ في تلك الهجمات²⁸⁰ وتعرّض حوالي 17 طفلًا لإصابات.²⁸¹

وقد نُسبت هذه الهجمات إلى قوات المعارضة، التي يبدو أنّها كانت تقصف أحياء مدنية بشكل عشوائي.²⁸² فالأسلحة المستخدمة في هذه الهجمات – أي قذائف الهاون – هي بطبيعتها غير دقيقة، ولكنّها تبقى السلاح الأساسي الذي يستخدمه الكثير من جماعات المعارضة.²⁸³ مع ذلك، يبدو أنّ عملية إطلاق هذه القذائف على أحياء مكتظة بالسكان هي عشوائية بطبيعتها. وقد حظي هذا الهجوم بتغطية إعلامية واسعة.²⁸⁴ وأدرج في تقارير لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية.²⁸⁵

ويُعتبر هذا الهجوم على الحافلة المدرسية واحدًا من بين مجموعة من الهجمات المؤثّقة على المدارس والجامعات والحافلات المدرسية في هذه المنطقة في الفترة نفسها تقريبًا.²⁸⁶ وكانت هذه المنطقة من دمشق تتعرّض إلى هجمات من قبل جماعات معارضة للحكومة في الفترة نفسها التي وقع فيها الهجوم على الحافلة المدرسية. فقد تعرّض عدد من المدارس للقصف على مدى ثلاثة

270 إنّ المعلومات الواردة في دراسة الحالة هذه مصدرها المعهد السوري للعدالة والشبكة السورية لحقوق الإنسان ومركز توثيق الانتهاكات في سوريا، ما لم يُشر صراحةً إلى غير ذلك.

271 People in need (2015)

272 People in need (2015)

273 People in need (2015)

274 من قاعدة بيانات المعهد السوري للعدالة.

275 Syrian Observatory for Human Rights (2015). "محافظة حلب: وثّق المرصد السوري لحقوق الإنسان مقتل 9 مدنيين (من بينهم 5 أطفال وامرأتان) في غارات جوية استهدفت

مدرسة جميل قباني في حي الأنصاري، ومن المتوقع أن يرتفع عدد القتلى بسبب وجود جرحى في حالات خطيرة، وأدى القصف الجوي إلى مقتل طفل وتعرّض الآخرين لإصابات في حي الشيخ خضر، كذلك، استهدفت طائرات النظام الحربية أحياء البياضة وهنانو السكنية."

276 Perry (2015)

277 Adams (2015)

278 Cafarella, Kozak and the Institute for the Study of War Syria Project (2015)

279 باب توما هو حي مجاور، ويُشار أحيانًا إلى هذا الهجوم على أنّه وقع هناك بدلاً من باب شرقي.

280 UNICEF (2013a)

281 منظمة "هيومن رايتس ووتش" (2015 ب).

282 راجع مثلاً: McDonnell (2015b): Al-Thawra (2013).

283 عادةً ما تتألف قذائف الهاون تما يزيد قليلاً عن برميل صغير وإبرة رمي لإطلاق القنابل في مسارات عالية، ويمكن توجيهها إلى حدّ ما، ولكن دقتها تعتمد على أمور مثل خط الطيران والمسار

الخطارين وارتفاع الهدف، وتأثير الرياح، ويجب على فريق العمل المختصّ بقذائف الهاون عادةً أن يعدّل التصويب عن طريق عمليات التجربة والخطأ، أي إطلاق القذائف أولاً ورؤية أين تقع ثمّ المحاولة مجدداً.

284 (Syrian Observatory for Human Rights (2013)

285 مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة (2014 أ). الفقرة 101.

286 من بين الهجمات الأخرى التي نُفِذت في تلك الفترة، الهجوم على مدرسة عائشة الصديقة في حي الميدان في دمشق في 6 تشرين الثاني/نوفمبر 2013 (UNICEF, 2013a).

أسابيع: في 22 تشرين الأول/أكتوبر سقطت قذائف على مدرستين - هما مدرسة فايز سعيد ومدرسة نزيه مندر - في جرمانا في ريف دمشق. وأصاب 14 شخصًا. وفي 6 تشرين الثاني/نوفمبر أصابت قذيفة مدرسة عائشة في حي الميدان في دمشق. وأدت إلى مقتل 4 أشخاص. وقد عبّرت منظمة اليونيسيف آنذاك عن استنكارها الشديد لهذه الهجمات.²⁸⁷ في حين وصف بعض الجهات تلك الهجمات بأنها ردّ انتقامي على هجمات الحكومة التي وقعت قبل أسبوع.²⁸⁸ واعتقد بعض الجهات الأخرى أنّ الأحياء المسيحية دون سواها هي التي قصّدت في الهجمات.²⁸⁹

وقد أفيّد بأنّ الحافلة ومدرسة الرسالة تبعدان مسافة قصيرة عن باب شرقي. حيث تُقام عادة نقطة تفتيش أمنية تابعة لقوات الدفاع الوطني.²⁹⁰ ولكنّ موقع نقطة التفتيش لا يمنع المقاتلين من القيام بكلّ ما في طاقتهم لتجنّب الخسائر في أرواح المدنيين أو الأضرار في الأعيان المدنية أو الحدّ منها. بما في ذلك اختيار أساليب الهجوم ووسائله المناسبة.

مدرسة الكمال الخاصة، حلب (27 تشرين الأول/أكتوبر 2014)²⁹¹

في 27 تشرين الأول/أكتوبر 2014، شنّت الجماعات المسلّحة غير الحكومية هجومًا على مدرسة الكمال في حي الحمدانية في حلب. وهي مدرسة خاصّة تقدّم خدمات التعليم حتّى الصفّ التاسع.²⁹² وتشير المصادر إلى أنّ الهجوم نُفذ في الصباح وأنّه تمّ استخدام أربع قذائف صاروخية. أصابت واحدة منها المدرسة.²⁹³ وأبلغت اللجنة السورية لحقوق الإنسان عن استخدام صاروخ غراد في الهجوم.²⁹⁴ وقد استُهدف أيضًا في اليوم نفسه بعض المنازل المجاورة ومركز جامعة إيبلا.²⁹⁵

وقد أفادت منظمة العفو الدولية بأنّه من المرجّح أن يكون «جيش المجاهدين»، وهو فصيل جهادي تشكّل لمواجهة كلّ من تنظيم الدولة الإسلامية والنظام.²⁹⁶ قد شنّ الهجوم.²⁹⁷ وتختلف المعلومات حول عدد الضحايا بعض الشيء. ولكن، من المؤكّد أنّ أربعة أطفال على الأقلّ كانوا في عديد القتلى. وقد نُشر شريط فيديو على الإنترنت في ذلك اليوم يُظهر أنّ مجموعات غير حكومية كانت مسؤولة عن الهجوم. ولكن من الضروري إجراء المزيد من التحقيقات للتحديد من صحّة ذلك. وبحسب منظمة العفو الدولية، بيّن الفيديو إطلاق قذائف صاروخية من استاد الحمدانية. على ما يبدو باتجاه أكاديمية الأسد للهندسة العسكرية.

وفي وقت الهجمات، كانت القوات الحكومية حُرّز تقدّمًا عبر استعادة مناطق من المدينة والسيطرة على خطوط الإمداد الرئيسة إلى المدينة.²⁹⁸ وتوضّح الأرقام المتوفرة من المعهد السوري للعدالة حدّة القتال في حلب في ذلك الوقت.²⁹⁹

UNICEF (2013a) 287

Associated Press (2013) 288

Erlich (2013) 289

290 منظمة "هيومن رايتس ووتش" (2015 ب).

291 إنّ المعلومات الواردة في دراسة الحالة هذه مصدرها المعهد السوري للعدالة والشبكة السورية لحقوق الإنسان ومركز توثيق الانتهاكات في سوريا. ما لم يُنصّر صراحةً إلى غير ذلك.

292 راجع: https://www.facebook.com/pg/alkamalprivateschool/about/?ref=page_internal

293 منظمة العفو الدولية (2015): 37 (Qaddour 2014).

294 اللجنة السورية لحقوق الإنسان (2015).

295 خت الجهر (2014).

Lund (2014) 296

297 منظمة العفو الدولية (2015): 37..

Perry and Holmes (2014) 298

299 المعهد السوري للعدالة (2014).

الرّسم البياني 6.2: الهجمات على حلب خلال تشرين الأوّل / أكتوبر 2014

العدد الإجمالي	الأسلحة المستخدمة في القصف:
182 برمبلاً متفجراً	البراميل المتفجرة الملقاة من المروحيات
برميل متفجّر واحد	البراميل المتفجرة المتضمّنة غاز الكلورين الملقاة من المروحيات
187 صاروخاً	صاروخ جو-أرض
/ صاروخ	صاروخ أرض-أرض (بعيد المدى)
4 صواريخ	صاروخ أرض-أرض (قريب المدى)
3 قنابل	قنابل عنقودية
العدد الإجمالي	الأماكن المستهدفة
138	المناطق السكنية
24	المناطق العسكرية
2	المناطق الصناعية
6	المناطق الزراعية
1	الأماكن الأثرية
/	المستشفيات
2	المدارس
1	الجامعات
1	المساجد
/	الكنائس
3	الأسواق العامة
1	مراكز الخدمات المدنية
1	الخابز
العدد الإجمالي	الخسائر البشرية
96	عدد الضحايا الإجمالي
29	الأطفال
11	النساء
2	الأشخاص المسلّحون
/	المراسلون الصحفيون
2	الأطباء والمرضات ورجال الإسعافات الأولية والصيدالة
1	الموظفون في مجال المساعدة الإنسانية والخدمات المدنية

المصدر: المعهد السوري للعدالة

تبين هذه الحالة، التي تتشابهُ والهجمات الأخرى التي تشنّها المعارضة، أنّ الهجمات المنفّذة عن طريق استخدام أسلحة غير دقيقة، بما في ذلك الصواريخ المطلقة من مسافة بعيدة، قد تكون عشوائية.

مدرسة محمد ناصر عشعوش، الغوطة الشرقية، على مشارف دمشق (31 تشرين الأول / أكتوبر 2017)

على الرغم من شجب الجهات الدولية للهجمات على المدارس والمدنيين، استمرّت هذه الهجمات طوال العام 2017، وكانت لا تزال مستمرّة خلال إعداد هذا التقرير في أوائل العام 2018. فعلى سبيل المثال، في صباح 31 تشرين الأول / أكتوبر 2017، نُقذ هجوم على مدرسة محمد ناصر عشعوش الابتدائية في بلدة جسرين في الغوطة الشرقية، وهي إحدى ضواحي العاصمة الواقعة في ريف دمشق.

وقد سقطت القذائف أمام بوابة المدرسة، وقتلت 6 تلاميذ ورجلاً كان يبيع الحلويات. واستنتجت الشبكة السورية لحقوق الإنسان أنّ المدرسة صُربت بقذائف مدفعية أطلقتها القوات الحكومية.³⁰⁰

وأشار بعض التقارير إلى أنّ القصف وقع بعد 24 ساعة من وصول قافلة المساعدات الإنسانية المنشودة منذ فترة طويلة إلى المنطقة. وكانت الغوطة الشرقية محاصرة وخاضعة لقيود منهكة مفروضة على دخول الأساسيات مثل الأطعمة والأدوية والإمدادات الإنسانية لمعظم الفترة التي تلت نيسان / أبريل 2013.³⁰¹ ولكن، خلال ربيع وصيف عام 2017، وكجزء من آلية صنع السلام المتفق عليها خلال محادثات أستانة.³⁰² اعتُبرت الغوطة الشرقية واحدةً من مناطق خفض التصعيد الأربع، حيث كان من المفترض خفض حدّة الهجمات.³⁰³ وقد أفادت جهات معنية أنّه، في وقت الهجوم، كانت المساعدات لا تزال في مراكز التخزين ولم تُوزع بعد.³⁰⁴

وعلى الرغم من إعلان مناطق خفض التصعيد، استمرّت الهجمات، بما في ذلك الهجمات على المدارس. وقد أُفيد عن أنّ الهجوم ضدّ مدرسة ناصر عشعوش في بلدة جسرين تزامن مع نهاية الدوام الرسمي، أي بينما كان التلاميذ يغادرون المدرسة.³⁰⁵ وأكّدت روايات عدد كبير من الشهود العيان هذا الخبر، من بينها رواية أحد السكان المحليين التي نقلتها منظمة «سوريون من أجل الحقيقة والعدالة» وجاء فيها:

«سقطت قذيفة أمام باب المدرسة بينما كان الطلاب يغادرون إلى منازلهم، وتناهى إلى مسامعنا صوت القذيفة وهو يدوي عالٍ، ثم تلاه صوت الأطفال وهم يصرخون ويأتون. أذكر تمامًا كيف كان الأطفال يركضون مذعورين في كل اتجاه، فبعضهم تعرض لإصابات بالغة، وبعضهم فقد حياته. لقد كان المشهد مروّعاً، فأشلاء الأطفال تناثرت في كل مكان، وكل ما أذكره أنني حاولت إسعاف ما أمكن لي من الأطفال بمساعدة بعض جيران الحي، ومن ثم تم نقل جميع الأطفال إلى المشافي، إلا أنه وبسبب منع النظام السوري إدخال المحرقات إلى الغوطة الشرقية، تأخرت سيارات الإسعاف في القدوم إلينا.»³⁰⁶

وأظهرت الأدلة التي جمعتها المنظمات المشاركة في هذا المشروع، أنّ أضراراً جسيمة قد لحقت بالمبنى والسياح ومواد الكسوة.³⁰⁷

وكانت البلدة، في وقت الهجوم، تخضع لسيطرة فصائل المعارضة المسلّحة، وأغلب الظنّ أنها «جيش الإسلام». ومنذ ذلك الوقت، استمرّت الهجمات وتصاعدت ضدّ الغوطة الشرقية، فقد سجّلت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مقتل 329 مدنيًا بينهم 79 طفلًا في الغوطة الشرقية في الفترة الممتدة بين 14 تشرين الثاني / نوفمبر 2017 و 11 كانون الثاني / يناير 2018.³⁰⁸ وتضمّنت الهجمات على المرافق المدنية الأساسية أربعة هجمات على المدارس.

300 الشبكة السورية لحقوق الإنسان (2017 هـ).

301 Lund (2017).

302 "إن نقاط الاتفاق الأساسية موجودة في بيان مشترك صادر عن الدول "الضامنة" (Ministry of Foreign Affairs of the Russian Federation, 2017).

303 وقعت روسيا وتركيا وإيران على مذكرة تفاهم لإنشاء مناطق خفض التصعيد في 4 أيار / مايو 2017. راجع: Barnard and Gladstone (2017).

304 Syrian Observatory for Human Rights (2017).

305 سُوريّون من أجل الحقيقة والعدالة (2017).

306 سُوريّون من أجل الحقيقة والعدالة (2017).

307 الشبكة السورية لحقوق الإنسان (2017 ب).

308 الشبكة السورية لحقوق الإنسان (2018 ب).

الفصل السابع: الآثار: كيف تؤثر الهجمات على المدارس في حيوات السوريين

في إطار هذا المشروع، تولت المنظمات الأربع التي تشكل الفريق المعني بالآثار إجراء مقابلات ونقاشات مجموعات تركيز وجهاً لوجه مع التلاميذ وأهاليهم والمعلمين والموظفين الإداريين في المدرسة والأعضاء في المجالس المحلية، وذلك سعياً إلى التحقيق في الموضوع والإحاطةً كاملاً بتأثير الهجمات على التلاميذ والمجتمعات³⁰⁹ وقد استخلصت معظم التحليلات في هذا القسم المتعلقة بالآثار الأوسع نطاقاً المترتبة عن الهجمات على المدارس في حيوات الأفراد السوريين والمجتمعات السورية من هذه المقابلات ونقاشات مجموعات التركيز التي تم جمعها. علمًا أنّ بعض النتائج قد دُعِمَ بمصادر أولية أو ثانوية جُمِعَت في إطار مراجعة المنشورات المتاحة.

ولم يتم التطرق، بالضرورة، في المقابلات ونقاشات مجموعات التركيز إلى بعض المواضيع الواردة أدناه، ولعلّ السبب في ذلك يعود إلى محدودية العينة المختارة ونوع التجارب التي يجري التحقيق فيها. إلا أنّ فريق العمل اعتبر المواضيع هذه مهمة وشائعة بما فيه الكفاية لتدرج في هذا التقرير في جميع الأحوال. فعلى سبيل المثال، معظم المشاركين في المقابلات والنقاشات ما زالوا داخل سوريا، ولذلك لم ترد بالضرورة الآثار الشائعة في صفوف اللاجئين. بالإضافة إلى ذلك، لم تُذكر في المقابلات ونقاشات مجموعات التركيز مسألة المناهج المدرسية، ولكنها مذكورة أدناه بسبب أهميتها بالنسبة إلى مستقبل الأطفال السوريين نظراً إلى أن المنهج الدراسي قد استُخدم تاريخياً في سوريا كأداة للإعلاء من شأن الحكومة وتعزيز منظار طائفي معين. هذا وتعتبر المنظمات المشاركة في هذا التقرير على قدر عالٍ من الأهمية، وذلك لجهة قدراتها المؤسسية بالعمل مع العائلات والمجتمعات داخل سوريا وخارجها وكذلك لجهة تجارب أعضاء المنظمات على اعتبارهم سوريين متأثرين مباشرة بالنزاع.

الحالات

تقدّم الفقرات التالية لمحة عن الحياة في المناطق الثلاث التي أجريت فيها المقابلات ونقاشات مجموعات التركيز تشكّل أساس التحليلات الواردة في هذا القسم. وتصف الفقرات التالية الوضع كما كان عليه في ثلاث مناطق – بلدة حاس في إدلب؛ ومدينة دوما في ريف دمشق؛ وبلدة الأتارب في حلب – قبل الهجوم الذي تعرّض له المشاركون في المقابلات ومجموعات التركيز. وتعطي تفاصيل إضافية عن كلّ هجوم. وقد استخلصت المعلومات عن كلّ هجوم بشكل أساسي من المقابلات ومن نقاشات أخرى مع الممثلين عن المجالس المحلية من المناطق الثلاث. وقد استُمدّت بعض المعلومات الإضافية من مقابلات أخرى مع المعلمين والأهالي. وعليه، فإنّ المعلومات الواردة تمثل نظرة أفراد المجتمع إلى مدينتهم. وفي الحالات التي استُخدمت فيها مصادر ثانوية لتدعيم المعلومات، تمّت الإشارة إلى ذلك بوضوح.

حاس، إدلب³¹⁰

تقع بلدة حاس في شمال غرب سوريا في محافظة إدلب، ويبلغ عدد سكانها حوالي 23,000 شخص، بالإضافة إلى 5,000 شخص نازح، وبحسب أعضاء المجلس المحلي الذين أجريت معهم المقابلات، كان المجتمع متقبلاً جداً لتدفقات الأشخاص النازحين.

309 المنظمات الأربع هي دولتي، والنساء الآن من أجل التنمية، ونقطة البداية، واليوم التالي. يمكن الاطلاع على الفصل الثاني للحصول على مزيدٍ من التفاصيل حول كيفية اختيار المشاركين والمنهجية المتبعة.

310 تم استقاء جميع المعلومات الأساسية حول حاس من المقابلات التي أجريت هناك مع أعضاء في المجلس المحلي في 15 آب/أغسطس 2017.

عن طريق تقديم الدعم الإنساني لهم بحسب ما تقتضيه الحاجة وتوفير فرص العمل للذين يملكون المهارات التقنية المنشودة. وفي فترة إجراء المقابلات وإعداد هذا التقرير، كانت المنطقة تُعتبرُ آمنةً نسبيًا مقارنةً بفترات عدم الاستقرار في السابق. ولكن، في طبيعة الحال، يمكن أن ينقلب الوضعُ هذا في غضون بضعة ثوانٍ. وبالرغم من الأمان النسبي الذي تنعمُ به البلدة، ما زالت تُسجَلُ فيها حالات متكررة من الخطف والقتل والاعتقال والتوقيف التعسفي والسرقه.

قبل النزاع، كان الحصول على التعليم في المنطقة مرتفع؛ كما كان من السهل على التلاميذ الذهاب إلى مدارسهم. ولكن مع الأسف، بدأت الأوضاع بالتراجع بعد بدء النزاع. وازداد التدهور بعدما استهدفت البلدة بغارات جوية في العام 2016. ويقول أعضاء المجلس إنّ المدارس اليوم تواجه صعوبات متنوّعة، من بينها التعامل مع الصدمة التي يعانيها التلاميذ والمعلّمون بعد الغارات الجوية والهجمات الأخرى على البلدة. كذلك، يجد التلاميذ صعوبة أكبر في الذهاب إلى مدارسهم وسط الهجمات المتكررة وحالات الخطف. بالإضافة إلى ذلك، جُد المدارس أيضًا صعوبات في طباعة الكتب الدراسية وفي تجهيز الصفوف والمباني.

وتذكّرُ الشهاديات التي تمّ جمعها هجومًا وقع في 26 تشرين الأول/أكتوبر 2016، عندما هاجمت طائرتان عسكريتان 3 مدارس تقع ضمن مجتمّع يضمّ مدارس أخرى في البلدة، ويُعتبر هذا الهجوم من بين الحالات الرمزية السبع التي سبق أن ذُكرت أعلاه (راجع «الهجمات على حاس» أعلاه للمزيد من المعلومات).

دوما، ريف دمشق³¹¹

تقع مدينة دوما في شمال غرب العاصمة دمشق في محافظة ريف دمشق. ويحيط بها عدد من القرى والبلدات، التي تتبع إداريًا إلى مدينة دوما. وفي أوائل العام 2018، كان عدد سكان دوما قد بلغ حوالي 134,000 شخص. ويضمّ هذا العدد المقيمين منذ فترة طويلة ومئات النازحين داخليًا من القرى والمناطق المجاورة في الغوطة الشرقية، ويُفرض على مدينة دوما، على غرار المدن الأخرى في الغوطة الشرقية، حصار مستمر منذ العام 2013، وقد أُفيدَ عن عدد كبير من الوفيات والتعقيدات الطبية بسبب سوء التغذية. كذلك، تتعرّض المدينة للقصف الشديد الذي أدى إلى تدمير معظم المؤسسات العامة، بما في ذلك المستشفى المركزي الرئيس³¹² وإلى جعل 65 في المئة من المباني غير صالحة للسكن. وقد أدى الحصار المتواصل إلى المجاعة وسوء التغذية الواسع النطاق بين التلاميذ. ويؤدّي الحصار كذلك إلى عدم توقّر نظام نقل شغّال وانتفاء إمكانية الحصول على الكتب المدرسية والقرطاسية وغيرهما من اللوازم.

وقد شهدت دوما عدة موجات من النزوح الداخلي وخلال فترات النزوح القوية من المدينة، أقفلت معظم المرافق التعليمية أبوابها وأصبحت غير عاملة.

وعندما بدأ الحصار على الغوطة الشرقية في تشرين الأول/أكتوبر 2013، مُنع المعلّمون من مغادرة المنطقة للحصول على رواتبهم. واستمرّ هذا الوضع لغاية نيسان/أبريل 2014، حين سُمح لهم بالمغادرة مجددًا للحصول على رواتبهم وبصعوبة أيضًا. فقد خضع عدد كبير منهم للتحقيقات في فرع الخطيب الأمني واعتقل الكثير منهم. وفي العام 2015، تأسست مديرية التربية والتعليم في الغوطة الشرقية تحت سلطة الحكومة المؤقتة.

في العام 2017، بلغ العدد الإجمالي للتلاميذ الذين تتراوح أعمارهم بين 6 و18 سنة في المدارس 64,727 تلميذًا، وشكّلت التلميذات 53 في المئة من مجمل هذا العدد. وبحلول أوائل شهر شباط/فبراير 2018، بلغ عدد المدارس العاملة في المنطقة 153 مدرسة وعدد المدارس غير العاملة 15 مدرسة، ويتوقّر أيضًا مرفقان تعليميان للأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة، يلبّيان احتياجات حوالي 100 تلميذ. أمّا المعلّمون فبلغ عددهم 3,680 لكنّهم يفتقرون الخبرة، وبالأخص في المستوى الابتدائي حيث لم يخضع نصف المعلّمين لأي تدريب تربوي أو لا يملكون الشهادة المطلوبة، والجدير بالذكر أنّ الموظفين في المجال التعليمي هم من المقيمين في المنطقة، وتُستخدم الكتب المدرسية المتوفرة على شبكة الإنترنت عند الإمكان. إذ يستحيل الحصول على كتب مطبوعة.

311 تمّ استفتاء جميع المعلومات الأساسية حول دوما من مراسلات إلكترونية مع ممثّل عن المجلس المحلي من دوما في 6 شباط/فبراير 2018.

312 وفقًا لما أفادت به إدارة الإسكان في دوما.

وقد أطلقت المديرية عدة برامج تحفيزية لتشجيع التلاميذ على ارتياد المدارس. ومنها خيار المناهج المعجلة وبرامج توفير الغذاء والموارد للتلاميذ. وقد زادت هذه البرامج العدد الإجمالي للملتحقين بالمدارس من 45,000 في العام 2015 إلى العدد الحالي. لكن العديد من الطلاب يكافحون من أجل تحقيق النتائج المتوقعة. فعلى سبيل المثال. لا يزال العديد من الأطفال غير قادرين على القراءة والكتابة على الرغم من ترفّعهم إلى الصف الثالث الابتدائي.

كذلك. قصّرت المديرية اليوم الدراسي إلى حصص صباحية ومسائية. مدّة كلّ منها ثلاث ساعات ونصف الساعة. فألغيت صفوف الرياضة والرسم للتكيّف مع اليوم الدراسي الأقصر. وفي كلّ مرّة يشتدّ القصف فيها على المنطقة. تُغلق المدارس لبقية اليوم. في المقابل. إذا استمرّ القصف لفترة من الزمن وكانت كثافته متوسّطة ووتيرته متواصلة. فيختصر اليوم الدراسي في الصفوف الابتدائية لمدة 80 دقيقة للصف من الساعة 6:30 صباحًا لغاية الساعة 7:50 صباحًا ومن الساعة 8:00 صباحًا لغاية الساعة 9:20. ويكتمل طلاب المتوسّط والثانوي اليوم الدراسي الكامل في الصفوف الموجودة تحت الأرض.

في 12 كانون الأوّل/ديسمبر 2015. استهدفت سلسلة من الغارات بقيادة قوات النظام والقوات الروسية مدينة دوما في ريف دمشق عن طريق استخدام مجموعة من القذائف العنقودية والفراغية. وأصابت إحدى القذائف العنقودية مجمع المدارس في المدينة. المعروف ببساطة بـ«مدارس دوما». وقد نُفذت الغارة الجوية فورًا بعد تعليق الدروس في ذلك اليوم. أي عندما كان التلاميذ يغادرون المدارس. وتشير الشهادات من دوما الواردة في هذا التقرير إلى هذه الهجمات.

الأثارب، حلب³¹³

تقع بلدة الأثارب في القسم الغربي من محافظة حلب. قرب معبر باب الهوى الحدودي. وهي مركز ناحية في محافظة حلب. كما أنّها مكتظة بالسكان نسبةً لحجمها. إذ يبلغ عدد سكانها المقيمين حوالي 35,000 شخص. بالإضافة إلى 25,000 نازح. وقد شهدت الأثارب عدة هجمات منذ بداية النزاع في العام 2012. ولكنّ حدة الهجمات خفّت في فترات مختلفة. بحسب ديناميكيات النزاع. مع ذلك. يسود شعور بالتوتر في المنطقة بسبب القتال المستمرّ بين جماعات المعارضة المسلّحة وهيئة تحرير الشام. وهي مجموعة مرتبطة بتنظيم القاعدة. وبسبب الاحتجاز المستمرّ للناشطين السياسيين. وتضمّ البلدة مجلسًا محليًا فعليًا ينسّق مع وحدات الدفاع المحلية والمنظمات الإنسانية المتنوّعة لتوفير الخدمات الأساسية للمقيمين.

وتتضمّن الأثارب 11 مدرسة: مدرسة فتية. ومدرستان ثانويتان (واحدة للبنين وأخرى للبنات). ومدرسة إعدادية للبنات. و6 مدارس ابتدائية. ومدرسة للإيتام معروفة باسم مدرسة الإمام الشافعي. والمدارس مفتوحة نسبيًا أمام جميع التلاميذ في المنطقة. ولكن بعد الهجمات العديدة على المدارس. بلغت نسبة التسرب حوالي 30 في المئة. وقد تكرر ذكر هذه النسبة في المقابلات مع الممثلين عن المجالس المحلية والمعلّمين وموظّفين آخرين في المدارس. وتُعزى نسبة التسرب المرتفعة هذه جزئيًا إلى ترك الأطفال المدارس لإيجاد عمل للمساعدة في إعالة عائلاتهم وتوفير قوتها.

وقد أصيبت سائر المدارس في المنطقة بغارات جوية في فترات مختلفة. ونتيجة لذلك. توقّفت عدة مدارس عن العمل. وتجدر الإشارة إلى أنّ التدبير الوقائي الوحيد في البلدة هو مراقبة الحركة الجوية في المناطق المحيطة باستمرار وتحذير المدارس عندما يُصبح تنفيذ الغارة الجوية المحتملة وشيكًا. وذلك عن طريق استخدام اتصالات لاسلكية وصفارات إنذار موجودة في جميع أنحاء البلدة.

وتروي شهادات الأطفال والبالغين التي جُمعت في المنطقة تفاصيل الهجوم على مدرسة الإمام الشافعي في العام 2017. وتجدر الإشارة إلى أنّ تلك المدرسة تلبي احتياجات التلاميذ الذين فقدوا أحد والديهم أو كليهما وتتراوح أعمارهم بين 6 و12 سنة. وهي تتضمّن 12 صفًا للمستوى الابتدائي. أي من الصف الأوّل إلى الصف السادس. وقد تعرّضت هذه المدرسة للقصف في 5 آذار/مارس 2017 بين الساعة الثانية عشرة ظهرًا والساعة الثانية بعد الظهر. خلال دوام الدراسة.

313 تمّ استقاء جميع المعلومات في هذا القسم من مقابلة مع ممثّل عن المجلس المحلي في الأثارب في 17 آب/أغسطس 2017.

جربة الهجمات على المدارس: الذعر والفوضى وظاهرة الاعتياد على العنف

أثناء السعي إلى الحصول على شهادات على مختلف المشاركين حول تجاربهم في هجمات معيّنة على المدارس. اتضح أنه من الصعب استخلاص جربة عن العنف بمعزل عن الواقع أي العيش مع نزاع مسلح مستمرّ بات جزءاً من «الحياة اليومية». ومن السمات غير المتوقعة، التي تكررت في روايات مختلف المشاركين، الحديث عن حالة التأهب وذكر مختلف الطرق التي خضرت فيها المدارس والمجتمعات للهجمات قبل أن تُنفذ. أو تلك التي تأقلمت من خلالها المدارس والمجتمعات مع الهجمات بعد وقوعها. وبرز هذا التركيز على استراتيجيات التأهب والأمن لأنه يُظهر إلى أي مدى أصبح العنف طبيعياً. فبدلاً من التحدّث أولاً عن إنهاء العنف تماماً، أصبحت المجتمعات تتوقع تنفيذ المزيد من الهجمات. فتصبح أولويتها الأولى التخفيف من الأضرار والوفيات. ولا شك في أنه يمكن تفهّم ذلك من وجهة نظر المجتمعات. ولكنّه يعكس في نهاية المطاف فشل الجهات الوطنية والدولية في أخذ الإجراءات الفعالة لحماية المدارس والمدنيين الذين يتردّدون عليها. ومن بينهم الأطفال.



الصورة: رسمة لطالب مرمية على أرض الصف ومغطاة بالدماء في مدرسة عين جالوت بعد الهجوم. (المعهد السوري للعدالة)

ومن النقاط الأخرى التي برزت بوضوح أهمية التعليم في المجتمع السوري. فعلى الرغم من العنف الفظيع المحيط بها، تقوم المدارس والمجتمعات بكل ما في طاقتها للتأكد من حصول الأطفال على أفضل تعليم ممكن في ظلّ الوضع القائم - حينما وأينما أمكن. وقد أظهرت المدارس والمجتمعات قدرة على الابتكار والعمل الفعّال في إيجاد طرق لحماية التلاميذ والموظفين قدر الإمكان - وذلك عن طريق صياغة أنظمة معقّدة من الفرز والتواصل والتأهب في المدارس. وغالباً عبر إنشاء أنظمة بديلة للتعليم

قد توفّر درجة أعلى من الحماية للأطفال من الهجمات - في المنازل وفي أماكن تحت الأرض. وقد نفّذ كل ذلك لمواجهة الهجمات الدنيئة - التي غالباً ما اتخذت، في دراسات الحالات التي ينظرُ فيها هذا التقرير، شكل «الضربات المزدوجة» التي تهدف إلى التسبّب بقدر أكبر من الدمار.

تصوّر الخطر

من المواضيع الأساسية التي ظهرت في المقابلات ونقاشات مجموعات التركيز الأولية، كيفية تأثير تصوّر المجتمع للخطر المحتمل بتنفيذ غارة جوية أو للمخاطر المحتملة في منطقة معيّنة في تأهب هذا المجتمع واستعداده للاستجابة عندما تحدث تلك الغارة الجوية بالفعل. وقد جمعت الروايات من الأطفال والأهالي والمعلّمين والممثلين عن المجالس المحلية من مختلف المواقع الجغرافية. بما في ذلك المواقع التي تشهد درجات مختلفة من الأمان والخطر. وبالرغم من أنّ الهدف النهائي يجب أن يكون دائماً حماية المدارس من الهجمات من دون استثناء، يشيرُ الواقع القائم حتّى الآن إلى أنّ اختلاف التجارب والسياقات قد يكون عاملاً مفيداً جداً في إعداد التوصيات المتعلقة بالبروتوكولات والتدابير الأخرى التي يجب اعتمادها لمساعدة المدارس على تخفيف المخاطر عندما تحدث الهجمات.

فقبل الهجوم الواقع في تشرين الأول/أكتوبر 2016، شهدت منطقة حاس حليفاً دائماً للطيران فوق المدارس. ولكن من دون تنفيذ أي هجمات على المدارس؛ بل كانت الهجمات تُنفذ على أهداف قريبة خارج البلدة. وقد اعتاد الأطفال في حاس على رؤية الطائرات

المحلقة فوقهم وسماع صوتها من دون التحسب لحدوث غارة جوية محتملة. وبحسب الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات في المنطقة، كانت الصفوف تجري بشكل عادي، ولم يتعطل وقت اللعب. وكان الأطفال يسيرون إلى المدارس بمفردهم. الأمر الذي يعكس شعورًا بالأمان بين أعضاء المجتمع. فتقول نادين*... وهي طفلة في الصف الرابع تبلغ من العمر 10 سنوات: «أذهب إلى المدرسة كل يوم وأحب أصدقائي. وبالأخص [قريبتي]... قبل قدوم الطائرة، لم تكن نخاف وكان كل شيء طبيعيًا. كنّا نذهب [إلى المدرسة] ونعود من دون خوف.»³¹⁴ على نحو مماثل، تقول إنعام* زميلتها في الصف: «أذهب إلى المدرسة كل يوم مع شقيقتي وصديقتي... في السابق، عندما كانت تأتي الطائرة، لم تكن نخاف وكان كل شيء طبيعيًا. حتى إذا كنّا نلعب، لم نتوقف عن اللعب. وإذا كنّا في الصف، كان الأمر طبيعيًا... لم نتوقع أبدًا أن نقصف. كنّا نشعر بالأمان.»³¹⁵

في المقابل، تمثل المدرسة في دوما سياقًا يسوده شعورٌ بالحذر المتوسط بين إدارة المدرسة والتلاميذ. فقد نُفذت غارات جوية على المنطقة في السابق، ولذلك يبدي التلاميذ والمعلمون والإداريون الحذر عند الذهاب إلى المدرسة. ويدفع هذا الوعي المتزايد للأطفال إلى البقاء في منازلهم أحيانًا بسبب خوفهم من الذهاب إلى المدرسة. فعلى سبيل المثال، في إحدى المقابلات، تشرح رند* البالغة من العمر 15 عامًا، كيف أنّ صديقتها شعرت بالقلق بسبب خليق الطيران فوق البلدة. فقررت البقاء في منزل عمها بدلًا من الذهاب إلى المدرسة: «كنت أنا وصديقتي... نذهب أنا وأصدقائي معًا إلى المدرسة. كانت صديقتي في الوقت نفسه جارتني ولم تذهب صديقتنا الأخرى إلى المدرسة في ذلك اليوم. سألتها لماذا لن تذهب صديقتنا إلى المدرسة فقالت لي إنها ذهبت إلى منزل عمّها بسبب الغارات الجوية [القريبة]. قالت إنهم سوف ينقذون هجوميًا اليوم. قلت لها إن ما كتبه الله سيحدث.» وساد شعور مماثل بالتوتر بين المعلمين في يوم الهجوم، وهم لم يسمحوا للأطفال بالخروج إلى ساحة المدرسة في وقت مبكر من يوم الهجوم. وأضافت رند: «الصف الأخير الذي حضرناه كان صفّ الرياضيات. وكانت [طائرة من دون طيار] تقوم بالمراقبة في الجو وكانوا يلتقطون الصور لنا في ساحة المدرسة... قال لنا مدير المدرسة ألا نخرج... وعندما تأكدوا من أن المكان أصبح آمنًا وأن الطائرة قد رحلت، غادرنا المدرسة.»³¹⁶

في الحالة الثالثة، قدّم التلاميذ والمعلمون الذين أجريت معهم المقابلات من مدرسة الإمام الشافعي في الأتارب سيناريو آخر. فنظرًا إلى أنّ المنطقة كانت قد قُصفت في السابق بغارات جوية متعدّدة وشهدت اشتباكات متنوّعة بين القوات المتنازعة حول البلدة، أظهر المجتمع. وبالأخص إدارة المدرسة، مستوى عاليًا من التأهب لغارات جوية محتملة. فبالإضافة إلى تجهيز عدد من المدارس في الحي - ومن بينها مدرسة الإمام الشافعي - بطوابق تحت الأرض يمكن أن تصلح كصفوف وأن تكون بمثابة ملاجئ محتملة. تحدّث المسؤولون الإداريون عن وضع نظام إنذار وآليات أمان. وقد أنشأت المدرسة شبكات مع المرصد المحلية ومحطات الرادار لتنبية الموظفين الإداريين في المدرسة عند توجّه طيران جوي محتمل نحوهم. كذلك، أبرمت المدرسة اتفاقات لتوفير وسائل نقل تستجيب عند إصدار أي تنبيه وتبقى على استعداد للتحرك بناءً على بروتوكول التفقّد كل ثلاثين دقيقة أو ساعة، بالإضافة إلى ذلك، يتوفّر في المدرسة جناح طبي يقدم الإسعافات الأولية والعناية بحالات الطوارئ في حال وقوع ضحايا بسبب الغارات الجوية. وتبقى المدرسة على اتصال وثيق بوحدات الدفاع المدني المحلية في المنطقة للتخطيط بشكل أفضل لطريقة فرز الحالات وإخلاء المصابين عند الاقتضاء. وقد أفاد مدير إحدى المدارس في الأتارب بما يلي:

في [مدينة] الأتارب، شاركنا في الثورة منذ بدايتها، فتعرّضت المنطقة للهجمات واستهدفت بغارات النظام الجوية. وتزيد وتيرة القصف من وقت إلى آخر. ذات مرة، استمر القصف على منطقة الأتارب حوالي شهر كامل. عندما كان القتال مستمرًا في حلب، لطالما كنّا جاهزين بالكامل لذلك ونتواصل باستمرار مع المرصد ومحطة الرادار وجهات أخرى مسؤولة عن [مراقبة] الحركة الجوية. وفي الفترة الأخيرة، عندما تعرّضت المدرسة للهجوم، كنّا نتوقع حدوث أمر مشابه لأنّ حركة الطائرات كانت نشطة جدًا فوق المنطقة، وكنّا جاهزين لكل ما يمكن أن يحدث في المدرسة. كنت على تواصل مستمر مع وحدات الدفاع المدني وكان لديّ أرقام كلّ [الرجال العاملين هناك]. بالإضافة إلى ذلك، كنت على تواصل مع محطات الرادار وسيارات النقل التي تنقل الأطفال... كما وفرنا لوازم الإسعافات الأولية وعبادة طبية في المدرسة.³¹⁷

314 مقابلة في حاس في 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2017. الأسماء التي حُملت العلامة * تمّ تغييرها لحماية هوية المتحدث.

315 مقابلة في حاس في 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2017.

316 مقابلة في دوما في 19 تشرين الثاني/نوفمبر 2017.

317 مقابلة مع مدير مدرسة في الأتارب.

من الواضح أنّ الأتارب تمثّل الحالة التي تتمتع فيها المدرسة بأعلى مستوى من الاستعداد لأعمال العنف المحتملة والتأهب للهجمات. وبدل ذلك، من جهة، على قدرة المجتمعات على الصمود والعمل معًا والتكيف والابتكار في أوقات الصدمات والأزمات. ومن جهة أخرى، يعكس ذلك الواقع المأساوي حيث يتجدد النزاع المسلح الحالي والمستمر والعنف في الحياة اليومية. لدرجة أنّ المدارس والمجتمعات أُجبرت على تطوير بروتوكولات وأنظمة للحماية لم يكن أحد ليفكر بها في أوقات السلم.

وكما هو متوقّع، استجاب الأشخاص الذين تعرّضوا للهجمات بشكل مختلف بحسب المكان. ففي حالة المدارس في حاس، لم يكن هناك الكثير من التأهب. فأدى الهجوم إلى انتشار الخوف الشديد والهستيريا بين التلاميذ وفي المجتمع. وقد أحبطت الجهود الرامية إلى المساعدة والإخلاء مع سقوط قذائف إضافية بينما كان التلاميذ والمدنيون الآخرون الموجودون بالقرب من هناك يهربون أو يركضون إلى داخل المدرسة. وتصف المعلّمة ونام*، البالغة من العمر 35 سنة، الجو العام عند سقوط القذائف على المدرسة:

عندما وقعت الضربة الأولى، سمعنا الصوت قبل [أن نشعر بالضربة]. يعكس ما يحدث في العادة. اعتقدنا أنّ الضربة قد أصابت مزارع الزيتون المجاورة... بدأ الفتيان يضحكون وبهزؤون من الذين خافوا... أنا أيضًا خفت وشعرت بالخل قليلًا أمامهم ولكنني تابعت تدريس الصف. ولكن بعد ذلك، سمعناها تعود مجددًا. لم يعد الأمر مضحكًا. تركت كلّ شيء على الطاولة وترك الأطفال حقائبهم وأخرجت الجميع إلى الرواق. كان معي أسناذان آخران في الطابق كانا قد أخرجنا طلابهما إلى الرواق أيضًا، قتلت إحداهما جزء إحدى القذائف - رحمها الله. كان أحد الفتيان يمسك طرف عباءتي وفتاة تمسك الطرف الآخر وكلاهما يبكي. كان أحدهم يقول لي إنّ أخيه في أحد الصفوف، وطالب آخر يخبرني عن أخيه في الصف الآخر، وفجأة أجهشت بالبكاء أنا أيضًا... لا يمكنك التحرك من مكانك في لحظات كنتك، فجلست معهم وقلت لهم إنني سوف أذهب معهم وبكيننا جميعًا، عندما ضربت القذيفة الثانية، أخذتهم وذهبنا جميعنا إلى الأسفل... كان المكان يعجّ بالفوضى... ثمّ سمعنا الطائفة مرة جديدة، فانحنينا أنا وأستاذ آخر وأغمضنا أعيننا... لا تعلم ماذا تفعل في تلك اللحظة، كنّا أمام المدخل الرئيس ورأيت المدير، وكان واضحًا أنّ الأمور كانت خارجة عن السيطرة، ولم يعد بإمكان المدير أن يسيطر على الطلاب.³¹⁸

في حالة دوما، يُحتمل أن تكون درجة الحذر المتوسطة السائدة في المجتمع قد ساهمت في الحد من عدد الضحايا ومن حالة الذعر بطبيعة الحال وفي تسهيل عمل وحدات الدفاع المدني لمساعدة المصابين. في المقابل، كانت استجابة المدرسة في الأتارب مختلفة. إذ كانت أقل المدارس تضررًا ولم تقع أي خسائر تقريبًا. ففور بدء القصف، وبالرغم من فشل المراقب في إعلام الإدارة باحتمال تنفيذ هجوم، استطاع المعلّمون احتواء موجة الذعر التي انتشرت بين التلاميذ بشكل سريع نسبيًا، وبالطبع، ساد الخوف والذعر في البداية، ولكنّ تمّت تهدئة التلاميذ وإدخالهم إلى الملجأ لانتظار انتهاء القصف. وعند انتهاء الهجوم، وصلت وسائل النقل إلى المدرسة وأخذت الأطفال إلى منازلهم، وتسرد المعلّمة منى*، البالغة من العمر 34 سنة، الأحداث عندما نُفذ الهجوم كما يلي:

كنت جالسة مع الطلاب على الأرض عند سقوط القذيفة. قلت لهم ألا يخافوا، وذهبوا بمفردهم لفتح الباب وبدؤوا يخرجون إلى الرواق... بدأ الأطفال يتدفقون إلى الرواق ونزل الذين كانوا في الطابق الأعلى. عمّت الفوضى في المكان وكان الأطفال يبكون. وقفنا هناك وكان المدير موجودًا أيضًا وراح يهدئ الطلاب ويطلب منهم أن يصلوا وأن يعودوا إلى صفوفهم وينظروا. كنّا جميعنا خائفين وكان المدير خائفًا أيضًا. هذا أمر طبيعي. ففي النهاية مسؤوليتنا كبيرة... بقينا نحاول تهدئة الطلاب وأعدنا الجميع إلى الصفوف وانتظرنا انتهاء الهجوم، ثمّ سمحت المدرسة للطلاب بالعودة إلى منازلهم وكانت سيارات النقل قد وصلت بحلول ذلك الوقت.³¹⁹

وعليه، تُؤثّر درجة التأهب تأثيرًا مباشرًا في كيفية تعامل المعلّمين والإداريين وبالتالي التلاميذ مع الوضع. ففي الحالات مثل حاس حيث كانت درجة التأهب متدنية، طغى الشعور بالذعر على المدرسة، ولم يستطع المعلّمون السيطرة على التلاميذ. وأدت الفوضى في المدرسة وبين المدنيين الذين أسرعوا للمساعدة إلى وقوع المزيد من الضحايا خلال الضربات اللاحقة. في المقابل، استطاع المعلّمون في المدرسة في الأتارب صَبْطُ التلاميذ، وبالرغم من الخوف الذي استحوذ على الجميع في المدرسة، استطاع الموظفون في المدرسة فرض السيطرة وتنظيم التلاميذ وعملية الإخلاء من المدرسة عندما أصبح الوضع آمنًا.

318 مقابلة في حاس في 17 آب/أغسطس 2017.
319 مقابلة في الأتارب في 19 آب/أغسطس 2017.

وقد تبين أنّ إجراءات الطوارئ باللغة الفعلية ويمكن أن تساهم في إنقاذ الأرواح خلال الهجمات على المدارس. فهذه الإجراءات تُوفّر خطة عمل واضحة للمعلّمين والموظّفين. وقد يكون التلاميذ أيضًا مستعدّين بشكل أفضل لتلقّي التعليمات من المعلّمين وتنفيذها إذا كانوا يعرفون ماذا يجب أن يفعلوا وتمرنوا على ذلك مسبقًا. وتُعدّ السيطرة على حالات الذعر والفوضى ضرورية للسماح للمعلّمين والموظّفين بإدارة الوضع. وتُتبع إجراءات السلامة. والحّد من الإصابات والخسائر المحتملة. فطالما أنّ النزاع مستمرّ. يجب على كافة المدارس أن تنظر في وضع خطة طوارئ وسلامة مناسبة وأنّ تعمّمها بشكل مناسب على الموظّفين والتلاميذ وعائلاتهم على حدّ سواء.

تدابير السلامة في المدرسة

استطاع الكثير من الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات تقديم معلومات لا حول درجات التأهّب والذعر فحسب. بل أيضًا حول تدابير السلامة والأمن الفعلية المتّخذة في كلّ مدرسة. وبرزت تلك التدابير بشكل أكبر في المقابلات ونقاشات مجموعات التركيز في دوما والأتارب. حيث استطاع الموظّون في المدارس والتلاميذ الذين أجريت معهم المقابلات ذكر الخطوات التي اتّبعوها بالتفصيل. وشدّدوا أيضًا على التواصل المستمرّ القائم في ما بينهم. وبين المدارس وأعضاء المجتمع. أمّا في حاس. فلم يذكر المتحدّثون أي تدابير أمنية ماثلة. بل ركّزوا على كمية الدمار والإصابات التي لحقتها الهجمات. وخذت عدد كبير منهم. وبالأخص الأطفال. عن الفوضى التي انتشرت بعد الهجوم وكيف شعر الكثير منهم بأنّهم غير قادرين على التحرك لأنّهم لا يعرفون ماذا يفعلون. فالفكرة الوحيدة التي راودتهم هي الهرب من المدرسة بأسرع ما يمكن. فعلى سبيل المثال. قالت التلميذة نادين وهي

تتذكّر لحظات مغادرة المدرسة: «خرجت [من الصفّ] وسقطت قرب السلالم ولم استطع أن أنهض. جاءت معلّمتي وأخذتني إلى وسط ساحة المدرسة ثمّ تركتني هناك... كنت أبحث عن أصدقائي لأذهب معهم إلى المنزل ولكنني لم أجدهم. عندما عدت. رأيت أنّ قذيفة قد أصابت المكان الذي سقطت فيه سابقًا. بعد ذلك. جاء والدي وأخذني إلى المنزل.»³²⁰

وقد تبين أنّه في غياب خطة عمل محدّدة مسبقًا في حاس. كانت استجابة التلاميذ والمعلّمين والمجتمع ككلّ للهجمات غير منسّقة. فقد انتشر الذعر بين التلاميذ. وتشتّت انتباه المعلّمين والإداريين إلى حدّ بعيد بسبب الفوضى. كما أنّهم شعروا بالارتباك نتيجة كثرة الخيارات المتوفّرة لأنّهم لم يفكّروا قط بنهج موحد يتبعونه: فهل يبقون في الداخل أم يخرجون؟

وهل من الأفضل الذهاب إلى طابق أعلى أو الهرب إلى الأسفل؟ ماذا يفعلون وأين يذهبون عندما يصلون إلى الخارج؟ وغير ذلك من التّساؤلات. وعليه. وجد الأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات أنّ اتّخاذ القرارات كان مربكًا وسط الفوضى. وكان المعلّمون والموظّون في أغلب الأحيان يُملّون أوامر متناقضة بعضهم على بعضهم الآخر وعلى التلاميذ. وخلال الهجوم على المدرسة في حاس. تذكّر الأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات كيف أنّ القرار بالإخلاء لم يتّخذ إلّا بعد أن نُفّذت ثلاث ضربات على المدرسة. ونظرًا إلى أنّ التلاميذ وأفراد المجتمع الآخرين كانوا يركضون داخل المدرسة وخارجها بعد الهجمات الأولى. تسبّبت القذيفة الثالثة بعدد أكبر من الخسائر عند سقوطها في موقع مركزي أكثر.



الصورة: غارات جوية روسية قصفت الجدران الإسمنتية لمدرسة في الأتارب مدمّرة الكثير منها. (المعهد السوري للعدالة)

في المقابل، يبدو أنه تمت السيطرة على الذعر بسهولة أكثر في الأتارب بسبب وجود خطة تنبيه واحتماء مخصصة تمّ تعميمها على موظفي المدرسة والمنقذين والجهات المقدمة للإسعافات الأولية. نتيجة لذلك، عندما ورد التنبيه، باشر الموظفون في المدرسة بمهامهم المحددة فوراً، مثل فتح أبواب الملاجئ ونقل التلاميذ إلى الطوابق السفلية، وإبقائهم في مجموعات بحسب الصفّ لكي لا يكونوا جميعهم في مجموعة واحدة كبيرة أو منتشرين حول المكان بمفردهم. وبحسب الأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات، يبدو أن استجابة الموظفين في المدرسة كانت سريعة جداً، ممّا خفّف قليلاً من الأضرار.

ومن التدابير الأمنية الأخرى المهمة التي تبينّت في النقاشات، هي الطريقة المعتمدة لإخلاء الأطفال. ففي غياب خطة للإخلاء في حاس، وجد الأطفال أنفسهم وحيدين في ساحة المدرسة، إذ كان عدد كبير منهم بلا مرافق. فيما قرر بعضهم الآخر التوجه إلى المنزل بمفردهم، الأمر الذي قد يكون له تبعات إضافية على سلامة الأطفال الجسدية نظراً إلى طبيعة الجرائم الشائعة مثل الخطف. بالإضافة إلى التبعات النفسية مثل الصدمة التي قد يعانها الأطفال في أعقاب حادث مؤلم كهذا، وفي حالات أخرى. كما تبين في بعض الإجابات، تلت بروتوكولات التنبيه والاحتماء خطة منسّقة للإخلاء. ففي حالة المدرسة في الأتارب، تمّ تنبيه وسائل النقل لتكون على استعداد عند رصد الهجوم وأن تقترب من المدرسة فور التأكد من انتهاء الهجوم. كذلك، أخذ التلاميذ بطريقة منظّمة إلى الحافلات ونُقلوا إلى منازلهم. وتجدر الإشارة إلى أنّ وحدات الدفاع المدني ووحدات الإنقاذ والاستجابة المحلية كانت جاهزة للاستجابة أيضاً إذا دعت الحاجة من أجل الاعتناء بالمصابين والجرحى والقتلى.

وأخيراً، اتّخذت المجتمعات والمدارس في دوما والأتارب عدداً من الخطوات الأخرى لزيادة درجة تأهبها خلال الهجمات. ففي الحالتين، علّقت الدروس عند التنبيه باحتمال تنفيذ هجوم ووضعت أساليب تدريس بديلة. ولم يُسمح للأولاد في المدينتين بالخروج إلى ساحة المدرسة في الأيام التي ترد فيها تنبيهات، ذلك إن لم تُعلّق الدروس بالكامل؛ وفي أوقات أخرى، كان يُسمح لهم بالخروج إلى ساحة المدرسة ولكن ضمن مجموعات لكي يكون استدعاؤهم للعودة إلى الداخل أسهل في حال كانت المدرسة ستتعرّض للقصف. ويشرح مدير المدرسة في الأتارب قائلاً: «لقد أخذنا بعض التدابير. فعلى سبيل المثال، كنّا نأخذ بعض التلاميذ إلى ساحة المدرسة ونبقي الآخرين في الداخل. لدينا 460 تلميذاً، فنسمح لـ 230 منهم بالخروج ونبقي الآخرين في صفوفهم [ثمّ نبذل]»³²¹ بالإضافة إلى ذلك، غير الإداريون في تلك المدرسة الزجاج ومصابيح الإضاءة البلورية والنوافذ كلّها للحدّ من الجروح والإصابات الناجمة عن التشظّي. وأفاد الكثير من الأهالي والممثلين عن المجلس المحلي في الأتارب بأنّ أعضاء المجتمع عملوا معاً لحفر ملاجئ تحت الأرض يمكن أن تستخدم كصفوف إذا دعت الحاجة.

آليات الفرز في الموقع

اتّبع الموظفون في المدرسة والمجتمعات نوعاً آخر من التأهب يتمثّل بالفرز في الموقع والتنسيق المسبق مع الجهات التي تُوفّر الإسعافات الأولية والخدمات الطبية، ولكنّ جهود الفرز والتنسيق هذه ترتبط بتصوّر المجتمع للخطر والمخاطر. فعندما أصابت الغارات الجوية المدارس التي أجرينا فيها المقابلات، اجتاحت موجة من الذعر التلاميذ والمعلمين، والمجتمع ككلّ. ففي كلّ مرّة كان الأهالي والجيران يسرعون إلى المدرسة ليروا ماذا حصل ولمساعدة المصابين. ونظراً إلى أنّ حيوات الأطفال كانت على المحك، تغلّب الإحساس بضرورة المساعدة على أي إحساس بالحذر. وشرحت بعض الجهات المستجيبة من المدرسة في حاس في المقابلات كيف وُجّهت الضربة الثالثة على التوالي نحو بوابة المدرسة والمدخل الرئيس. ونظراً إلى غياب خطة لمنع الناس من الاتجاه نحو المدرسة حتّى انتهاء الهجوم، فقد تسبّبت هذه الضربة في سقوط الكثير من الضحايا. أمّا المناطق الأخرى فأظهرت انضباطاً أكبر عندما وصل المستجيبون الأوائل إلى الموقع. فالقاعدة الرئيسية المتفق عليها كانت تقتضي بالانتظار إلى أن تنتهي الغارة الجوية قبل مغادرة المدرسة أو الاقتراب منها للاعتناء بالمصابين. وقد لاحظ فريق العمل على المشروع هذه المسألة في شهادة رند من دوما إذ شرحت قائلة: «دخلت شظية في ساقى... لم أكن مدركة لما يحدث. حاولت أن أنظر إلى ساقى - كانت لا تزال موصولة بي في ذلك الوقت - وأن أف وألكنني لم أستطع. كلّما حاولت النهوض، كنت أسقط. كانت ساحة المدرسة فارغة بالكامل عندما سمعت أحد المعلمين ينادي أحدهم ليأتي ويحملني. بعد ذلك، أتى رجلان وأخذاني إلى العيادة»³²².

321 مقابلة في الأتارب في 18 آب/أغسطس 2017.

322 مقابلة في دوما في 19 تشرين الثاني/نوفمبر 2017.

وكشفت المقابلات من دوما عن مستوى متطور من التنسيق. فقد وضع المستجيبون نظاماً للفرز واختيار الحالات تعتمد عليه المستوصفات والمرافق الطبية المتوفرة في الجوار. ويصنّف هذا النظام مستويات معيّنة بـ«الوحدة صفر»، بحيث يُحدّد جلياً من عليه أن يتلقّى الموجة الأولى من المصابين. وهناك، يُفرز المرضى بحسب خطورة الإصابات وتقدّم الإسعافات الأولية الأساسية. بعد ذلك، يُنقل كلّ مريض إلى وحدة معيّنة بحسب حدّة إصابته والعناية الطبية اللازمة. وتعتبر هذه العملية ضرورية جداً للسماح للضحايا والناجين بالحصول على أفضل عناية طبية متوفرة في المجتمع. وفي الوقت نفسه لعدم استنفاد اللوازم الطبية في المراكز المجاورة لكي تستمرّ في تقديم خدمة عالية الجودة للسكان على نطاق أوسع.

أخيراً، اتُخذ تدبير في الأتارب يتمثّل في إنشاء جناح طبي أساسي في المدرسة، ويسمح ذلك بالعناية بالإصابات والجروح الطفيفة. وبتجهيز المدرسة للقيام بعمليات طبية أكثر تعقيداً عند الاقتضاء.

بعد الهجمات: الآثار القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل

لا يمكن التقليل من شدّة الدمار الكارثي الذي أنزل على سوريا والمدنيين فيها. فالدمار المادي الذي شهدته البلاد جسيم. كما أنّ الآثار المترتبة على بنية المجتمع السوري الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية ستستمرّ لعقود قادمة. فلقد قُتل مئات المعلمين. وتوقّف كثيرون غيرهم عن الذهاب إلى العمل.³²³ ومن المعروف أنّ القوات الحكومية تقوم باعتقال التلاميذ والمعلمين في المدارس الذين يُعتقد أنّهم يشاركون في الاحتجاجات المعارضة لها.³²⁴ وبعد سنوات طويلة من النزاع المسلّح العنيف، تفكّكت البنية التحتية لقطاع النقل. ممّا يصعب تنقل التلاميذ والمعلمين بين منازلهم والمدارس. وفي حالات عديدة، يتردّد التلاميذ والمعلمون في الذهاب إلى المدرسة. بسبب خوفهم من التعرّض للتحرش أو الاعتداء الجسدي أو الاحتجاز عندما يمرّون عبر نقاط التفتيش المؤقتة. ويشكّل العنف بشكل عام رادعاً أساسياً يمنع إرسال الأطفال إلى المدارس.

وفي هذا الصدد، تقول شاديا*، إحدى الفتيات اللواتي شاركن في نقاشات مجموعات التركيز: «أحبّ العلوم والدرس. ولكن بعد المجزرة في العام 2016، رفض والديّ فكرة التعلّم في أي مدرسة أو مركز وقرّرا أنّ يرسلاني إلى المدرسة حتّى نهاية النزاع. الآن أفضي كلّ وقتي في اللعب على الهاتف الجوال أو مع أشقائي.»³²⁵ ومن جملة الآثار المترتبة على النزاع أيضاً، ارتفاع معدلات الزواج المبكر بين الفتيات اللواتي أبقين خارج المدرسة.³²⁶

تمت الإشارة سابقاً إلى أنّ الأطفال السوريين قد وقعوا ضحايا للعنف وانتهاكات حقوق الإنسان إلى حدّ استثنائي مقارنة بالنزاعات الأخرى؛³²⁷ كذلك، فإنّ الأطفال هم الفئة الأكثر تأثراً بالعبء النفسي الذي يخلفه النزاع.³²⁸ فقد تشرّب الأطفال العنف الذي يرونه كلّ يوم تقريباً وبات ينعكس في لعبهم وفي حيواتهم. حتّى صار العنف واقعههم الجديد. وبالنسبة إلى بعضهم، يسبّب هذا الأمر صدمات وأثار نفسية طويلة الأجل. في حين أنه يوّد لدى بعضهم الآخر عقلية تقول بوجود مواجهة العنف بعنف أشدّ. فقد عبّر لنا الأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات عن خوفهم من الذهاب إلى المدرسة بعد فقدان أطرافهم أو رؤية أصدقائهم يموتون. وأخبرونا عن تلاميذ يعرفونهم لا تتجاوز أعمارهم 12 سنة لا يرون فائدة من الدرس بعد الصف السادس لأنّهم يفضلون حمل السلاح والقتال انتقاماً للعنف الذي شهدهوه ضدّ أهلهم وأحبائهم. وهذه تجارب يجب ألاّ يختبرها أحدٌ أبداً، وخاصة تلاميذ صغار كانوا يحملون بأن يصبحوا معلّمين وأطباء جراحين. فلا يمكن أبداً محو المعاناة التي سببتها سنوات من العنف المستمرّ. ولكن قد يشكّل الاستماع إلى أصوات الضحايا وتجاربهم اليوم خطوة نحو إنهاء العنف وإيجاد طرق لإحقاق العدالة والإنصاف والإقرار بالأذى والضرر الذي عاناه هؤلاء الأشخاص.

.UN News (2013) 323

324 الأمين العام للأمم المتحدة (2014 أ).

325 نقاش ضمن مجموعة تركيز في حاس في 16 آب/أغسطس 2017.

326 مركز المجتمع المدني والديمقراطية في سوريا (2016). McDonald et al. (2017).

Doucleff (2017) 327

McDonald et al. (2017), 3. 328

الإصابات

تُعتبر الإصابات الجسدية والوفاة من بين أبرز التبعات الفورية المترتبة على الهجمات على المدارس. وفي الحالات الثلاث التي اخترناها فحسب، أشار كثيرون إلى تعرّضهم لإصابات. وكان حجمُ الخسائر المادية يُثيرُ القلق. وقد اختلفت الإصابات بحسب حدة الهجوم؛ فالأشخاص الذين أُجريت معهم المقابلات في دوما وحاس خدثوا عن عدد إصابات يفوق تلك التي تمّ التبليغ عنها في الأتارب. ويبدو ذلك منطقيًا لأنّ الأتارب تمكّنت من الحدّ من عدد الخسائر ولأنّ القذيفة التي أصابت المدرسة سقطت خارج المبنى ولم تتسبب سوى بأضرار طفيفة. وعليه، أبلغ المعلّمون والأهالي في الأتارب، بشكل أساسي، عن إصابات طفيفة متعلّقة بسقوط زجاج مكسور على الأطفال وعلى الأرض بينما كانوا يسيرون. واتخذت الإدارة إجراءات لاستبدال النوافذ ومصابيح الإضاءة الزجاجية بالبلاستيك للحدّ من الإصابات المحتملة في المستقبل.

أما الآخرون فقد أشاروا إلى خطورة الإصابات التي تعرّض لها الأشخاص من حولهم أو الأشخاص المشاركون في المقابلات ونقاشات مجموعات التركيز أنفسهم. وقد خدّث عدد من المشاركين عن طبيعة الكثير من الإصابات المزمنة. وكانت الإصابات المتعلّقة ببتن الأطراف والحاجة إلى استبدال الأطراف الاصطناعية بشكل متكرّر والخضوع للعلاج مسألة أساسية تثير القلق.

وتجدر الإشارة إلى أنّ الكثير من الإصابات كانت ناجمة عن شظايا القذائف أو الحطام الذي سبّبه. وتتذكّر رند، الطالبة من دوما التي تبلغ من العمر 15 سنة، إصابتها وثلاثة تلاميذ آخرين بالشظايا: «كانت [جارتها التي هي والدة أحد الطلاب أيضًا] واقفة عندما سقطت القذيفة العنقودية، أصابتها شظية في ظهرها وأصابت شظية أخرى ابنتها، وقعت هي ووقعت أنا أيضًا. وماتت قريبتي بسبب الشظية التي أصابتها في عنقها... سقطوا كلّهم فوقي»³²⁹ أنقذت رند وأخذت إلى مستشفى الفرز حيث خضعت لعملية وبُترت ساقها. وبدأت رند باستعمال العكازات ثمّ حصلت بعد ذلك على طرف اصطناعي وعلى علاج فيزيائي بفضل دعم من أحد جيران عائلتها.

وما زالت رند بحاجة إلى العلاج لكي تستطيع استخدام ساقها الاصطناعية. وهي حتاج كذلك إلى استبدالها كلّما كبرت. وقد شكّل ذلك صعوبة بالنسبة إليها، لأنّ الموارد الطبية نادرة في المنطقة التي تعيش فيها. وقد أعرب الأعضاء في المجالس المحلية في الأتارب وحاس عن قلقهم في هذا الشأن. حيث إنّ عددًا كبيرًا من الأطفال فقدوا طرفًا من أطرافهم أو أكثر. نتيجة الإصابات التي تعرّضوا لها. وقد حاولت المجتمعات إنشاء مراكز طبية تقدّم هذه الخدمة أو تحديث المراكز الطبية الموجودة لتلبية الحاجة المتزايدة. بالرغم من ذلك، شدّد أعضاء المجالس المحلية والأهالي المشاركون في مجموعات التركيز على أنّ الحاجات تتخطى قدرتهم على التلبية بأشواط. نظرًا إلى أنّ العلاج الذي يحتاج إليه هؤلاء الأطفال هو التزام طويل الأجل ويقتضي إجراء تعديلات مستمرة للأطراف الاصطناعية التي يحصلون عليها.

ولا تقتصر الإصابات التي يتعرّض لها الأطفال على تلك التي تصيبهم أثناء الهجوم. فتصف المعلّمة أصيلة* البالغة من العمر 29 سنة في حاس حادثة وقعت خلال نشاط للصف نُظّم في ساحة المدرسة الخارجية. فقد حمل أحد التلاميذ جسمًا غريبًا من على الأرض. ممّا أدّى إلى انفجاره. وتعرّض حينئذٍ الكثير من التلاميذ إلى إصابات؛ وفقد بعضهم يدًا أو ساقًا.³³⁰ وقد استنتج الأشخاص الذين أُجريت معهم المقابلات وكذلك الأطفال الذين شاركوا في مجموعات التركيز أنّ الجسم الذي حمله التلميذ كان عبارة عن ذخيرة عنقودية. وهي نوع من الأسلحة التي تشكّل مصدر قلق بالنسبة إليهم. لأنّها قد تبقى فعّالة لسنوات بعد إلقائها. وذكر المعلّمون أنّ عددًا كبيرًا من الأهالي رفض إرسال أطفاله إلى المدرسة خوفًا من مخلفات القذائف العنقودية. كما شدّد الأطفال على ضرورة إزالة الخلفات كلّها من داخل المدرسة ومحيطها لكي يشعروا بالأمان مجددًا. هذا ويجب كذلك إصلاح الجدران المدّمة والزجاج المكسور قبل عودتهم. وذكر أعضاء المجالس المحلية في حاس والأتارب الخطوات التي اتّخذها المجلس والمدارس لتوعية الأهالي والأطفال في شأن مخاطر مخلفات القذائف العنقودية. وأشاروا أيضًا إلى المبادرات المنظمة بدعم من وحدات الدفاع المدني للمساعدة في إزالة الخلفات من المدارس.

329 مقابلة في دوما في 19 تشرين الثاني/نوفمبر 2017.

330 نقاش ضمن مجموعة تركيز في معرة النعمان في 17 آب/أغسطس 2017.

بشكل عام. شدّد المشاركون في المقابلات ومجموعات التركيز على الحاجة إلى تطبيق إجراءات في مجتمعاتهم في هذا الصدد. هما: (1) توفير خدمات طبية للأطفال الذين يحتاجون إلى أطراف اصطناعية وإلى تعديلاتٍ عليها. بالإضافة إلى علاج فيزيائي مستمرّ و(2) الخبرة والدعم للمساعدة في إزالة الذخائر العنقودية والخلفات الأخرى من المدارس. ولكن للأسف. وكما ذكر سابقاً. لم توقع الحكومة السورية وروسيا الاتفاقية في شأن الذخائر العنقودية ولم تصدّق عليها.³³¹ كذلك. أفيد بأنّ النظام السوري وعمليات روسية-سورية مشتركة³³² وتنظيم الدولة الإسلامية³³³ قد استخدمت الذخائر العنقودية.

الصدمة والخوف

أصبح الخوف والذعر عاملين دائمين في الحياة اليومية في المدرسة. فالطلعات الجوية التي استمرت بعد الهجمات كانت تذكر الطلاب بما جرى وبما عانوا منه خلال الهجمات وبما يمكن أن يحصل مجدداً. فتقول نادين عن تجربتها في حاس: «كلّ مرّة أسمع صوت الطائرة. أتذكر يوم الجزرة... وبالأخص عندما أكون في المدرسة... إنّ أكثر ما أتذكره هو أنّني رأيت الكتب مغطاة بالدم ورأيت يداً تمسك حقيبة ولكن من دون جسم.»³³⁴ وأفادت زميلتها في الصفّ إنعام أنّها حاولت ففادي بعض الأماكن في مدرستها التي تعتبرها مقلقة جداً بالنسبة إليها. وتقول: «كنت أحبّ الذهاب إلى المدرسة. ولكنني الآن لم أعد أحبّ ذلك كثيراً. لا أمرّ عبر الباب الذي أصابته القذيفة. بل أدخل من باب آخر. حتّى إنّني صرت أخشى الدخول إلى الصفّ الذي كنت أتعلّم فيه. قلت لهم إنّني لا أريد أن أدرس في هذا الصفّ بعد الآن. أدرس اليوم في الصفّ في الطابق السفلي. ولم أصدق إلى الطابق الأعلى لرؤية صفّي منذ يوم الهجوم... أخاف من الصعود إليه.»³³⁵

وعبرت نادين عن شعور مائل قائلة: «أحبّ المدرسة كثيراً. ولكن من اللحظة التي أذهب فيها إلى المدرسة وحتّى عودتي إلى المنزل. أشعر بالتوتر باستمرار وأخاف من أن تأتي طائرة أثناء تواجدنا في المدرسة. فسرعان ما نسمع صوت الطائرات. ونهرب.»³³⁶

في كلّ من المناطق الثلاث. أبلغ الأهالي والمعلّمون عن تغيير سلوك التلاميذ في الصفّ. فحاول التلاميذ أن يتجنّبوا الجلوس قرب النوافذ. وكان يخفّ انتباه العديد منهم خلال الشرح عندما يسمعون الطائرات تحلق فوق المدرسة. وقد اتفق المعلّمون في المدارس الثلاث على أن يكملوا الدروس على الرغم من علمهم بعدم قدرة التلاميذ على التركيز. وذلك لتهدئة التلاميذ إلى حين مغادرة الطائرات. وقد أقرّ رئيس المجلس المحلي في الأتاب. في إحدى المقابلات. بأنّه جرى تخفيض معايير التقييم في الامتحانات. وتمّ تسهيل الامتحانات نفسها بسبب عدم قدرة التلاميذ على التركيز على دروسهم.

الدعم المجتمعي والنفسي-الاجتماعي

من المواضيع التي تكرّرت في المقابلات والنقاشات مع مجموعات التركيز الدعم والتضامن المجتمعي اللذان ظهرتا في أعقاب الهجمات. فعلى سبيل المثال. أخبرت رند قصة إصابتها وتمكّنها من الحصول على طرف اصطناعي. قائلة: «جاء [جارنا] وقال لنا إنّّه لم يكن يعلم أنّني تعرّضت لإصابة. ولكنّه رأي عندما كنت أسير مستخدمة العكازات مع والدتي في طريقنا إلى المدرسة. عندما رأي أنّني استخدم العكازات. قال لوالدتي إنّّه سيحاول تأمين طرف اصطناعي من أجلي. وقال لها إنّّه بحاجة إلى أن يأخذني كلّ يوم أحد وثلاثاء وخميس إلى مركز طبي للأطراف الاصطناعية في حمورية. كنت أذهب معه بمفردي. ثمّ بدأ يذهب معنا أطفال آخرون وأحد المعلّمين في مدرستنا. فنخضع للعلاج الفيزيائي ونقوم بالتمارين البدنية. استمرت في الذهاب لمدة سنة واحدة قبل أن أركب الطرف الاصطناعي.»³³⁷

331 اتفاقية بشأن الذخائر العنقودية (2008). يمكن الاطلاع على الدول الأطراف عبر الرابط التالي: <http://www.clusterconvention.org/the-convention/convention-status>

332 Cluster Munition Coalition (Use of Cluster Bombs: In Syria)

333 منظمة "هيومن رايتس ووتش" (2014 ب).

334 مقابلة في حاس في 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2017.

335 مقابلة في حاس في 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2017.

336 مقابلة في حاس في 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2017.

337 مقابلة في دوما في 19 تشرين الثاني/نوفمبر 2017.

وشدّد أعضاء المجلس المحلي على الدعم الإيجابي الذي أظهره المجتمع لمساعدة ضحايا الهجمات والناجين منها. وقُدّم الدعم الإنساني والطبي للمصابين والجرحى. ولعائلات الأشخاص الذين قُتلوا في الهجمات. وأفاد الممثلون عن المجلس المحلي في حاس بأنهم فتحوا مراكز للدعم النفسي لتقديم الإرشاد والدعم للمعلّمين والتلاميذ لمساعدتهم في التعامل مع تجاربهم المؤلمة. كذلك، نظّمت المجالس المحلية صناديق إغاثة وشجّعت المبادرات الشخصية. وكما تُظهر قصة رند، لقد أخذ الناس في معظم الأحيان على عاتقهم مساعدة الآخرين ودعمهم.



الصورة: تختلط الحرائط والأوراق والأنقاض وغيرها من الحطام بالدماء على أرض مكتبة مدرسة عين جالوت بعد الهجوم. (المعهد السوري للعدالة)

في جميع المناطق التي أُجريت فيها المقابلات ونقاشات مجموعات التركيز، أقرّت المجتمعات بأنّ المعلّمين والتلاميذ على حد سواء عانوا صدمة نفسية شديدة وأنّ الكثير منهم ما زالوا يعانون آثارها الدائمة. وقد أنشأت المجالس المحلية مراكز للدعم النفسي ونظّمت جلسات دعم للمعلّمين والأطفال لتشجيعهم على العودة إلى المدرسة. ونظّمت مبادرات مجتمعية في الأتارب لبناء ملاجئ في جميع المدارس في المدينة تقريباً، وفي المنطقة نفسها، نظّمت وحدات الدفاع المدني جلسات توعية في المدارس لتدريب الأطفال والمعلّمين على إجراءات السلامة في حال وقوع هجمات في المستقبل. وفي بلدة

حاس ومدينة الأتارب، فتح أفراد المجتمع منازلهم ليعطي المعلّمون فيها الدروس إلى أن يتمّ إصلاح المدرسة و/أو إلى أن يبدأ الطلاب بالعودة إليها. وشدّد نادر*، وهو أحد المقيمين في حاس ورئيس المجلس المحلي البالغ من العمر 40 سنة، على الدعم الذي قدّمه كلّ شخص في البلدة لمن كانوا بحاجة إلى المساعدة: «كان [للمجتمع الأوسع نطاقاً] دور أساسي بعد الهجمات، فقدّم كلّ شخص المساعدة وفقاً لإمكاناته لسدّ الثغرة التي خلفها النظام، فعلى سبيل المثال، نظّمت زوجتي وزملاؤها صفوفاً في منازلهم، وجلسة دعم [للتلاميذ] ليفصلوا فكرة الموت عن التعليم»³³⁸.

التّعليم المُفوّت

ارتفع معدّل التسرّب من المدارس فوراً بعد كلّ من الهجمات في حاس والأتارب ودوما، وقد تعدّدت الأسباب التي أدّت إلى ذلك، ومنها المخاوف الأمنية وعدم إعطاء الأولوية للتعليم في ظلّ النزاع المستمرّ و/أو الحاجة الاقتصادية الماسة أو كلاهما. وبعد الهجمات على كلّ مدرسة، علّقت الدروس لفترة معيّنة، بلغت يومين في العادة. كذلك، يتمّ تعليق الدروس في أغلب الأحيان عند احتمال تنفيذ هجوم أو عند اندلاع اشتباكات في المنطقة أو في جوارها. وفي إحدى الحالات، قال أحد المعلّمين الذين أُجريت معهم المقابلات إنّ الدروس في الأتارب علّقت لشهر كامل، وتكثر الثغرات في الحضور إلى المدرسة بشكل واسع، إذ يقول الكثير من الأطفال إنهم اضطروا إلى مغادرة منازلهم مع عائلاتهم والذهاب إلى مخيّمات النازحين أو إلى مناطق أكثر أمناً، فتوقّفوا. بالتالي، عن الذهاب إلى المدرسة. وأشار أحد الأعضاء في المجلس المحلي في حاس إلى أنّ عمليات الخطف المتكرّرة جعلت الذهاب إلى المدرسة صعباً بالنسبة إلى بعض التلاميذ، قائلاً إنّ «كان أسهل بالنسبة إلى التلاميذ الذهاب إلى المدرسة قبل بدء النزاع، ولكنّ الآن أصبح الأمر أصعب بسبب القصف وعمليات الخطف والمخاطر الأمنية الأخرى. وأصبح الذهاب إلى المدرسة اليوم مكلفاً أكثر من السابق»³³⁹.

338 مقابلة في حاس في 15 آب/أغسطس 2017.

339 مقابلة مع عضو في المجلس المحلي في حاس في 15 آب/أغسطس 2017.

وقد ذكر الكثير من الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات أنّ المعلمين والطلاب على حد سواء ارتدعوا عن الذهاب إلى المدرسة بعد أن تعرّضت إلى القصف. فعلى سبيل المثال، حدّث أحد التلاميذ الذين شاركوا في مجموعات التركيز في حاس عن تركه المدرسة بعد أن فقد أحد أشقائه والعديد من أصدقائه في الهجوم على مدرسته. وبات هذا التلميذ يعمل في محلّ خياطة بدلاً من ارتياد المدرسة لكي ينسى المشاهد المرعبة التي رآها. كما قال إنّه بعد الهجوم «تغيّر كلّ شيء. أرى أنّ ما من شيء في الحياة يستحق السعادة. أنا حزين دائماً».³⁴⁰

وقد اتّخذ كلّ من المجتمع والمجلس المحلي ووحدة الدفاع المدني مبادرات لتقديم جلسات دعم نفسي-اجتماعي لتشجيع المعلمين والتلاميذ على العودة. ولم يعرب الأهالي الذين أجريت معهم مقابلات في سياق هذه الدراسة عن مخاوفهم الخاصة حول إرسال أولادهم إلى المدرسة، ولكنهم ناقشوا المشكلة بالنسبة إلى الأهالي الآخرين الذين يعرفونهم، واعتبروا أنّ هذه المخاوف مسألة مهمّة يواجهها المجتمع وتزيد من معدّل التسرّب من المدارس.

وبحسب الأعضاء في المجالس المحلية الذين أجريت معهم مقابلات، بلغت معدّلات التسرّب بشكل عام حوالي 30 في المئة في حاس والأثارب. ولم نستطع قياس معدّل التسرّب من الجيبين على أسئلتنا في دوما. وتشرح إحدى المعلمات في حاس البالغة من العمر 27 سنة:

لم يسمح الأهالي لأولادهم بالعودة إلى المدارس خوفاً على سلامتهم. فقد بلغ عدد الفتيات اللواتي عدن إلى مدارسهن حوالي 35 في المئة من العدد الأساسي. أمّا بعض الأهالي، فكانوا مقتنعين بأنّ ما حدث لأولادهم كان من الممكن أن يحدث في أي مكان آخر، حتّى إذا كانوا في المنزل، لذلك فهم يرسلون أولادهم إلى المدرسة. أصبحت الفتيات اللواتي أعلمهن مشتتات الذهن وخائفات ولا يستطعن التركيز في الصّف. وقد عاد بعضهنّ إلى المدرسة، ولكن قيل لي إنّ بعضهنّ الآخر قد تزوّج.³⁴¹

وتتوفر أدلة في المنشورات والتّقارير تُثبت هذا الأثر المتزايد بين صفوف الفتيات، اللواتي يبدو أنهنّ أكثر عرضةً من غيرهنّ لأن يُخرجنهنّ أهاليهنّ من المدرسة.³⁴² ويجب أخذ مختلف هذه التبعات في الاعتبار عند وضع أي حلّ في المستقبل لمعالجة الأذى والضرر الذي لحق بالتلاميذ السوريين. فارتفاع معدّلات التسرّب اليوم يترك أثراً أشدّ وطأة على المديّن المتوسط والبعيد، لأنّ الفتيات سيكبرن مع فجوة تعليمية أكبر من تلك التي يعانيها الفتيان، وبالتالي ستعرّض الفتيات بشكل أوسع للفقر والاستغلال وتبعات سلبية أخرى تحمل انعكاسات على أطفالهنّ وعائلاتهنّ ومجتمعاتهنّ.

وبحسب أحد أعضاء المجلس المحلي في الأثارب، ساهمت الصعوبات المالية المتزايدة في تسرّب الكثير من الفتيان والفتيات من المدرسة، وتضيف المعلمة أصيلة في هذا الصدد: «كان الأطفال يخافون من العودة إلى المدرسة، وتوقّف حوالي 50 في المئة منهم عن الحضور إلى صفوفهم، ودفع بعض الأهالي أولادهم إلى العمل بدلاً من أن يكملوا تعليمهم».³⁴³ وغالباً ما يكون ذلك نتيجة الحاجة المادية الماسة ومعدّلات الفقر العالية لدى العائلات في سوريا. وقد عبّر ممثّل عن المجلس المحلي في الأثارب عن الفكرة نفسها قائلاً: «بسبب الهجمات على المدارس، بلغ معدّل التسرّب المدرسيّ 30 في المئة، ويعود ذلك أيضاً إلى انخفاض دخل العائلة، حيث إنّ الأطفال يتركون المدارس للبحث عن عمل ولمساعدة عائلاتهم».³⁴⁴ ويبدو الانخراط في سوق العمل بديلاً أكثر واقعية بالنسبة إلى الفتيان في بلد تضيق فيه الأفق المستقبلية.

في سياق متصل، شهد زواج القاصرات في سنّ الدراسة ارتفاعاً فجائياً خلال النزاع، ويمكن أن يكون ذلك أحد أسباب التسرّب من المدرسة، وتتضمّن المراجع أعمال توثيق مكثّفة حول هذه الظاهرة، التي عبّر عنها أعضاء المجالس المحلية الذين حدّثت الفرق الميدانية معهم أثناء المقابلات الميدانية أيضاً.³⁴⁵

340 نقاش مع مجموعة تركيز في حاس في 16 آب/أغسطس 2017.

341 مقابلة في حاس في 17 آب/أغسطس 2017.

342 المركز السوري لبحوث السياسات (2015)، 47.

343 نقاش ضمن مجموعة تركيز في معرة النعمان في 17 آب/أغسطس 2017.

344 مقابلة في الأثارب في 17 آب/أغسطس 2017.

345 يشكّل زواج القاصرات والزواج المبكر مشكلة أكبر بالنسبة إلى اللاجئيين، فهو ليس مجرد عامل يؤوّل إلى إبقاء الفتيات السوريات خارج المدارس فحسب، بل يُعدّ الدافع الأساسي لذلك، لأنّ الأهالي لا يمكنهم حقّ تكاليف إرسال أولادهم إلى المدرسة أو إعانتهم، (القنطري والمفتي، 2017).

فبالنسبة إلى الأهالي، يمثل الزواج فرصة لمستقبل أكثر استقرارًا. بالإضافة إلى أنه طريقة لكي ينقلوا مسؤولية بناتهم إلى الزوج.³⁴⁶ كذلك، يعتبر الأهالي أنّ زواج القاصرات يحميهنّ من التحرش والعنف الجنسي. إذ إنّهم يخرجهن من المدارس ويبقيهن في المنزل. نتيجة لذلك، ليس من غير المألوف أن تتزوج الفتيات في أعمار لا تتجاوز الـ 11 سنة.³⁴⁷

جنيد الأطفال في القوات العسكرية

لقد سمحت حكومة الأسد لكلّ من تزيد أعمارهم عن 15 سنة بالتطوّع في قوات الدفاع الوطني. وعلى نحو مائل، فتحت الميليشيات المسلّحة الموالية للحكومة معسكرات تدريب للأطفال دون الـ 15 سنة. وبالرغم من أنّ هؤلاء لا يشاركون مباشرة في القتال، إلا أنّ المعسكرات هي بمثابة إعداد لهم لكي يتمّ جنيدهم في المستقبل.³⁴⁸ كذلك، تقوم الفصائل المسلّحة المتشددة التي تحسب على المعارضة بتجنيد الأطفال أيضًا؛ ولا سيما تنظيمي «جبهة النصرة» و«الدولة الإسلامية».³⁴⁹ ويجدر الذكر أنّه بحسب الأمين العام للأمم المتّحدة، تضاعف، بين العامين 2015 و2017 عدد حالات تجنيد الأطفال التي قامت بها كافة الأطراف. وبلغ عددها 851 حالة مبلّغ عنها.³⁵⁰



الصورة: حقيبة ظهر زرقاء تشغل المقعد حيث كان الطلاب يجلسون في الصف في مدارس عنجارة. تنتشر الأنقاض وغيرها من الحطام على الطاولات والمقاعد. (المعهد السوري للعدالة)

وبالرغم من أنّ المراجع لا تظهر رابطًا مباشرًا بين الهجمات على المدارس وتجنيد الأطفال في القوات العسكرية، نشأت لدى الأطفال، الذين احتجزوا أو الذين واجهوا انتهاكات سابقة، رغبةً في الانتقام، قد تدفعهم إلى حمل السلاح، وبشكل عام، فإنّ الأسباب الرئيسية التي تدفع الأطفال إلى الانضمام إلى مجموعات مسلّحة تتمثّل بالفقر، وانخفاض قيمة التعليم من ناحية توفير الفرص لهم في المستقبل، والحاجة إلى تأمين دخل لعائلاتهم ولأنفسهم.³⁵¹ وفي الكثير من الحالات فقدان معيل الأسرة، ويؤدي غياب الفرص التعليمية والدعاية الإيديولوجية إلى تفاقم هذه الميول.³⁵²

وقد أشار الأهالي والمعلّمون وأعضاء المجالس المحلية أيضًا إلى ارتفاع نسبة تجنيد الأطفال والرغبة المتزايدة لدى هؤلاء في حمل السلاح والانضمام إلى إحدى الفصائل المسلّحة. وبالرغم من بذل الإداريين في المدارس قصارى جهدهم للتشديد على أهمية متابعة التلاميذ مساهمهم التعليمي واهتماماتهم الأكاديمية، لم يجد الكثير من التلاميذ أي فائدة في قضاء سنوات عديدة في الدراسة في حين أنّهم قد يموتون في أي وقت. وفي هذا الصدد، قال أحد أعضاء المجلس المحلي في حاس:

يقول لي بعض التلاميذ: «أستاذ، بعد أن أتخرّج من الصفّ السادس، أريد أن أنضمّ إلى الجيش الحرّ وأن أقاوم النظام... نريد أن نستمر في محاربتهم لكي يتوقف عن قصفنا.» يعتقد التلميذ أنّه عندما يتخرّج، سيتمكّن من حمل السلاح. فبعض الأهالي قد يفعلون أي شيء لكي يبقى أولادهم في المدرسة، وهم يقولون لهم «أذهبوا إلى المدرسة وعندما

346 مركز المجتمع المدني والديمقراطية (2016).

347 McDonald et al. (2017), 10

348 Katt (2016)

349 "هيومن رايتس ووتش" (2014 أ).

350 الأمين العام للأمم المتّحدة (2017)، الفقرة 171.

351 Beber and Blattman (2013)

352 Brett and Specht (2004), Brooks et al. (2016)

تتخرّجون من الصفّ السادس يمكنكم أن تنضمّوا إلى الجيش الحرّ.» نحن نحاول قدر المستطاع. ولكن في النهاية قد نتمكّن من إقناع تلميذ أو اثنين فقط. في الوقت الذي لدينا 30 تلميذًا في كلّ صف. وهم لا يتجاوبون معنا دائمًا. قال لي أحد التلاميذ ذات مرّة «ما زال لديّ 6 سنوات من الدرس لكي أحصل على شهادة الثانوية ثمّ أحتاج إلى 5 سنوات لتخرّج من الجامعة. لا أريد ذلك. أريد أن أقتل الشخص الذي قتل والدي لأنّني يمكن أن أقتل في إحدى عمليات القصف يومًا ما. أريد أن أحمل السلاح وأن أنتقم لوالدي ولجميع الشهداء الآخرين.»³⁵³

ويؤكّد الأهالي والمعلّمون أنّ لدى الأطفال رغبة متنامية في الانتقام. إذ يشير الكثير منهم إلى ارتفاع عدد الأطفال الذين يتوقّفون عن الذهاب إلى المدرسة بعد الهجمات والذين يُعرف لاحقًا أنّهم انضمّوا إلى الفصائل المسلحة. وتُعتبر الحاجة المادية والتوقف المتكرّر عن التعليم والفقر المتفشّي العناصر الثلاثة الأساسية التي تدفع التلاميذ إلى التخلّي عن المدرسة من أجل مستقبل يعتقدون أنّه سيعود عليهم بفائدة أكبر من التعليم.

الآثار على الأطفال النازحين واللاجئين

منذ بداية النزاع. نزحت أعداد هائلة من السوريين داخليًا أو غادرت البلاد كلاجئين. وبحسب مفوضية الأمم المتّحدة السامية لشؤون اللاجئين. يبلغ عدد اللاجئين السوريين في البلاد المجاورة أكثر من 4.8 مليون لاجئ، 35% منهم في سن الدراسة.³⁵⁴ ومع الأسف. فإنّ أوضاع التعليم سيئة جدًّا في أغلب الأحيان. فتبيّن التقديرات المتعلّقة بالالتحاق بالمدارس لدى اللاجئين السوريين في تركيا ولبنان والأردن أنّ حوالي 900,000 لاجئ من فئة الأطفال والمراهقين في سن الدراسة ليسوا ملتحقين بالمدارس.³⁵⁵ وقد حقق الدعم الدولي والجهود الرامية إلى إدراج اللاجئين السوريين في المدارس بعض النتائج. ولكن، ببساطة، هذه التدابير ليست كافية. وبالرغم من أنّ التقارير تشير إلى أنّ العدد الإجمالي للأطفال غير الملتحقين بالمدارس في سوريا وفي البلدان الخمسة المستضيفة للاجئين انخفض بين العامين الدراسيين 2015/2014 و2016/2015. فلا يزال 2.3 مليون طفل سوري على الأقل خارج المدرسة.³⁵⁶

ويشعر الأطفال الذين نزحوا داخليًا أو لجؤوا إلى البلدان المجاورة مع عائلاتهم بنوع من الضياع والعزلة في المجتمعات التي يعيشون فيها اليوم. ويجد الكثير منهم صعوبة في العودة إلى المدارس وفي التكيّف مع المناهج الجديدة والمتخلّفة. وذلك إذا كانوا محظوظين بما فيه الكفاية لتخطّي الموانع اللغوية. وبالأخص الأطفال في تركيا وأوروبا.³⁵⁷

وثمة أسباب أخرى تحوّل دون إكمال الأطفال تعليمهم. لا سيما الصعوبات التي يواجهونها في الحصول على وثائق الهوية التي يطلبها البلد المضيف.³⁵⁸ والعقبات أمام دمجهم في المجتمع المضيف. والعوائق المالية التي لا يمكن التغلّب عليها في ما يتعلّق بحجز مكان في المدارس الخاصة في البلدان التي لم تدرج التلاميذ السوريين في المدارس الرسمية.³⁵⁹ وأظهرت دراسة أجرتها مؤسسة «نايتشر ميدل إيست» (Nature Middle East) أنّ 41 في المئة من الأطفال في مخيمات اللاجئين فكّروا في الانتحار أو في إيذاء أنفسهم بسبب الضغط المستمر الذي يعيشونه. وأنّهم يعانون كذلك من الاكتئاب وصعوبة النوم والقلق والإرهاق والإنهاك والسلوك العدواني بمعدلات أعلى من عموم الناس.³⁶⁰

المناهج الدراسية

من بين المسائل التي لم تُذكر في المقابلات والنقاشات مع مجموعات التركيز رغم أنّها ترد في المراجع وتقتضي من دون شك اتّخاذ الإجراءات المناسبة وإجراء المزيد من الأبحاث في شأنها. هي مسألة المناهج الدراسية. فكما ذكر سابقًا. بدأ النزاع المسلّح في

353 مقابلة في حاس في 15 آب/أغسطس 2017.

UNHCR (2016b), 11 354.

UNHCR (2016b), 11 355.

356 تقرير تعليم مؤتمر بروكسل (2017).

357 "هيومن رايتس ووتش" (2016): "هيومن رايتس ووتش" (2016 ب): "هيومن رايتس ووتش" (2015 أ): (UNHCR (2016a): (Dryden-Peterson et al. (2016).

358 "هيومن رايتس ووتش" (2016 ج).

359 تشكل مصر مثالاً أكثر إيجابية. إذ إنّها عدّلت معدّلات التلاميذ السوريين وأعدّت صفوفًا وهيكلية خاصة لدعم إدراجهم في المدارس المصرية. (Aleem (2017) و (Aleem (2018).

360 عامر (2014). (2015): Hassan et al. (2015): McDonald et al. (2017).

وقت كان فيه النظام التعليمي في سوريا مزدهراً وفقاً لعدة معايير. وكانت وزارة التعليم السورية بصدد تنفيذ إصلاح شامل للمناهج. من شأنه أن يحسّن نسبة المعلمين إلى التلاميذ ويتخلّص تدريجياً من برنامج الدوامين.³⁶¹ في البلاد ويجعل «التعلّم أكثر تركيزاً على الطفل وأكثر تفاعلاً».³⁶² وكانت عملية تنفيذ هذه الإصلاحات تواجه بعض الصعوبات قبل العام 2011.³⁶³ وأدت بداية العنف إلى عرقلة التقدّم أكثر. فنشوب العنف والنزاع لم يؤثر على نوعية خدمات التعليم المقدّمة في مختلف المناطق فحسب. بل أدى أيضاً إلى تأثر محتوى الدروس إلى حدّ بعيد بأراء الطرف المسيطر على المنطقة المعنية.



الصورة: أطفال في كهف حوّل مدرّسون إلى صفّ مدرسي في ريف حلب. (اليونيسف، الجمهورية العربيّة السّوريّة/ أشاوي 2016)

على سبيل المثال، ما زال المنهج السوري الرسمي يُستخدَم في بعض المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة، ولكن أجريت تغييرات كبيرة على المواد التي يغلب عليها الطابع السياسي. مثل التاريخ والعلوم الاجتماعية.³⁶⁴ كذلك، أجريت تغييرات كبيرة على المنهج في المناطق الخاضعة لسيطرة الأكراد.³⁶⁵ وكانت هذه التغييرات في المحتوى بالغة بشكل خاص في المناطق الخاضعة لسيطرة تنظيم «الدولة الإسلامية»، الذي عدّل المنهج الدراسي ليتوافق مع تعاليمه المتطرّفة وأنزل عقوبات شديدة على الذين يحددونها.³⁶⁶ ويقدر البعض أنّه يتمّ استخدام 5 مناهج مختلفة على الأقلّ في المناطق الخارجة

عن سيطرة الحكومة وحدها. ممّا ينبئ بالكثير من التعقيدات الطويلة الأجل.³⁶⁷ ولطالما كان الخلاف حول المنهج الدراسي ومحتوى موادّ مثل التاريخ والعلوم الاجتماعية حاداً في البلاد التي تعاني من مخلفات النزاعات والعنف. ومن المرجّح أنّ سوريا ستشهد صراعات مماثلة. وإذا اتُخذت إجراءات وقائية وتمّ فهم التحديات اليوم. قد يساعد ذلك في التفكير في توصيات مستقبلية بشأن محتوى التعليم الذي يحصل عليه الأطفال السوريون.

آليات التدريس البديلة

في بعض المناطق التي تشهد أعمال عنف شديدة، بما في ذلك المناطق الثلاث التي هي قيد الدراسة في هذا التقرير. ظهر نوع جديد من المدارس، يشار إليه عادة بـ«المساحات الآمنة». وبالرغم من أنّ هذه المدارس تفتقر إلى الظروف التعليمية المناسبة، إلا أنّها تشكّل أحياناً بدائل أكثر أماناً بالنسبة للأطفال.³⁶⁸ وتُنشأ هذه المدارس عادة في طوابق المنازل السفلية في المدن، وأحياناً حتى في الكهوف المجاورة، بما أنّ الكهوف تُعتبر أماكن آمنة بشكل عام. كذلك، يتمّ إنشاء المدارس في الخيم لأنّ الأهالي حريصون على منع أولادهم من ترك المدارس. وهم يصرون على إرسال أولادهم إلى المدرسة، حتّى إذا أنشئت الأخيرة في الخيم أو الكهوف. وذلك للحدّ من أضرار النزاع على الجيل القادم.

361 يُستخدم برنامج الدوامين عادة لاستيعاب أعداد أكبر من الطلاب في نفس المدرسة. مجموعة من الطلاب حُضِر إلى المدرسة في وقت مبكر من النهار ومجموعة أخرى حُضِر في الدوام الثاني (2001) Linden.

.Unite for Children and UNICEF (2015), 28 362

.Unite for Children and UNICEF (2015), 29 363

.Al Hessian (2016), 29 364

.Al Hessian (2016), 29 365

.30-Al Hessian (2016), 29 366

.Denselow (2016) 367

.Al Jazeera (2016a) 368

وقد أجمع الأهالي الذين شاركوا في المقابلات ونقاشات مجموعات التركيز في سياق هذا التقرير على أنّهم يفضلون إرسال أولادهم إلى الصفوف التي تُقام في المنازل في مدنهم أو بلداتهم. وذكر الأطفال أيضًا أنّهم حضروا صفوفًا في المنازل. كما قال أولئك الذين نزحوا إلى مراكز التشرد إنّهم حضروا صفوفًا في مدارس مؤقتة في الخيام. وتجدر الإشارة إلى أنّ هذه الآليات هي عادة قصيرة الأمد وبمثابة تدبير مؤقت إلى أن يتم إصلاح المدرسة المدمرة أو المتضررة. أو إلى أن يهدأ الوضع في المنطقة بما فيه الكفاية لتعيد المدارس فتح أبوابها. وقد تشابهت آليات التدريس البديلة هذه إلى حدّ بعيد في المناطق الثلاث حيث تمّ جمع المعلومات.

وبالرغم من أنّ هذه الآليات البديلة ليست فعالة بقدر البيئة المدرسية الفعلية. إلا أنّ الجميع رأى فيها وسائل مفيدة للمجتمع. فقد أفاد مدير مدرسة الإمام الشافعي: «أعدنا ملاجئ مخصصة للدراسة والصفوف. كنّا نحفر ملجأ أو قبوًا ونجهزه بمواد بسيطة. كانت خطوة ناجحة. والخطوة الأخرى التي كنّا نتخذها هي توزيع التلاميذ على منازل المعلمين. ولكنها لم تكن ناجحة كثيرًا لأنّ التلاميذ لم يتابعوا الصفوف بانتظام. ولم تكن المنازل مجهزة مثل الصفوف. بعض الخطوات كان إيجابيًا والبعض الآخر كان سلبيًا. ولكن لم يكن لدينا بديل... إلا أنّ نلغي الصفوف أو أن نبقي المدارس مغلقة ويذهب التلاميذ إلى منازل المعلمين والأهالي... وبصراحة. كنّا نحاول قدر المستطاع تقديم الدعم الذي يحتاجه المعلمون. ولكن الأمر كان صعبًا للغاية»³⁶⁹

القدرة على الصمود

على الرغم من الآثار السلبية للهجمات على المدارس. وتعطيل التعليم. والتداعيات السلبية على الصحة العقلية والجسدية. أظهرت المجتمعات التي عملنا فيها رغبة شديدة في إعادة بناء كلّ ما تمّ تدميره وكرّست جهودًا كبيرة للعمل على إزالة آثار الهجمات السلبية. وقد أعدت جلسات توعية على السلامة والأمن. ووضعت تدابير وقائية وإجراءات احتياطية في دوما والأتاب وحاس. كذلك. اعتمدت أنواع بديلة من التعليم وحلقات التعلّم للحدّ من انقطاع التعليم والتشويش في المدارس. وذلك بهدف توفير برنامج أكاديمي مناسب ليستطيع التلاميذ إنهاء المدرسة ولإعطائهم الدروس اللازمة لكي يتخرّجوا.



وعملت المجتمعات بشكل وثيق مع المجالس المحلية ووكالات الإغاثة ومنظمات المجتمع المدني ووحدات الإنقاذ لدعم الموظفين في المدارس لكي يعودوا إلى التعليم وإلى الصفوف. وشدّد كلّ الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات تقريبًا على ضرورة الاستمرار في تخطي التحديات في وجه الهجمات التي تهدف إلى عرقلة تعليم الأطفال في مناطقهم.

من جهة أخرى. أبدى المعلمون السوريون درجة عالية من التفاني والالتزام. فعلى سبيل المثال. قال مصطفى*. وهو معلّم في حاس يبلغ من العمر 40 سنة. إنّهُ عمل لمدة عامين من دون راتب بعد أن أوقفت وزارة العمل راتبه وفصلته من عمله: «شاركت في النشاط السياسي في بداية الثورة. حيث كنت أصمّم اللافتات. فعلم الجهاز الأمني التابع للنظام بهويتي وتمّ تبليغي

الصورة: مخيم النور. بالقرب من بلدة جرجاناز في محافظة إدلب حيث تقيم عائلات سورية نزحت نتيجة النزاع. شنت القوات الجوية الروسية ضربات صاروخية على الخيم في 23 أيلول/سبتمبر 2017. (المعهد السوري للعدالة)

بأنني صرفت من عملي. وقيل لي إنّني بحاجة إلى مراجعة وضعي مع إحدى الإدارات في الوزارة... بالطبع. لم أذهب لأنّها كانت إدارة أمنية وكنت خائفًا من أن يعتقلوني أو يحتجزوني... بدلًا من ذلك. ذهبت وتكلّمت مع مدير المدرسة وأبلغته أنّني سوف أستمرّ

369 مقابلة في الأتاب في 18 آب/أغسطس 2017.

بتعليم الصفّ حتّى نهاية السنة الدراسية على الأقلّ، بالرغم من أنّهم لن يدفعوا راتبهم بعد الآن... وبقيت لسنة واحدة ثمّ لسنة أخرى، وبعدها اتّصلت بي منظمة غير حكومية.»³⁷⁰

ويواجه المعلّمون درجة معيّنة من الخطر بمجرّد تأدية عملهم. فقد أفاد مدير المدرسة في الأتارب بأنّه تعرّض لمحاولتي اغتيال أثناء تأدية عمله. علماً أنّ المحاولة الثانية تمثّلت في تفجير إحدى السيارات التي كان يستقلّها مع زملائه في رحلة ميدانية في الضواحي الجنوبية: «لا نعلم إذا كنّا نحن المستهدفين. أو إذا اشتبه المهاجمون بأنّ إحدى السيارات كانت تنتمي إلى مجموعة مسلّحة... ولكننا كنّا نشعر بالقلق عادةً إذا كان لدينا عمل خارج المدرسة وخارج المنطقة. مثل الحصول على اللوازم أو شيء من هذا القبيل... ولكنّ العمل في المدرسة كان آمناً في العادة.»

من جهة أخرى، كانت لدى الأطفال الذين شاركوا في نقاشات التركيز والمقابلات تطلّعات كثيرة لمستقبلهم. فرند، مثلاً، الطفلة التي فقدت ساقها في الهجوم على مدرستها في دوما، أرادت أن تكون جراحة. ولكنّها قرّرت اليوم أن تصبح مهندسة كمبيوتر بعد أن قالت لها والدتها إنّ مدارس الطّب موجودة في دمشق فقط ولا يمكنها الذهاب إلى هناك. وعبرت فادن* البالغة من العمر 13 سنة في النقاشات ضمن مجموعات التركيز عن أملها في تغيير حالة المدارس في المستقبل: «يجب أن نقوم بإصلاح المدارس والبنى التحتية للمياه والكهرباء. ويجب تشجيع التلاميذ على العودة إلى المدرسة.»³⁷¹

370 مقابلة في حاس في 17 آب/أغسطس 2017. وتنطبّ مسألة الراتب شرحاً إضافياً، في الكثير من المناطق الخارجة عن سيطرة الحكومة. بات الكثير من المعلّمين عاجزين عن الحصول على رواتبهم، إمّا لأنّ النظام توقّف عن دفع رواتب المعلّمين، أو لأنّه توجّب على المعلّمين أخذ رواتبهم من مناطق خاضعة لسيطرة النظام. فنشعروا بالتالي بأنّ القيام بذلك سيعرّضهم إلى خطر كبير (Khaddour, 2015). وفي حين أن بعض المدارس وجدت مصادر بديلة للحفاظ على معلّميها. خسرت عدد كبير من المدارس الأخرى الكثير من الموظفين (Save the Children, 2016). وفي المناطق الخاضعة لسيطرة قوات المعارضة، تمّ توفير الرواتب للمعلّمين عبر مساعدات من المبادرات التعليمية، أو عبر جهود من قبل المجلس المحلي في المنطقة، الذي من المفترض أنّه لا يزال يحصل على التمويل من وزارة التعليم لتقديم الدعم للمعلّمين. ولكن لا يكون هذا التمويل دائماً ثابتاً أو منظّماً. وعندما لا يكون الراتب متوفّراً بواسطة المجلس، قد لا يحصل المعلّمون على رواتبهم أو قد يؤجّل دفعها. (مقابلة مع خبير من منظمة "نساء الآن من أجل التنمية" في 5 شباط/فبراير 2018).

371 جميع هذه الشهادات مُستقاة من نقاش ضمن مجموعات تركيز في معرة النعمان في 17 آب/أغسطس 2017.

الفصل الثامن: البحث عن الاعتراف في خضم النزاع

كما يوضّح هذا التقرير، إنّ آثار الهجمات على المدارس، بالإضافة إلى الدمار المترتب عنها، كثيرة ومتعدّدة الجوانب. وبالتالي، لم تُعتبر أي وسيلة واحدة لنقل النتائج القصيرة والمتوسطة والطويلة الأمد كافية. وفي حين أنّ هذا التقرير يشكّل سردًا دائمًا للهجمات على المدارس، مقدّمًا وصفًا شاملاً للآثار إلى جانب التحليل القانوني والسياسي، أدركت المنظمات المشاركة في مشروع «أنقذوا المدارس السوريّة» أنّ الاستماع إلى شهادات شخصية من الناجين من الهجمات هي الطريقة الفضلى ليدرك عموم الناس حقًا ماذا تعني في الواقع الهجمات على المدارس بالنسبة إلى الأشخاص وفي الحياة الفعلية. كذلك، قد تقدّم جلسة الاستماع العلنيّة نوعًا من الإقرار المتواضع والاعتراف الرسمي بالمعاناة التي مرّ بها السوريون.

لذلك، عقدت مجموعة «أنقذوا المدارس السوريّة» جلسة استماع علنيّة في جنيف في سويسرا أمام جمهور كبير، وتضمّنت «لجنة الضمير» المؤلفة من مدافعين بارزين عن حقوق الإنسان شهدوا رسميًا على الشهادات المقدّمة. كذلك، عقدت المنظمات المشاركة حدثًا جانبيًا في خلال الدورة العادية الـ37 لمجلس حقوق الإنسان، شاركت فيها نتائجها وخآليلها وتوصياتها مع عدد من الدول الأعضاء في الأمم المتّحدة ومسؤولين وطنيين ودوليين آخرين. ومن أجل الوصول إلى جمهور أوسع بعد، أنشأت المجموعات أيضًا موقعًا إلكترونيًا يبيّن النتائج الأساسية لعمل مشروع «أنقذوا المدارس السوريّة» وعددًا من الشهادات الإضافية والمشاركات الأخرى.

وسعت المنظمات المشاركة، خلال الفترة التحضيرية لوفود فريق العمل إلى جنيف وفي خلال إقامته هناك، إلى العمل مع الجهات الفاعلة الأساسية والعمليات المتعلّقة بالمحاسبة في سوريا، ولا سيما مع الآلية الدولية المحايدة المستقلة بشأن الجرائم الدولية التي ارتكبت في الجمهورية العربية السورية؛ والاتّلاف العالمي لحماية التعليم من الهجمات؛ ومكتب الممثل العام للتعليم واللجنة المعنية بحقوق الطفل، في المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان؛ ومنظمة «هيومن رايتس ووتش»؛ وشبكة حقوق الطفل؛ وحكومات أجنبية رئيسة مثل أستراليا وكندا والسويد وسويسرا والمملكة المتّحدة.

وقد أُقيم حدثان رسميان، عُقد أولهما على هامش الدورة العادية الـ37 لمجلس حقوق الإنسان في مقر الأمم المتحدة الرئيس في جنيف. وكان الهدف الرئيس لهذا الحدث يكمن في تسليط الضوء على العمل الذي قامت به المنظمات كفريق مشروع «أنقذوا مدارس سوريا» ولفت الانتباه إلى التوجّه المقلق المتمثل بالهجمات على المدارس أمام الحكومات وواضعي السياسات الذين يتمتّعون بالسلطة والنفوذ لاتخاذ القرارات. وقد تُخصّص بيان مشترك أعدته المجموعات نتائج هذا التقرير وطالب باتّخاذ الإجراءات على شكل توصيات متعدّدة مبنية على تحليل المجموعة للهجمات على المدارس وتأثيرها. وأدلى السفير جوليان بريثوايت، الممثل الدائم لمهمة المملكة المتحدة للأمم المتحدة في جنيف، بملاحظات افتتاحية، مشيرًا إلى الدعم للمشروع والموضوع الراهن. وأنشاد السفير بريثوايت بالمشروع بشكل خاص لأنّه يمثّل أصوات منظمات المجتمع المدني السوري ويركّز على موضوع ملموس له تأثير بشري واضح، بدلًا من أن يبقى في الجانب النظري.

وحضر عدد كبير من الممثّلين عن دول أعضاء أخرى في الأمم المتحدة، بما في ذلك النمسا وأستراليا وبلغاريا وكندا والدنمارك وألمانيا والاتّحاد الأوروبي وفنلندا وإيطاليا وليختنشتاين ولتوانيا ولوكسمبورغ والمديف ومالطا وهولندا والنرويج وقطر وتركيا والمملكة العربية السعودية والسويد وسويسرا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة.

وبعد اختتام الحدث، علّق أحد ممثلي الحكومات التي حضرت على أهمية الاستماع إلى الشهادات من المتضرّرين مباشرة. وأشار إلى أنّ الحدث جاء في الوقت المناسب ليذكّر الجميع بالسبب وراء ضرورة اتّخاذ الإجراءات. وعبّرت عدة دول عن اهتمامها في التوصيات المختلفة، وكانت أبرزها التوصية التي تدعو إلى بدء الحوار في شأن احتمال اعتماد شارة حماية خاصة للمدارس في النزاعات. كما والتوصية التي تدعو جميع الحكومات التي لم توقع على إعلان المدارس الآمنة وتقرّه بعد بأن تقوم بذلك. فقد وقعت، حتّى الآن، 73 دولة عضوًا على هذا الإعلان.

وقد صبّب التركيز الرئيس خلال هذا الأسبوع على جلسة الاستماع العلنيّة التي عُقدت في 22 آذار/مارس، والتي تضمّنت شهادات مروّعة ومؤثرة لأربعة سوريين متضرّرين من الهجمات على المدارس. تكلم اثنان منهم – محمد شهاب³⁷² وطارق المصري – عن تجاربهما كطالبين كانا في مدرستيهما عند وقوع الهجوم. كذلك، تكلمت راما محمود عن تجربتها كعالمّة في الرقة ومشاهدتها لمجزرة حصلت في ثانوية ابن طفيل التجارية. وأخيرًا، حدّثت رنيم محروس عن تجربتها كأُم لطفل كان موجودًا في مدرسته في يوم الهجوم عليها. والعوائق التي واجهتها لضمان أمان عائلتها وتوفير التعليم لها. وترأسّت الجلسة «لجنة الضمير» التي تضمّنت بابلو دي غريف، مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بتعزيز الحقيقة والعدالة والجبر وضمائمات عدم التكرار؛ ونافانيثيم «نافي» بيلاي، مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان سابقًا؛ ودايفد تولبرت، رئيس المركز الدولي للعدالة الانتقالية في ذلك الوقت.



وقد شدّد الممثلون من مشروع «أنقذوا المدارس السوريّة»، في خلال الملاحظات الافتتاحية التي أدلى بها باللغتين الإنكليزية والعربية، على الحاجة الماسّة إلى اتّخاذ إجراءات لوقف الهجمات على المدارس، وإلى معالجة الضرر الذي ترتّب عنها بصورة استباقية. ودعا المتحدّثون المجتمع الدولي كلّه للتعاون من أجل تأدية دوره في «إدانة ووقف الانتهاكات الكبيرة لحقوق الإنسان التي حدّثت في سوريا، ومعالجة نتائجها، وتحقيق العدالة للضحايا». وتطرّقت الملاحظات إلى أهمية النظر أبعد من الأرقام فحسب –

الصورة: الحدث الجانبى الذي عُقد على هامش الدورة العادية الـ37 لمجلس حقوق الإنسان في مقر الأمم المتحدة في جنيف حضره العديد من ممثلي الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، (المركز الدولي للعدالة الانتقالية)

التي يمكن في غالبية الأحيان أن تحرف الأنظار عن الجانب الإنساني من النزاع – للاستماع بالفعل إلى أصوات المتضرّرين بما في ذلك الأصوات الشجاعة لمحمد وطارق وراما ورنيم، وشدّد أحد المتحدّثين على أهمية العلم والتعلّم في المجتمع السوري. واصفًا الهجمات على المدارس بأنها «قضية جيل بأكمله». أثّرت على «المجتمع السوري برمّته». واختتمت الملاحظات بالتفكير في أهمية البحث عن الحقيقة والبوح بها من أجل مشاركة تجارب الضحايا – الحاضرين منهم والآلاف الآخرين الذين عانوا انتهاكات مماثلة – مع العالم.

وأدلى دايفد تولبرت، الرئيس السابق للمركز الدولي للعدالة الانتقالية، بملاحظات افتتاحية نيابة عن «لجنة الضمير»، معبّرًا عن امتنانه، أوّلًا وقبل كلّ شيء، للناجين الحاضرين لإعطاء شهاداتهم وللحاضرين في الجلسة. ثمّ شرّح العملية تفصيلًا. فبالرغم من أنّ «لجنة الضمير» ليست محكمة أو لجنة مكتملة لتقصي الحقائق، كان الهدف منها الإشارة إلى الدعم والتضامن من شخصيات ومدافعين معروفين ومحترمين جدًّا عن حقوق الإنسان نيابة عن السوريين المتضرّرين من الهجمات على المدارس. وحثّ جميع الحاضرين وكلّ مشاهدي البث المباشر وكلّ المشاهدين اللاحقين³⁷³ على الاستماع جيّدًا إلى أصوات الناجين من أجل تطوير شعور بالتعاطف الحقيقي وفهم أفضل لمسار العمل من أجل توفير العدالة والتعويضات لهم والاعتراف بما أصابهم.

372 تمّ تغيير أسماء الناجين الأربعة، في هذا التقرير وخلال الحدث العام.

373 عند إعداد هذا التقرير، كان قد حصل تسجيل جلسة الاستماع على 1,300 مشاهدة.

بدأت الشهادات مع شهادة طارق المصري، وهو شاب من حمص يبلغ من العمر 18 سنة ويعيش الآن في ألمانيا. بعد التنقل كثيرًا والتغيب عن المدرسة لعدة أشهر على التوالي بسبب النزاع، انتقل طارق إلى الرقة. وعندما وصل إليها، بقي هناك لفترة تزيد عن سنة من دون الذهاب إلى المدرسة. لأن خياره الوحيد كان مدرسة بعيدة جدًا في حي موال للحكومة، حيث كان يشعر بأنه يتعرّض للهجوم بسبب آرائه وبسبب مكان إقامته. لكن في نهاية المطاف، بدأ يذهب إلى المدرسة بالرغم من هذه المخاوف. لأنه شعر بأنه بحاجة إلى متابعة دراسته. وللأسف، أثناء تواجده هناك، لم يكن بالفعل محصنًا من العنف، فقد روى حادثة تعرّض مدرسته لإطلاق نار من قبل قناصين، ووصف التجربة كالآتي: «كنت خائفًا على حياتي وكنت أفكر بوالديّ. كنت أمل أنهما ما زال على قيد الحياة، وتمنيت ألا يحصل أي شيء لي من شدّة خوفا عليهما». تمكّن طارق في النهاية من الخروج، ولكن بعد أن رأى زملاءه التلاميذ يتعرّضون للضرب ويصابون بطلقات نارية، بما في ذلك «تلميذان لم أرهما أو أسمع خبرًا عنهما منذ ذلك الحين. لذا لا أعلم ماذا حصل لهما».

بعد هذه الحادثة، بقي طارق خارج المدرسة لمدة شهر بسبب الخوف. وتحدّث عن حيرته بين خيارين: «العودة إلى المدرسة ومواجهة خطر التعرّض للقتل، أو البقاء في المنزل». وفي النهاية، اتخذ طارق القرار الصعب بالعودة، ولكنه سرعان ما تعرّض للعنف مجددًا في المدرسة.

ووصف طارق أيضًا اليوم الذي تعرّضت فيه مدرسته الجديدة لنيران القناصة مرة أخرى. فقد بدأ اليوم بشكل طبيعي، إلا أن الحافلة لم تأت، فذهب سيرًا على الأقدام مع عدد من زملائه في الصف. عندما وصلوا ودخلوا إلى الصف، أبقّت المعلمة زملاءه داخل الصف لوضع دقائق بعد بدء الاستراحة لكي ينهوا عملهم. وقال طارق كيف أنّ «هذه الدقائق الثلاث أنقذت حياته»، فقد سمع حينئذٍ طلقات نارية قوية وصراخ التلاميذ والمعلمين، وأفاد أنّ «الفوضى عمّت في المكان فجأة». بعد الاختباء لمدة ساعتين، استطاع طارق وزملاؤه الهرب. أثناء رحيلهم، صادف طارق جثة، وعلم لاحقًا أنها كانت لصديقه المقرب وجاره. وقال إنّ ذلك كان «صعبًا جدًا حتمًا». «فكنت معتادًا على رؤية الدم والموت في كل مكان، ولكن ذلك كان صعبًا جدًا». وقال طارق إنه بعد تلك الحادثة ترك المدرسة لمدة سنتين بينما كانت عائلته تبحث عن ملاذ آمن في مناطق أخرى من سوريا، ثمّ في لبنان وتركيا وأخيرًا في ألمانيا. أنهى طارق شهادته متمنيًا أن «يحظى أصدقاؤه في سوريا بالفرصة نفسها التي مُنحت له، على أمل أن يصبح بلده مجددًا مكانًا يمكن للناس أن تتعلّم فيه وتعيش بأمان».

وعبّر محمد، وهو شاب من دمشق يبلغ من العمر 16 سنة، عن مشاعر ماثلة في ما يتعلّق بالصدمة والخوف الناتجين عن التعرّض لهجوم، بما في ذلك مشاهدة موت الأصدقاء والأحباء؛ والإحباطات والصعوبات الناجمة عن البقاء خارج المدرسة لفترة طويلة؛ والصمود والعزيمة على الرغم من كلّ شيء للحصول على التعليم من أجل مستقبله ومستقبل سوريا. ففي الواقع، تعرّضت مدرسة محمد لعدة هجمات. وفي اليوم التالي لهجوم الثاني الذي تعرّض له، في مدرسة مختلفة هذه المرة، ألح عليه والده قائلاً: «لا تذهب إلى المدرسة، لا أريدك أن تموت هناك». ولكن على الرغم من أنّه كان يشعر بالخوف، امتلكته عزيمة أكبر، وعمد إلى الذهاب. ولكن للأسف، تحققت مخاوف والده، وبعد يوم من الهجوم الأول، تعرّضت مدرسته لهجوم جديد، هذه المرة، اختبأ محمد وزملاؤه أرضًا بينما كان صقّهم يتعرّض للقصف.

وكما في حالة طارق، اكتشف محمد لاحقًا أنّ اثنين من أصدقائه المقربين قُتلا. وتكلّم عن رؤية عدد كبير من الناس يموتون، بعد أن كان قد رأى شخصًا مقطوع الرأس. وتحدّث عن أنّه «لم يستطع النوم ليلًا» لفترة طويلة من الزمن. بعد هذا الهجوم، لم يستطع محمد الذهاب إلى المدرسة لأربع سنوات تقريبًا، وعندما سألته اللجنة عن شعوره تجاه ذلك، قال: «أشعر بالضيق والاختناق. لم أستطع التعامل مع حياتي، وكان أصدقائي يشعرون بالأمر نفسه – أي بالاختناق. لم يستطيعوا أن يفعلوا شيئًا، لم يستطيعوا أن يشعروا حتّى». وتحدّث محمد كذلك بشكل مؤثر عن التأثيرات الطويلة الأمد للبقاء خارج المدرسة، والتحديات التي واجهها مع اللغة والهوية، فهو يقيم اليوم في سويسرا، وأخبر الجمهور أنّه لا يزال غير ملم بالقراءة والكتابة. وعبّر عن إحباطه بسبب عدم قدرته على كتابة اسميّ والديه بلغته العربية. «أرى مواطنين سويسريين أو أتراك يتكلّمون عدّة لغات، أمّا أنا فلا أستطيع التكلّم بلغتي حتّى».

استعرضت راما محمود تجاربها كأتم ومعلمة في محافظة الرقة. وتحدثت عن مشاهدة الأعمال الوحشية التي ارتكبتها كل من النظام السوري وتنظيم «الدولة الإسلامية» (داعش). ورسمت صورة عن مدينتها قبل النزاع: مكان يرتاد فيه الناس المقاهي ويختلطون قرب النهري؛ وتتذكر كيف «كان المواطنون في المنطقة يحبون الشعور... والنساء يضعن أحمر الشفاه والعطر». لكن هذا الوضع تغير سريعاً. أولاً عندما تعرضت المنطقة لهجمات من الحكومة السورية «لأننا كنا نؤمن بالديمقراطية». وبعد ذلك عندما استولى تنظيم «الدولة الإسلامية» عليها لسنوات. قبل أن تستولي عليها قوات سوريا الديمقراطية، التي تسيطر على الرقة. وذلك في أواخر العام 2017.

وتكلمت راما عن اضطرار أبنائها، في إحدى مراحل النزاع، إمّا إلى قطع عدة أميال للذهاب إلى مدرسة في محافظة أخرى. أم تلقي دروس خصوصية في منازل معلمين سابقين مع زملائهم السابقين. وفي أحد الأيام، بينما كانت ذاهبة إلى المدرسة لإحضار ابنها من أحد الدروس الخاصة، سمعت القصف من بعيد. وقالت إنها وصلت إلى المبنى مع الأهالي الآخرين «خائفة لدرجة الموت. كنا نشعر بالجنون وبكي ونصرخ ونصيح». وعلى الرغم من أنها وجدت في النهاية ابنها والأطفال الآخرين وسط الأناض. تكلمت عن الصدمة الدائمة. «أذكر هذه الأحداث مراراً وتكراراً. فهي محفوظة في ذهني وفي ذاكرتي. لن أنساها أبداً». ووضّحت راما أنّ هجمات كهذه تجعل تجنيد الشباب، على وجه الخصوص، أسهل بالنسبة إلى تنظيم «الدولة الإسلامية» - فهم كانوا إمّا خائفين جداً أم غير قادرين على الذهاب إلى المدرسة.

وتنظيم «الدولة الإسلامية» ملأ هذا الفراغ عبر جذب الشباب بالمال وبإعطائهم هدفاً يناضلون لأجله. «أصبحوا خطراً على أنفسهم وعلى الآخرين. كنت خائفة على أولادي. لم يخفني الموت بقدر ما كنت خائفة من أن أراهم يعتقدون تلك الأفكار. كما قلت سابقاً، إنّ السبب الأساسي لهذا [الاعتناق] هو قصف المدارس.»



الصورة: راما محمود تقدم شهادة مؤثرة حول الصعوبات التي عانتها هي وأسرته خلال الحرب. (المركز الدولي للعدالة الانتقالية)

ولأنّ راما كانت معلمة في ذلك الوقت، تكلمت أيضاً عن هجوم آخر شهدته في أيلول/سبتمبر 2013، على مدرسة رسمية هذه المرة. في ذلك الوقت، كانت مديرة التعليم في الرقة قد حلت وغادر عدد من المعلمين المنطقة، فتعاونت مع المعلمين المتبقين من أجل تسهيل التعليم، وقاموا بإعطاء الدروس من دون تقاضي أي راتب. وفي اليوم الأول من السنة الدراسية الجديدة،

عندما كان عدد من الطلاب يحتج في ساحة المدرسة الخارجية للمطالبة بزيادة إمكانية الوصول إلى التعليم، تمّ إلقاء قنبلة أخرى. وحدث ذلك على الرغم من التزام الحكومة السورية والجهات الفاعلة الأخرى العلني بعدم استهداف المدارس. وأدت غارة النظام الجوية في النهاية إلى مقتل 14 مواطناً على الأقل، معظمهم من التلاميذ، وإلى تعرّض 30 شخصاً على الأقل لإصابات خطيرة - وخسر عدد كبير منهم أطرافاً وعانوا إصابات جسيمة مزمنة أخرى.

وقد صفت راما المشهد الفوضوي والفضيع على النحو التالي: «تحوّل التلاميذ إلى أجسام مبعثرة في كل مكان. وصلت سيارات الإسعاف وساد الهلع. عمّ الرعب في كل مكان.» وتكلمت عن فتاة تبلغ من العمر 8 سنوات مغطاة بأشلاء أطفال آخرين وتوسّل تصويرها من أجل أن يساعدهم العالم، وعن أهال يصرخون لأولادهم. «كانت أسوأ لحظة في حياتي. وفي حياة الأهالي الآخرين الذين عاشوا هذا الرعب. ما حصل في ذلك اليوم كان كافياً لدفع التلاميذ خارج المدارس، وكان بمثابة تحذير للأهالي. فوقوع هذا الهجوم في اليوم الأول من المدرسة كان رسالة واضحة للأهالي: «لن نحصلوا على العلم أبداً. ستغرقون في الجهل لبقية حياتكم». وكان هذا بالفعل قدرنا». فمع القضاء على التعليم في الرقة، «تمت معاقبة جيل بكامله.»

عندما سأل أعضاء اللجنة راماً عن الحلول المحتملة لمواجهة كل ما عانى منه السوريون الشباب من خسارة مروعة وصددمات ونقص في التعليم، دعت الجميع باسم الأهالي والمعلمين والأطفال للتعاون و«السعي أولاً إلى إعادة بناء الإنسان. وإعادة بناء حياة الأطفال». وشددت على أن كل ما تبقى يتبع ذلك. وقالت أيضاً إنه يجب ألا يجد الأطفال أنفسهم وسط المعادلات السياسية أو أن يصبحوا وقوداً في الخطط السياسية. ودعت راماً إلى إعادة تأهيل المعلمين والتلاميذ وإلى اعتماد مناهج صادقة ومحايمة. تعلم التسامح والديمقراطية والحقيقة بدلاً من خدمة هذا الحزب أو ذاك بدون تفكير. «كانت هذه ثورة شعبية من بلد تعرض للخيانة والكذب لمدة 50 سنة. فنحن نعتمد على الجيل الجديد ليكتب التاريخ بناء على الحقيقة. هذا الجيل لن يصدق الأكاذيب بعد الآن».

وأنت الشهادة الأخيرة على لسان رنيم محروس. وهي أم اختبرت فاجعة وجود طفلها في المدرسة أثناء لهجوم. فتحدثت رنيم عن مشقة دامت لسنوات عديدة خلال النزاع. وهي تحاول إبقاء أطفالها في أمان مهما كلف الأمر وتوفير لهم ما تيسر من التعليم في الوقت عينه. بدأت قصة رنيم في مدينتها في أيار/مايو 2011. في أوائل النزاع. ففي إحدى الليالي. بينما كان زوج رنيم في عمله. داهمت السلطات المسلحة البيت وهاجمت رنيم. التي كانت حاملاً في ذلك الوقت. أمام أطفالها الأربعة. وتركت فاقدة للوعي. استيقظت بعد عدة أيام لتكتشف أنها فقدت طفلها. ووصفت اللحظة التي أبلغتها الممرضات بذلك قائلة: «لقد فقدت أعصابي. رحمت وأصرخ وأصيح وجاءت الممرضات لتواسينني وتهدئني. بعد بضعة أيام. عندما عدت إلى المنزل. تذكرت كيف طرقت على الباب وكيف خاف أولادي وركضوا إلي». في النهاية. كانت الصدمة أشد من قدرتها على الاحتمال. فانتقلت مع عائلتها إلى منزل آخر.

في هذه المرحلة. كان أولاد رنيم لا يزالون يذهبون إلى المدرسة. على الرغم من أن القصف والهجمات كانت تزداد دائماً. وقالت رنيم إن المدرسة كانت لا تزال تعتبر في ذلك الوقت ملاذاً آمناً: «كانوا يقولون... إذا أردت أن تختبئ في مكان ما. فإذهب إلى المدرسة. كانت المكان الأكثر أماناً. فلا يُعقل تعرضها للهجوم. لذا. كنت أمسك بيدهم وأخذهم إلى المدرسة. وكنت أشعر أنهم في مأمن هناك... لا يمكن أن يحدث لهم أي شيء في المدرسة».

تغير ذلك كله في أحد الأيام. كانت الغارات تزداد سوءاً. فترددت رنيم في السماح لأولادها بالذهاب إلى المدرسة في ذلك النهار. قبلت بناتها بذلك. ولكن ابنها أصر على الذهاب بسبب امتحان وخرج راکضاً من الباب. بعد ذلك بقليل. سمعت عائلتها الصوت المدوي لغارة جوية قريبة. «كانت الجدران تهتز من صوت الضربة». نهدت بناتها أخيهن ووصفت رنيم رد فعلها قائلة: «كنت أضع رداً فحسب وتخيّلت أن ابني في الخارج... شعرت بأنني أقفز أربعة أدرج في آن واحد راکضة للوصول إلى هناك. تخيّل أن ابني بين هؤلاء الأطفال وأجسامهم المحطمة». كان الهجوم قد حصل ظهرًا. عند انتهاء أحد دوامي المدرسة ومع بدء دوام ما بعد الظهر. الأمر الذي يزيد من الخسائر.

في النهاية. وجدت رنيم ابنها. «رأيت ولم أعد أرى أي شيء آخر. كنت أعانقه وأحقق من سلامة كل أجزاء جسمه». كان قد لجأ من الهجوم لأنه. في لحظة وقوعه. ركض خلف الكرة. ولكن رنيم قد طفح كيلها. «قلت له. انظر. عليك أن تنسى موضوع المدرسة. لا يمكنه الذهاب بعد الآن. وقبل بذلك هذه المرة. قلت له. انظر. ربما هذه نهاية مستقبلك وربما هذا سيحطّم أحلامك. سأكون أمّاً قاسية. ولكن هذا فقط لكي أحميك. سأبذل قصارى جهدي لأقف إلى جانبك». وفعلت رنيم كل ما في وسعها لتعليم أطفالها في المنزل بمفردها. وفي خضم ذلك. خضعت رنيم بنفسها إلى امتحانات والتحقّت بمدرسة بديلة إلى جانب إحدى بناتها. «كنت سعيدة لبعض الوقت... كنّا أنا وابنتي ناجحتين».

للأسف. بدأت الهجمات في حيتهم الجديد تزداد سوءاً أيضاً. كانت عائلة رنيم قد اتّخرت ما يكفي من المال ليذهب زوجها وأولادها إلى سويسرا. ولكنها بقيت في ذلك الحين من دون عائلتها لمدة ستة أشهر بينما كانت تدّخر الأموال لتنضمّ إليهم. «رحمت أبحث عن عمل. وبالأخص في المدارس. عن أي عمل يمكنه أن يذكّرني بأولادي». في النهاية. بعد أن اكتسبت ما يكفي من المال. وبدعم من معلّمة في سويسرا تأثرت بابنة رنيم التي كانت تتوسّل للقاء أمّها. استطاعت رنيم الاجتماع بعائلتها. وعلى الرغم من هذه النهاية السعيدة نسبياً. حدثت رنيم عن الصدمة الدائمة الناجمة عن الضربة الوشيكة التي كادت أن تصيب ابنها في مدرسته. «عندما رأيت الأثلاء في كل مكان [يوم الهجوم]. تخيّلت ابني مرمقاً هكذا».

والآن. كلِّما أرى أمرًا كهذا في الأخبار على التلفاز، أنظر إلى ابني وأفكرُ يا إلهي. كان من الممكن أن يكون أحد هؤلاء الضحايا أيضًا». وعبرت. مثل الآخرين. عن الامتنان تجاه سويسرا لتقبُّل عائلتها. ولكنتها حدّثت أيضًا عن المصاعب التي يشعر بها اللاجئون الذين يعيشون في الخارج. «إنني متنة. ولكن في الوقت عينه. لم يسمحوا لي بالذهاب لزيارة أمِّي في تركيا قبل أن تموت. والآن أبي يعاني من مرض السرطان ولم يسمحوا لي بالذهاب لزيارته».

وذكرت رنيم أنّ كلّ هذه التجارب قد قصمت ظهرها. «لا أظهر ذلك. إنني هنا. ولكنتني مدمّرة نفسيًا. أخبر النكات وأحاول أن أتظاهر بالفرح. ولكنتني مدمّرة. جئت هنا لأقول ما في قلبي. لست خائفة من أحد. ولكنتني كام. أخاف على أولادي».

على الرغم من ذلك، تكلمت رنيم عن العزيمة. وأخبرت الجمهور عن أوّل عقد مدفوع لها كطباخة في مخيم اللاجئين الذي وصلت إليه أوّلًا. «كنت أقوم بالعمل كفرصة للتطوُّع... أردت أن أبتن لهم أنني أملك مواهب ومهارة. أحب المساعدة. واليوم، بعد مضي ثلاثة إلى أربعة أشهر من العمل التطوعي. وقّعت أوّل عقد مدفوع». وتقول إنّ أوليتها الأساسية تتمثل الآن بطلب الإقامة لعائلتها. «لا أريد أن أتوسّل. أريد أن أعيد لسويسرا ما ندين به لها».

واختتمت رنيم شهادتها بالتعبير عن إحباطات ماثلة لتلك التي عبّر عنها محمد في ما يتعلّق باللغة والهوية. هذه المرة من منظور الأمّ. فتكلّمت عن ابنها الصّغرى التي تركت سوريا في عمر السابعة - وتكاد لا تتكلّم اللغة العربية. وأنّها لا تفهم أحيانًا ما تقوله أمّها. «تعرف ما تسمعه في المنزل. ولكن في ما يتعلّق باللغة الاصطلاحية والمصطلحات. لا تعرف شيئًا. وهذا محزن جدًّا. إنّه لأمر مؤسف. فهذه في النهاية لغتها الأمّ. يجب أن يتمتّع كلّ إنسان بلغته الأمّ وهي لا تملك ذلك... هذا مصدر حزن كبير بالنسبة إليّ. يحزنكم كثيرًا أن تروا شخصًا من لحمكم لا يتكلّم لغته الأمّ؛ فهي حرمت من لغتها العربية».

قوبل كلّ من الشهادات بتعبيرات عن الامتنان والاحترام والتعاطف من اللجنة. وتمّت الإشادة بالمشاركين لشجاعتهم. وأثنى دي غريف بالأخص على فصاحة اثنين من الشباب. وأشارت اللجنة إلى أنّ تفانيهم، الذي لا يرمي إلى تأمين تعليمهم الخاصّ فحسب. بل تعليم أصدقائهم وزملائهم السوريين. يبرز أهمية رسالة إنقاذ مدارس سوريا. وقد أعرّبت «لجنة الضمير» عن امتنانها للناجين لتسليط الضوء بشكل كبير على طبيعة النزاع وتأثيره. وبالأخص على التعليم والأطفال. وقال تولبرت: «نحن مدينون لكم كثيرًا لأنكم وقفتم أمام هذا الجمهور الكبير وتكلّمتم بشكل شخصي جدًّا عن تأثير النزاع على حيواتكم الخاصّة». مشيرًا إلى مدى صعوبة ذلك. وشكرت «لجنة الضمير» الناجين باسم أعضائهم. وباسم الجمهور كلّهم والمجتمع الدولي الأوسع. «يجب أن يصدح ما قلمتموه اليوم بعيدًا. أبعد من جدران هذه الغرفة. في جنيف ومؤسسات الأمم المتحدة وأبعد بعد».

من الواضح أنّ الجمهور والناجين الذين قدّموا شهاداتهم قد تأثروا. على حدّ سواء. بهذا الحدث. فقال أحد الناجين بعد الحدث. «شعرت بأنني حصلت أخيرًا على حقوقي وعلى نوع من العدالة لكلّ ما مررت به». وأراد محمد، الذي هو أصغرهم سنًا. أن يعلم متى تكون الفرصة التالية للتكلّم لأنّ مشاركة قصته جعلته يشعر بالشجاعة. وقال إنّ «في السنوات الثلاث السابقة، عندما كنت أفكر بسوريا. كنت أشعر بالحزن والضيّق. لذلك حاولت ألا أفكر بالأمر. ولكن عندما كنت أقدم شهادتي. وعلى الرغم من أنّ استرجاع تلك اللحظات مجدّدًا كان صعبًا. شعرت بالسعادة لأنني أحسست أنني أفعل أمرًا جيدًا لسوريا. وأنّ أحدًا ما كان يصغي لما لدي». وقال لنا طارق، الطالب الشاب الآخر. بعد الحدث. «لطالما شعرت بأنّ ما من شيء يمكن أن أفعله لسوريا بعد الآن لأنني خارج البلاد. ولكن بعد أن أعطيت شهادتي. شعرت بأنني كنت قادرًا على إطلاع الناس على الحقيقة في سوريا وعلى مساعدة الناس في بلادي بطريقة ما».

وفي حين أنّ الحدث الجانبي وجلسة الاستماع العامة والمشاركة في السياسات والتقرير النهائي تشكل كلها مجتمعة ذروة المرحلة الأولى من مشروع «أنقذوا المدارس السوريّة». يهدف المركز الدولي للعدالة الانتقالية والمنظمات السورية المشاركة إلى الاستمرار في المضي قدمًا بهذا العمل. عبر المناصرة والمشاركة المستمرة في جنيف وغيرها من الأماكن. إنّ تطوير الشعور بالتعاون والثقة والهدف المشترك بين المنظمات الـ 11 المختلفة تطلّب الكثير من العناية والعمل الشاق. ولكنته من دون شك أدّى إلى نجاح المرحلة الأولى من المشروع.

وتتعهّد منظمات مشروع «أنقذوا المدارس السوريّة» معًا بالاستمرار في الدعوة إلى تطبيق التوصيات الواردة في التقرير النهائي وفي دعم التلاميذ والمعلّمين والأهالي السوريين وكلّ الضحايا. بالأخص ضحايا الهجمات على المدارس. بأيّ طريقة ممكنة. على أمل التقدّم ولو خطوة نحو عالم تصبح فيه عبارة «لن يتكرّر هذا أبدًا» حقيقة.

لا بدّ من التحرك فوراً لوقف أعمال العنف ومعالجة الأضرار وللتصدي لانتهاكات حقوق الإنسان. فعلى التّرعّم من المسارات السياسية العديدة التي تجري على قدم وساق. تستدعي الحاجة أن يُمارَس سائر أعضاء المجتمع الدولي المزيد من الضغوطات. ويُسْتَرَطُّ لَتَنْفِيذ كثيرٍ من التوصيات المُعدّدة أدناه. إرساء عملية سياسية جادة تُشَارِكُ فيها الأطراف كافة.

إيقاف الهجمات واحترام المعايير الدولية

إلى أطراف النزاع:

- أولاً وقبل أي شيء آخر، يجب إيقاف كلّ الهجمات على المدارس على الفور. فالحصول على التعليم الآمن والجيد هو حقّ تتمتع به العائلات والمجتمعات السورية ولا يُوضَعُ موضعُ تفاوض.
- يجب أن تُقرَّرَ فوراً قوانينٌ محليةّة وسياسات عسكرية تحظر الهجمات على المدارس وتمنع استخدام الأطراف العسكرية المدارس أثناء النزاع.
- يجب على سائر الأطراف المنخرطة في النزاع أن تحترم القانون الإنساني الدولي بالكامل. وأن تجنّب السكان المدنيين أخطار النزاع المسلّح وحميهم منه. وأن تحترم القانون الدولي لحقوق الإنسان بجميع بنوده. ولا سيما اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولها بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة.
- أُفيدَ بأنّ النظام السوري قد ألقيَ ذخائر عنقودية كما وقد استُخدمت في معرض العمليات الروسية-السورية المشتركة. لذا، يجب على هذين الطرفين، بالإضافة إلى الأطراف الأخرى المنخرطة في النزاع في سوريا، توقيع الاتفاقية ومصادقتها والتوقف فوراً عن استخدام هذا النوع من الذخائر.

إلى المنظمات الدولية والدول الأعضاء في الأمم المتحدة:

- يجب وضع علامة مميزة ومرئية ويمكن التعرف عليها لحماية المدارس من الهجمات. على غرار الشّارات المستخدمة لحماية المستشفيات والمركبات ومقدمي الخدمات الطبية والإغاثة في النزاعات المسلحة أو لحماية المواقع الدينية ومواقع التراث الثقافي. وفي هذا الصّدد، يجب التوصل إلى اتفاقية دولية تؤوّل إلى وضع هذه العلامة المميزة. وتُفَضِّي بتحديد كميّة استخدامها وإمكانيّاته. وبتوضيح الالتزامات المترتبة على القوات المسلحة لاحترام هذه العلامة. ولا بدّ لشارة القانون الدولي الإنساني هذه أن تمنح المدارس والأطفال في النزاع السوري حمايةً خاصةً وأن تضمن الحماية والاحترام اللذين يتمتّع بهما كلّ من المدارس والأطفال بموجب القانون الدولي. ويُفترضُ بالدول الموقعة على اتفاقيات جنيف أن تسنّ قوانين محلية وسياسات عسكرية تحظر الهجمات على المدارس التي ترفع علامة المدرسة المميزة.

- يجب إحالة هذا التقرير إلى الآلية الدولية المحايدة المستقلة (IIM) من أجل البدء في إجراء تحقيقات كاملة في الهجمات على المدارس في سوريا.
- يجب على مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أن يتخذ إجراءات فورية ردًا على الهجمات على المدارس، بما في ذلك إحالة الوضع القائم في سوريا إلى المدعي العام في المحكمة الجنائية الدولية.
- يجب على جميع الدول الأعضاء التوقيع فوراً على إعلان المدارس الآمنة الذي يدعم تنفيذ المبادئ التوجيهية لحماية المدارس والجامعات من الاستخدام العسكري أثناء النزاع المسلح. بالإضافة إلى أخذ جميع «التدابير البديلة الممكنة قبل الهجوم» على مدرسة أو جامعة في الاعتبار. بموجب المبدأ التوجيهي 4 (أ). «قبل أي هجوم على مدرسة أصبحت هدفاً عسكرياً. يجب على أطراف النزاع المسلح أن يأخذوا في عين الاعتبار حقيقة أن الأطفال يستحقون احتراماً وحمايةً خاصة». و«الأثر السلبي الطويل الأجل المحتمل على قدرة المجتمع المحلي على التعليم. بعد تدمير المدرسة أو الإضرار بها».

إصلاح العملية التعليمية

- البدء فوراً بعملية إعادة بناء وإصلاح المدارس السورية والنظام التعليمي في أنحاء البلاد كافة.
- بغية ردم الهوة السحيقة التي سببها النزاع في قطاع التعليم. لا بد من النظر في اتخاذ خطوات من شأنها تسريع عملية التعليم لتعويض ما فات منها؛ وإقرار أنواع محددة من التعليم والتقييم غير الرسمية؛ وتقديم الدعم والفرص للتحضير للامتحانات التقييمية التي لم تُجر أثناء النزاع ولإجرائها على حد سواء.
- يجب أن تشمل عملية السلام إعادة تقييم المناهج الدراسية الوطنية تقييماً صارماً وإصلاحها وذلك من أجل منح كل تلميذ نوعية التعليم نفسها وتدريب مادة التاريخ بطريقة غير متحيزة فلا تمجد هذا الطرف أو ذاك. بل تقدم حقائق بينة وتُعلي أصوات الضحايا وتُسلط الضوء على قصص العدالة والسلام والتعايش.
- يجب أن يحظى المعلمون الذين لا يزالون في سوريا بالدعم والحماية اللازمين. ويشمل ذلك ضمان خصيلهم وراتبهم بأمان وعدم تعرضهم للمضايقة والاعتداء بالإضافة إلى دعم المدارس لكي تتزوّد بالمواد الملائمة وتنعّم بظروف آمنة للتدريس.
- لا يُعرف الكثير عن أوضاع التلاميذ ونظام التعليم في المناطق الخاضعة لسيطرة داعش. وعليه، تبرز الحاجة إلى إجراء مزيد من البحوث وربما تحقيق كامل من أجل معالجة أي أضرار خاصة أو آثار إضافية تترتب عن الانتهاكات التي ترتكب في هذه المناطق.

الاعتراف واتخاذ التدابير الإصلاحية

- يجب على الحكومة السورية والأطراف الأخرى المتواطئة في الهجمات على المدارس أو المسؤولية عنها - بما في ذلك الجماعات المسلحة غير التابعة لدولة ما والجهات الأجنبية التي تشارك مباشرة في الهجمات - أن تصدر اعترافاً عاماً تُقرُّ بموجبه بالأضرار التي ألحقتها بالمدارس والأطفال والمعلمين والأهالي والعائلات والمجتمعات. كما يجب عليها إصدار اعتذار علني شامل من جميع ضحايا هذه الهجمات.
- يجب أن يُعتبر تقديم الدعم النفسي والاجتماعي أولوية فورية. وحاجة طويلة الأجل. على اعتبار أنه يشكل جزءاً من إجراءات الإغاثة وجبر الضرر.
- يجب أن تراعي برامج جبر الضرر الخسائر الهائلة في قطاع التعليم. كما يجب أن تتضمن بعض الخطوات المذكورة أعلاه - ومنها تسريع عملية التعليم لتعويض ما فات منها؛ وإقرار أنواع محددة من التعليم ونظام الأرصدة الدولية؛ وتقديم

الدعم والفرص للتحضير للامتحانات التقييمية التي لم تُجرَ أثناء النزاع ولإجرائها على حدّ سواء، وغير ذلك من أشكال المساعدة التعليمية وربما المهنية، التي تُحدّد بناءً على تقييم احتياجات الضحايا تقييماً شاملاً.

- شاعَت بين صُفوف الضحايا حالات فقد الأطراف جرّاء أعمال العنف والهجمات. وعليه، يجب أن يُوفّر للضحايا الدعم الطبي طويل الأجل وإعادة التأهيل الموارد الماليّة اللاّزمة لتأمين الأطراف الاصطناعية - بما في ذلك تقديم البدائل اللاّزمة إلى حين اكتمال نمو الأطفال.
- يجب منح المعلّمين المُحَفّزات التي حثّتهم على العودة إلى سوريا. أمّا بالنسبة إلى الأشخاص الذين باشرُوا التعليم في سياقات غير رسمية، فيجب وضع برنامج تأهيليّ معجّل يَسْمَح بالاستفادة من خبراتهم هذه ويُخوّلهم أن يصبحوا مُعلّمين مُحترفين.

لائحة المصادر والمراجع

- أبو اسماعيل، خالد، عمر عمادي، ألياز كونكيك، أسامة نجوم، جاستن ووكر (2016). "سوريا: خمس سنوات من الحرب". لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا وجامعة "سانت أندروز".
- Adams, Joseph. 2015. "The Ruin of Syria's Schools: Mapping Damaged and Destroyed Schools in Syria." Syria:direct. May 28, 2015.
- Akhbaar24. 2016. "Russia Denies Shelling of Civilians in Syria and the Coalition Denounces Denial." January 12, 2016.
- Aleem, Ahmed. 2017. "How Egypt is Promoting Education for Syrian Refugees." Al Monitor. September 4, 2017.
- Aleem, Ahmed. 2018. "Tailored Classes Ease Syrian Kids' Transition to Egypt." Al Monitor. January 15, 2018.
- Al Hessian, Mohammed. 2016. "Working Papers: Understanding the Syrian Educational System in a Context of Crisis." In collaboration with Stephanie Bengtsson and Judith Kohlenberger. Vienna Institute of Demography Austrian Academy of Sciences.
- Al Jazeera*. 2016a. "Aleppo: Syrian Children Attend Underground School." September 29, 2016.
- Al Jazeera*. 2016b. "Russia Denies Involvement in Deadly Syria School Attack." October 27, 2016.
- الجزيرة. 2016 ج. "بيان وقف الأعمال العدائية في سوريا". 23 شباط/فبراير. 2016.
- Al Jazeera*. 2013. "Where Do Syria's Kurds Stand?" August 4, 2016.
- Al-Khalidi, Suleiman. 2016. "U.N. Official Says Starvation Exists in Besieged Syrian Towns." *Reuters*. January 11, 2016.
- كلنا في المدرسة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) (2016). "الأزمة السوريّة: خمس سنوات من الأزمة والتّزاع: نشر وقائع عن التّعليم مؤسّسة تحت المجر (2014)". "سقوط قذائف صاروخية على مدرسة الكمال ومركز جامعة ايبلا في حي الحمداية بحلب". 27 تشرين الأول/أكتوبر. 2014.
- المغربي، نضال (2011). "الدبابات السورية تدخل درعا حيث اندلعت الانتفاضة". وكالة رويترز. شارك في التغطية سامي عابودي ومحمود حبوش وستيفاني نيبهاي. 25 آذار/مارس. 2011.
- Al-Shikhani, Ahmad. 2015. "Alma: Survived Women in the Syrian Society, An Analytical Reading." Startpoint.
- Al-Thawra. 2013. "School Students Killed Bab Sharqi Terror Attack Buried." *The Syrian Observer*. November 13, 2013.
- Amer, Pakinam. 2014. Nature Middle East. "How Fear Has Stolen the Childhood of a Generation."
- منظمة العفو الدولية. 2015. "الموت في كل مكان: جرائم الحرب وانتهاكات حقوق الإنسان في حلب بسوريا".
- Anadolu Agency*. 2016. "Russia Attacks 25 Schools in Syria." January 25, 2016.
- عنجري، محمد. 2007. "القوانين القمعيّة في سورية: قانون حالة الطوارئ المرسوم التشريعي ذو الرقم (51) تاريخ 1962/12/22". اللجنة السورية لحقوق الإنسان.
- Appeals Chamber Decision on Challenge to Jurisdiction. 2004. Lomé Accord Amnesty, Case No. SCSL-2004-15-AR72(E) and SCSL-2004-16-AR72(E) (March 13, 2004).
- Arab News*. 2016. "12 Syrian Children Killed as Russian Jets Hit School – Monitor." January 11, 2016.
- Arimatsu, Louise, and Mohbuba Choudhury. 2014. "The Legal Classification of the Armed Conflicts in Syria, Yemen and Libya." Chatham House.
- Arms Control Association. 2018. "Timeline of Syrian Chemical Weapons Activity, 2012-2018." Arms Control Association. Updated April 2018.
- Asher-Schapiro, Avi. 2016. "The Young Men Who Started Syria's Revolution Speak About Darra, Where It All Began." *Vice News*. March 15, 2016.
- Associated Press. 2013. "Families Grieve in Damascus After Attack on School." *Associated Press*. November 12, 2013.
- شبكة بلدي الإعلامية. 2017. "177 شهيداً في إدلب خلال شهر كانون الأول". 1 كانون الثاني/يناير. 2017.
- Bali, Zeina. 2015. "Domination, Privilege and Fear: Uncovering a Hidden Curriculum of Oppression in the Syrians' Narratives on School." Master's thesis. Lund University.

- Barnard, Anne. 2017. "U.S. Airstrike in Syria Is Said to Kill Dozens of Civilians." *New York Times*. March 22, 2017.
- Barnard, Anne, and Carlotta Gall. 2018. "Syrian Bombardment Takes Its Deadliest Toll in Years." *New York Times*. February 20, 2018.
- Barnard, Anne, and Rick Gladstone. 2017. "Russia Reaches Deal for Syria Safe Zones, but Some Rebels Scoff." *New York Times*. May 4, 2017.
- BBC. 2011. "Syria Unrest: 'Protesters Killed' at Omari Mosque." March 23, 2011.
- BBC. 2012. "Syria in State of War, Says Bashar al-Assad." June 27, 2012.
- شبكة "بي بي سي". 2013. "دليل المعارضة السوريّة". 21 يناير/كانون الثاني. 2013. قسم الشرق الأوسط.
- BBC. 2015. "Syrian Barrel Bombings 'Continue Despite UN Ban.'" February 25, 2015.
- شبكة "بي بي سي". 2017. "من هم الأكراد؟" 22 تشرين الأول/أكتوبر. 2017.
- Beber, Bernd and Christopher Blattman. 2013. "The Logic of Child Soldiering and Coercion," *International Organization* 67, 1 (2013).
- Brett, Rachel, and Irma Specht. 2004. *Young Soldiers: Why They Choose to Fight*. International Labour Organization. Geneva: International Labour Office.
- Brooks, Carolina, Meg Aubrey, Rosie Aubrey, and Frances Brodrick. 2016. "Why Young Syrians Choose to Fight: Vulnerability and Resilience to Recruitment by Violent Extremist Groups in Syria." *International Alert*.
- تقرير تعليم مؤتمر بروكسل. 2017. "التحضير لمستقبل الأطفال والشباب في سوريا والمنطقة من خلال التعليم: سنة واحدة بعد مؤتمر لندن". نيسان/أبريل 2017.
- Cafarella, Jennifer, Christopher Kozak, and the Institute for the Study of War Syria Project. 2015. "Syria Situation Report: 7-14 April." *Institute for the Study of War*.
- Casagrande, Genevieve. 2016. "Syria Project: Russian Airstrikes in Syria: January 4 – 11, 2016." *Institute for the Study of War*. January 12, 2016.
- مركز المجتمع المدني والديمقراطية. 2014. "دراسة استقصائية حول العدالة الانتقالية في سوريا".
- مركز المجتمع المدني والديمقراطية. 2016. "فتيات. ولكن... بحث ميداني يرصد ظاهرة تزويج الفتيات القاصرات في مخيمات التّرح في سوريا على الحدود التركيّة"
- المكتب المركزي للإحصاء. المشروع العربي لصحة الأسرة. وزارة الصحة (سوريا). ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة. 2006. "الجمهورية العربية السورية: المسح العنقودي متعدد المؤشرات 2006".
- Chan, Sewell. 2016. "Report Finds Ban Hasn't Halted Use of Cluster Bombs in Syria and Yemen." *New York Times*. September 1, 2016.
- Cluster Munition Coalition. 2018. "Use of Cluster Bombs: In Syria." Website: www.stopclustermunitions.org/en-gb/cluster-bombs/use-of-cluster-bombs/in-syria.aspx.
- Conflict Intelligence Team. 2016. "Airstrikes on Schools in Hass: What We Know." October 31, 2016.
- دستور الجمهورية العربية السورية. 26 شباط/فبراير 2012.
- اتفاقية بشأن الذخائر العنقودية. 30 أيار/مايو. 2008. الجزء 2688 سلسلة معاهدات الأمم المتحدة 39 (UNTS).
- اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة. 3 أيلول/سبتمبر. 1992. الجزء 1974 سلسلة معاهدات الأمم المتحدة 45 (UNTS).
- اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معيّنة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر مع البروتوكولات I و II و III. تشرين الأول/أكتوبر. 1980. الجزء 1342 سلسلة معاهدات الأمم المتحدة 137 (UNTS).
- اتفاقية حقوق الطفل. 20 تشرين الثاني/نوفمبر. 1989. الجزء 1577 سلسلة معاهدات الأمم المتحدة 3 (UNTS).
- قانون مكافحة الإرهاب رقم 19. 2 تموز/يوليو. 2012.
- قانون مكافحة الإرهاب رقم 22. 25 تموز/يوليو. 2012.
- دولتي ومنظمة "لا سلام بلا عدالة". 2014. "العدالة الانتقالية في سوريا".

مرسوم الجمهورية العربية السورية رقم 47 لعام 1968.

مرسوم الجمهورية العربية السورية رقم 53 بتاريخ 21 نيسان/أبريل، 2011.

Denselow, James. 2016. "Educational Reform for Syrians Must Not Ignore the Country's Children." *News Deeply*. August 18, 2016.

Douclev, Michaelen. 2017. "Why So Many Children Have Been Killed in Syria." *National Public Radio*, December 6, 2017.

Dryden-Peterson, Sarah, Elizabeth Adelman, and Martina Nieswandt. 2016. "Inside Syrian Refugee Schools: Syrian Children in Germany." The Brookings Institution.

القنطري، ريم وكريم المفتي، 2017. "بكرامتنا: وجهات نظر اللاجئين السوريين في لبنان حول التهجير وظروف العودة والتعايش". المركز الدولي للعدالة الانتقالية.

الطالب، ماريانا وأحمد صالح، 2016. "العدالة الانتقالية من منظور الشباب". دولتي.

Erlach, Reese. 2013. "GlobalPost Speaks with Syria's Minister of Justice." *Public Radio International*. November 18, 2013.

FARS News Agency. 2016. "Syrian Military Planes Drop 'Surrender Now' Leaflets over Idlib." August 16, 2016.

Fildis, Ayse Tekdal. 2016. "Roots of Alawite-Sunni Rivalry in Syria." *Middle East Policy Council* 19, 2.

Geneva Academy of International Humanitarian Law and Human Rights. 2016. "Human Rights Obligations of Armed Non-State Actors: An Exploration of the Practice of the UN Human Rights Council." Academy In-Brief No. 7.

Geneva Academy of International Humanitarian Law and Human Right. 2017. "Barrel Bomb" in *Weapons Law Encyclopedia*. Website: www.weaponslaw.org/glossary/barrel-bomb.

اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب، 12 آب/أغسطس، 1949. الجزء 75 سلسلة معاهدات الأمم المتحدة (UNTS) (287).

Gill, Terry D. 2016. "Classifying the Conflict in Syria." *International Law Studies* 92: 353-380.

Ghazzawi, Razan, Afra Mohammad, and Oula Ramadan. 2015. "Peacebuilding Defines Our Future Now: A Study of Women's Peace Activism in Syria." Badael Foundation.

Guha-Sapir, Debarati, Benjamin Schluter, Jose Manuel Rodriguez-Llanes, Louis Lillywhite, and Madelyn Hsiao-Rei Hicks. 2018. "Patterns of Civilian and Child Deaths Due to War-Related Violence in Syria: A Comparative Analysis from the Violation Documentation Center Dataset, 2011-16." *Lancet Global Health* 6: 103-110.

Hassan, Ghayda, Laurence J. Kirmayer, Abdelwahed MekkiBerrada, Constanze Quosh, Rabih el Chammay, Jean-Benoit Deville-Stoetzel, Ahmed Youssef, Hussam Jefe-Bahloul, Andres Barkeel-Oteo, Adam Coutts, Suzan Song, and Peter Ventevogel. 2015. "Culture, Context and the Mental Health and Psychosocial Wellbeing of Syrians: A Review for Mental Health and Psychosocial Support staff working with Syrians Affected by Armed Conflict." United Nations High Commissioner for Refugees.

هينكارتنس، جان-ماري ولويس دوزوالد-دبك، 2005 أ. اللجنة الدولية للصليب الأحمر. القانون الدولي الإنساني العرفي الجزء الأول: القواعد. كامبريدج: منشورات جامعة كامبريدج.

هينكارتنس، جان-ماري ولويس دوزوالد-دبك، 2005 ب. اللجنة الدولية للصليب الأحمر. القانون الدولي الإنساني العرفي الجزء الثاني: الممارسة. كامبريدج: منشورات جامعة كامبريدج.

هيومن رايتس ووتش، 2000. "جرائم الحرب في الشيشان وردة فعل الغرب إزاءها: شهادة مارس 2000".

Human Rights Watch. 2007. "A Dirty Dozen Cluster Munitions."

Human Rights Watch. 2011. "Schools and Armed Conflict: A Global Survey of Domestic Laws and State Practice Protecting Schools from Attack and Military Use."

هيومن رايتس ووتش، 2013 أ. "موت من السماء: الغارات الجوية المتعمدة والعشوائية على المدنيين".

هيومن رايتس ووتش، 2013 ب. "سوريا - استخدام محكمة مكافحة الإرهاب لخنق المعارضة".

هيومن رايتس ووتش، 2013 ج. "استخدام سوريا للأسلحة المحرقة: مذكرة لوفود اتفاقية الأسلحة التقليدية".

هيومن رايتس ووتش، 2014 أ. "قد نعيش وقد نموت: تجنيد الأطفال واستخدامهم من قبل الجماعات المسلحة في سوريا".

- هيومن رايتس ووتش. 2014 ب. "سوريا - أدلة على استخدام الدولة الإسلامية للذخائر العنقودية وكذلك استمرار استخدام الحكومة لها".
- هيومن رايتس ووتش. 2015 أ. "موانع تعليم أطفال اللاجئين السوريين في تركيا".
- هيومن رايتس ووتش. 2015 ب. "ما كان يجب أن يُقتل: الهجمات العشوائية لجماعات المعارضة السورية".
- Human Rights Watch. 2015c. "Letter Dated November 6, 2015 from S. Lavrov, Minister of Foreign Affairs, to Stephen Goose, Executive Director of Human Rights Watch."
- هيومن رايتس ووتش. 2015 د. "استخدام واسع للذخيرة العنقودية الروسية في سوريا مؤخراً: هجمات عشوائية رغم نفي الحكومة السورية".
- هيومن رايتس ووتش. 2015 هـ. "سوريا - موجة جديدة من الهجمات بالبراميل المتفجرة: الحكومة تتحدى قرار الأمم المتحدة".
- هيومن رايتس ووتش. 2016 أ. "حواجز تعليم الأطفال السوريين اللاجئين في الأردن".
- هيومن رايتس ووتش. 2016 ب. "حواجز تعليم الأطفال السوريين اللاجئين في لبنان".
- هيومن رايتس ووتش. 2016 ج. "ما يتعين على المانحين والدول المضيفة القيام به لتعليم الأطفال السوريين اللاجئين".
- Human Rights Watch. 2016d. "Letter on Russia's Position on the Use of Cluster Munitions in Syria from S. Lavrov, Minister of Foreign Affairs, to Stephen Goose, Executive Director of Arms Division of Human Rights Watch."
- هيومن رايتس ووتش. 2016 د. "روسيا/سوريا: صور الأقمار الصناعية ومقاطع فيديو تؤكد الهجوم على المدارس".
- هيومن رايتس ووتش. 2016 و. "سوريا - قصف "مستشفى القدس" يعكس مدى الاستهتار بحياة المدنيين".
- هيومن رايتس ووتش. 2016 ز. "سوريا: أحداث العام 2016".
- هيومن رايتس ووتش. 2016 ح. "سوريا/روسيا: الأسلحة الحارقة تشعل حلب وإدلب: تصاعد الهجمات على المناطق المدنية منذ بدء العمليات المشتركة".
- هيومن رايتس ووتش. 2016 ط. "سوريا/روسيا: الهجوم على مدارس حاس قد يشكل جريمة حرب: الاعتداء التاسع والثلاثون على المدارس في سوريا هذا العام".
- هيومن رايتس ووتش. 2017. "تقرير 2017".
- هيومن رايتس ووتش. 2018. "سوريا: أطفال تحت الهجوم في ريف دمشق على مجلس الأمن الدولي التصرف بشأن الوضع في الغوطة الشرقية".
- إدلب - جسر الشغور: "قصف مدينة جسر الشغور بالفتايل الفوسفورية". نشره الدفاع المدني السوري في محافظة إدلب. 14 تشرين الثاني/نوفمبر. 2016. الفيديو مُتاح على: <https://www.youtube.com/watch?v=Mh-y5SP2Of0>.
- Independent*. 2011. "Pro-Assad Rallies Held Across Syria." June 21, 2011.
- International Campaign to Ban Landmines-Cluster Munition Coalition. 2017. "Cluster Munition Monitor 2017."
- اللجنة الدولية للصليب الأحمر. 1983. البيان الصحفي رقم 1474. جنيف. 4 تشرين الثاني/نوفمبر.
- اللجنة الدولية للصليب الأحمر. 2016. تعليق العام 2016: المادة 2: تطبيق الاتفاقية.
- اللجنة الدولية للصليب الأحمر. 2005. قاعدة بيانات القانون الدولي الإنساني. القانون الدولي الإنساني العرفي. القاعدة 38.
- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، 16 كانون الأول/ديسمبر. 1966. الجزء 999 سلسلة معاهدات الأمم المتحدة 171 (UNTS).
- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. 16 كانون الأول/ديسمبر. 1966. الجزء 993 سلسلة معاهدات الأمم المتحدة 3 (UNTS).
- المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة. 2016. "الإيسيسكو تدين قتل أطفال مدرسة ومعلمتهم إثر غارة جوية روسية في ريف حلب".
- Jones, Amir, and Ruth Naylor. 2014. "The Quantitative Impact of Armed Conflict on Education: Counting the Human and Financial Costs." CFBT Education Fund.
- Katt, Mais. 2016. "Children are Fighting on All Sides of Syria's War." Syrian Independent Media Group. *News Deeply*. June 28, 2016.
- Kelly, Lidia, and Maria Kiselyova. 2016. "Russia Denies Blame for Air Strikes on Aleppo Hospital." Edited by Mark Trevelyan. *Reuters*. April 28, 2016.
- Kershner, Isabel, Anne Barnard, and Eric Schmitt. 2018. "Israel Strikes Iran in Syria and Loses a Jet." *New York Times*. February 10, 2018.
- Kesby, Rebecca. 2012. "North Vietnam, 1972: The Christmas Bombing of Hanoi." *BBC*. December 24, 2012.

- Khaddour, Khaled. 2015. "The Assad Regime's Hold on the Syrian State." Carnegie Middle East Center, Carnegie Endowment for International Peace.
- القانون الجمهوريّة العربيّة السوريّة رقم 35 الخاص بالتعليم الإلزامي. 12 آب/أغسطس. 1981.
- محامون وأطباء من أجل حقوق الإنسان 2017. (LDHR). "أصواتٌ من الظّلام: التعذيب والعنف الجسدي ضدّ النساء في مراكز الاعتقال التابعة للأسد".
- المرسوم التشريعي رقم 34 لعام 2011 للجمهورية العربية السورية القاضي بمنح عفو عام عن الجرائم المرتكبة قبل تاريخ 7-3-2011 آذار/مارس. 2011.
- Linden, Toby. 2001. "Double-shift Secondary Schools: Possibilities and Issues." Human Development Network: Secondary Education Working Paper series. World Bank.
- لوكوك، مارك. 2017. رسالة إلى مجلس الأمن حول الوضع الإنساني في سوريا من قبل وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، مارك لوكوك. مُتاحة على: <https://reliefweb.int>
- Lund, Aron. 2014. "The Mujahideen Army of Aleppo." Carnegie Middle East Center, Carnegie Endowment for International Peace.
- Lund, Aron. 2017. "A Timeline of the Tightening Siege in Eastern Ghouta." *News Deeply*. December 27, 2017.
- Maps and Conflicts Database. 2016. "Tens of Terrorists Defect from Jabhat Fateh Al-Sham in Idlib: About 70 Members of the Jabhat Fateh al-Sham Reportedly Tried to Defect from the Terrorist Group to the Islamic State in Southern Idlib." September 21, 2016.
- Martinez, Elin, Kate Kenny, and Will Paxton. 2013. "Attacks on Education: The Impact of Conflict and Grave Violations on Children's Futures." Save the Children.
- McCauley, Lauren. 2016. "'This Must Stop:' School Bombing Kills 22 Syrian Children, Six Teachers." *Common Dreams*. October 27, 2016.
- McDonald, Alun, Misty Buswell, Sonia Khush, and Dr. Marcia Brophy. 2017. "Invisible Wounds: The Impact of Six Years of War on the Mental Health of Syria's Children." Save the Children.
- McDonnell, Patrick J. 2013. "U.N. Denounces Mortar Attacks on Schools in the Syrian Capital." *Los Angeles Times*. November 12, 2013.
- McLeary, Paul. 2017. "U.S. Bombs Syrian Regime Forces for First Time: The Attack Marks a New Chapter in the U.S.-Led Military Effort in Syria." *Foreign Policy Magazine*. May 18, 2017.
- McNeill, Sophie. 2016. "Syrian War: We Can't Say We Didn't Know." *ABC.net.au*. December 8, 2016.
- Médecins Sans Frontières. 2016. "Review of Attack on Al Quds Hospital in Aleppo City," September.
- Mesto, Mohamed Zeid. 2011. "Syrian Civil Servants Persecuted, Military Institutes Staff Forced to Clamp Down on Protests." *Al Arabiya News*. September 6, 2011.
- وزارة دفاع روسيا الاتحادية. 2016. نشرته وزارة دفاع روسيا الاتحادية على موقع "فيسبوك". مُتاح على: https://www.facebook.com/permalink.php?story_fbid=1696451730597576&id=1492252324350852&substory_index=0
- وزارة دفاع روسيا الاتحادية 2017. "بيان مشترك لإيران وروسيا وتركيا حول الاجتماع الدولي بشأن سوريا في أستانة في 14-15 أيلول/سبتمبر 2017".
- New York Times*. 2011. "In Syria, Demonstrations Are Few and Brief." March 16, 2011.
- نيكاراغوا ضد الولايات المتحدة الأميركية. محكمة العدل الدولية (1986).
- مكتب الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والنزاع المسلح. 2016. "الجمهورية العربية السورية". مُتاح على: <https://childrenandarmedconflict.un.org/countries-caac/syria>
- Olmert, Josef. 2012. "State and Sectarianism in Syria: The Current Crisis and its Background." Scholars for Peace in the Middle East.
- البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة. 25 أيار/مايو. 2000. الجزء 2173 سلسلة معاهدات الأمم المتحدة (UNTS) 222, A/RES/54/263.
- People in Need. 2015. "School in Aleppo Supported by People in Need Hit by Shelling – We Call for Immediate Ceasefire of Attacks against Civilians." April 14, 2015.
- Perry, Tom. 2015. "Monitor Says Syrian Army Bombs Aleppo School." Edited by Andrew Heavens and David Evans. Reuters. April 12, 2015.
- Perry, Tom, and Oliver Holmes. 2014. "Syrian Army Fights for Last Major Rebel Route into Aleppo." *Reuters*. October 3, 2014.

- Pinheiro, Paulo Sérgio. 2015. "The Use of Barrel Bombs and Indiscriminate Bombardment in Syria: The Need to Strengthen Compliance with International Humanitarian Law." Presentation made at a side event hosted by the Permanent Mission of Austria and Article 36. Geneva, March 12.
- Porter, Lizzie (2016). "Attacks on Schools Aim to 'Destroy Syria's Identity.'" *Al Jazeera*, December 6, 2016.
- Prosecutor v. Du[ko Tadi] alkhal "Dule,"* Case No. IT-94-1-T, International Criminal Tribunal for the Former Yugoslavia, Opinion and Judgement (May 7, 1997).
- الملحق (البروتوكول) الأول الإضافي إلى اتفاقيات جنيف المعقودة في 12 آب/أغسطس 1949 والمتعلق بحماية ضحايا المنازعات الدولية المسلحة. 8 حزيران/يونيو. 1977. الجزء 1125 سلسلة معاهدات الأمم المتحدة 3 (UNTS).
- الملحق (البروتوكول) الثاني الإضافي إلى اتفاقيات جنيف المعقودة في 12 آب/أغسطس 1949 والمتعلق بحماية ضحايا المنازعات المسلحة غير الدولية. 8 حزيران/يونيو. 1977. الجزء 1125 سلسلة معاهدات الأمم المتحدة 609 (UNTS).
- Qaddour, Basma. 2014. "Terrorists Fire Missile on School in Aleppo, Detonate Explosive Device in Damascus, Killing 5." *The Syria Times*. October 27, 2014.
- شبكة رصد سوريا (2016). "أكثر من 25 مدرسة سورية مدمرة منذ التدخل الروسي".
- Raymond, Paul Adrian. 2013. "Surviving Syria's Incendiary Bomb Attacks: Syria's Government Has Dropped Incendiary Weapons on Civilians on More Than 50 Occasions, According to NGOs." *Daily Beast*. December 11, 2013.
- Reals, Tucker. 2016. "Russian Airstrike Allegedly Hits Class Full of Syrian Kids." CBS News, January 11, 2016.
- Revolutionary Forces of Syria Media Office*. 2016. "Humanitarian Crises in Idlib While Phosphorus and Cluster Bombs Hit Idlib City and Countryside." August 8, 2016.
- Roca, Cristina. 2017. "Long Read: How the Syrian War Changed How War Crimes Are Documented." *News Deeply*. June 1, 2017.
- نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. 17 تموز/يوليو 1998. الجزء 2187 سلسلة معاهدات الأمم المتحدة 3 (UNTS).
- "الطائرات الروسية ترتكب مجزرة في بلدة عنجارة بريف حلب الغربي جراء استهدافها المدارس". 2016. نشرته وكالة شهباء برس. الفيديو مُتاح على: <https://www.youtube.com/watch?v=lvry5hTdq3Y>.
- Saad, Hwaida, and Nick Cumming-Bruce. 2016. "Thousands Flee Parts of Aleppo, Syria, as Assad's Forces Gain Ground." *New York Times*. November 29, 2016.
- Save the Children. 2016. "Every Last Child: Country Spotlight: Syria."
- شبكة شام. 2016. نشرته شبكة شام على موقع "فيسبوك" في 11 كانون الثاني/يناير. مُتاح على: <https://www.facebook.com/ShamNetwork.Arabic/photos/a.170186573031925.48606.165780076805908/1100334703350436/?typ.e=1&theater>.
- Simmons, Ann M. 2017. "One Big Reason That Syria's Future Looks Bleak: Education has Been a Victim of War." *LA Times*. March 13, 2017.
- لقطات من قصف بلدة حاس بريف إدلب الجنوبي 2016. 26/10/2016. نشره مركز كفرنيل الإعلامي في 26 تشرين الأول/أكتوبر. الفيديو مُتاح على: <https://www.youtube.com/watch?v=Tah4FdwL1Oc>
- Sputnik News*. 2015. "BBC Reports on Aftermath of Syrian School Attack Were Largely Staged." November 5, 2015.
- Sputnik News*. 2016. "Syria, Russia Engage in Major Bombing of al-Nusra Front Stronghold Near Aleppo." August 8, 2016.
- Sputnik News*. 2018. "Syria Starts Mass Rebuilding of Schools Destroyed by Militants." February 16, 2018.
- Stack, Liam. 2011a. "Syrian Leader Says He Will Lift Emergency Law." *New York Times*. April 16, 2011, Middle East Section.
- Stack, Liam. 2011b. "Video of Tortured Boy's Corpse Deepens Anger in Syria." *New York Times*. May 30, 2011.
- مجموعة التوجيه الاستراتيجية. 2017. "لحة عن الاحتياجات الإنسانية: الجمهورية العربية السورية".
- Syrian Arab News Agency*. 2011. "Syrian Minister of Education: 'Syria Pays Great Attention to Education for Comprehensive Development.'" September 28, 2011.
- Syrian Arab News Agency*. 2016. "10 People, Mostly Schoolchildren, Killed in Terrorist Rocket Attacks on Aleppo." November 20, 2016.
- المركز السوري لبحوث السياسات. 2015. "الاغتراب والعنف: تقرير يرصد آثار الأزمة السورية".

المركز السوري لبحوث السياسات. 2016. "مواجهة التنشيط! تقرير يرصد آثار الأزمة السورية".

Syrian Committee for Human Rights. 2015. "The 13th Annual Report: On Human Rights in Syria 2014 (January 2014-December 2014)."

المعهد السوري للعدالة. 2014. نشره المعهد السوري للعدالة على موقع "فايسبوك" في 1 تشرين الثاني/نوفمبر. مُتاح على: <https://www.facebook.com/Syrianinstituteforjustice/photos/a.686659058054887.1073741827.686643561389770/744862835567842/?type=3&theater>

الشبكة السورية لحقوق الإنسان. 2014. "القوات الحكومية تدمر مدارس سورية... استهداف 3878 مدرسة على الأقل". 6 أيار/مايو 2014.

الشبكة السورية لحقوق الإنسان. 2015. "أعظم خروقات وقف الأعمال العدائية مجازر وقصف بلدة دير العصافير على يد القوات الحكومية". 9 نيسان/أبريل 2015.

الشبكة السورية لحقوق الإنسان. 2016. "النظام السوري يستهدف الأطفال في مدارسهم؛ مقتل 38 مدنياً في قصف ثلاث مدارس في قرية حاس بحافظة إدلب". 29 تشرين الأول/أكتوبر 2016.

الشبكة السورية لحقوق الإنسان. 2017 أ. "الشبكة السورية لحقوق الإنسان: 1373 حادثة اعتداء على مراكز حيوية مدنية في عام 2016". 9 كانون الثاني/يناير 2017.

الشبكة السورية لحقوق الإنسان. 2017 ب. "ما لا يقل عن 39 مجزرة في تشرين الأول 2017: 27 منها على يد قوات الحلف السوري الروسي". 8 تشرين الثاني/نوفمبر 2017.

الشبكة السورية لحقوق الإنسان. 2017 ج. "القوات الروسية تتفوق على النظام السوري في استخدام الذخائر العنقودية: ما لا يقل عن 121 هجمة في عام واحد. و175 هجمة منذ التدخل الروسي". 23 آذار/مارس 2017.

الشبكة السورية لحقوق الإنسان. 2017 د. "القوات الروسية تستخدم الأسلحة الحارقة ما لا يقل عن 78 مرة منذ تدخلها في سوريا: المطر الحارق". 26 كانون الثاني/يناير 2017.

Syrian Network for Human Rights. 2017e. "Syrian Regime Forced Shelled Mohammad Naser Ash'oush Primary School in Jisreen Town in Rural Damascus Governorate on October 31." October 31, 2017.

الشبكة السورية لحقوق الإنسان. 2017 ه. "الجيش السوري ألقى على سوريا قرابة 70,000 برميل متفجّر: القصف الغاشم". 26 كانون الثاني/يناير 2017.

Syrian Network for Human Rights. 2018a. "10,204 Civilian Killed in Syria in 2017: Including 569 Civilians in December." January 2, 2018.

الشبكة السورية لحقوق الإنسان. 2018 ب. "مقتل 329 مدنياً بينهم 79 طفلاً في غضون شهرين من التصعيد في الغوطة الشرقية مجلس الأمن الدولي في سبات". 14 كانون الثاني/يناير 2018.

Syrian Observatory for Human Rights. 2013. "A Mortar Shell Kills 5 Children in Bab Sharqi." November 11, 2013.

Syrian Observatory for Human Rights. 2015. "Aerial Bombardment on a School Kills 9 Including 5 Children," April 12, 2015.

Syrian Observatory for Human Rights. 2017. "Shells of Bashar al-Assad Kill Children of the Eastern Ghouta Before the UN Aid Arrives," October 31, 2017.

سوريّون من أجل الحقيقة والعدالة. 2017. "قصف يطال مدرستين في الغوطة الشرقية ويخلف عدداً من القتلى والجرحى في صفوف التلاميذ". 5 تشرين الثاني/نوفمبر 2017.

اليوم التالي. 2012. "مشروع اليوم التالي: لدعم الانتقال الديمقراطي في سوريا".

Truite, K.E. 2015. "Drones Over Syria: Proliferation of Drone Use in the Syrian Civil War." *Medium*. January 3, 2015.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الجمهورية العربية السورية. 2010. التقرير الوطني الثالث حول أهداف التنمية للألفية". مُتاح على: <http://www.sy.undp.org/content/syria/en/home/post-2015/mdgoverview.html>

إدارة الأمم المتحدة للشؤون السياسية. 2015. بيان المجموعة الدولية لدعم سوريا في فيينا. 14 تشرين الثاني/نوفمبر. مُتاح على: <https://www.un.org/undpa/en/Speeches-statements/14112015/syria>

الجمعية العامة للأمم المتحدة. 1948. الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. القرار 217 أ (10 كانون الأول/ديسمبر).

الجمعية العامة للأمم المتحدة. 2005. نتائج مؤتمر القمة العالمي. A/RES/60/1 (16 أيلول/سبتمبر).

قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة. 2016. آلية دولية محايدة مستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للمسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس 2011. A/71/L.48 (21 كانون الأول/ديسمبر).

UNHCR. 2016a. "Left Behind: Refugee Education in Crisis."

UNHCR. 2016b. "Missing Out: Refugee Education in Crisis."

UNHCR. "Operational Portal Refugee Situations: Syria Regional Refugee Response." Website: www.unhcr.org/en-us/syria-emergency.html#

مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة. 2012. تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية. 16 آب/أغسطس. A/HRC/21/50.

مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة. 2014 أ. تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية. 12 شباط/فبراير. A/HRC/25/65.

مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة. 2014 ب. تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية. 13 آب/أغسطس. A/HRC/27/60.

UN Human Rights Council. 2014c. *Selected Testimonies from Victims of the Syrian Conflict*, A/HRC/27/CRP.1 (September 16, 2014).

مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة. 2015 أ. تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية. 13 آب/أغسطس. A/HRC/30/48.

مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة. 2015 ب. بيان صادر عن اللجنة الدولية المستقلة للتحقيق في الجمهورية العربية السورية حول الهجوم الجوي على مجمع المدارس في قرية حاس. إدلب. 28 تشرين الأول/أكتوبر.

UN Human Rights Council. 2016a. *Report of the Independent International Commission of Inquiry on the Syrian Arab Republic (Advance Edited Version)*, A/HRC/31/68 (February 11, 2016).

UN Human Rights Council. 2016b. *Report of the Independent International Commission of Inquiry on the Syrian Arab Republic*, A/HRC/33/55 (August 11, 2016).

UN Human Rights Council. 2017a. *Human Rights Abuses and International Humanitarian Law Violations in the Syrian Arab Republic, 21 July 2016-28 February 2017*. Conference Room Paper of the Independent International Commission of Inquiry on the Syrian Arab Republic, A/HRC/34/CRP.3 (March 10, 2017).

مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة. 2017 ب. تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية "تحقيق خاص في أحداث حلب". 2 شباط/فبراير. A/HR/34/64.

منظمة الأمم المتحدة للطفولة. 2011. وضع الأطفال في العالم 2011.

UNICEF. 2013a. Statement on Syria by Maria Calivis, UNICEF Regional Director for the Middle East and North Africa, Mortar Attacks on Schools Kill 9 Children in Damascus, November 12.

UNICEF. 2013b. "Syria Crisis: Education Interrupted."

UNICEF. 2014a. "UNICEF Condemns Attack on School in Damascus, Syria."

UNICEF. 2014b. "UNICEF Condemns Latest Attacks on Children in Syria."

UNICEF. 2016. "Statement by UNICEF Executive Director Anthony Lake on Deadly Attacks on Schools in Idlib, Northwest Syria."

Unite for Children and UNICEF. 2015. "Curriculum, Accreditation and Certification for Syrian Children in Syria, Turkey, Lebanon, Jordan, Iraq and Egypt: Regional Study."

UN News. 2013. "Syrian Crisis Depriving Hundreds of Thousands of Children of Education, UNICEF Warns." March 5, 2013.

UN News (2016a). "In War-Torn Syria, Three Million Children Out of School or At Risk of Dropping Out," October 24.

UN News. 2016b. "Syria: UN education Envoy Urges International Criminal Court Probe into Idlib School Attack." October 27, 2016.

مكتب الأمم المتحدة لمنع الإبادة الجماعية ومسؤولية الحماية.

الأمين العام للأمم المتحدة. 2012. الأطفال والنزاع المسلح: تقرير الأمين العام. 26 نيسان/أبريل (A/66/782-S/2012/261). السجل الرسمي. نيويورك.

الأمين العام للأمم المتحدة. 2014 أ. تقرير الأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح في الجمهورية العربية السورية. 27 كانون الثاني/يناير (S/2014/31). السجل الرسمي. نيويورك.

الأمين العام للأمم المتحدة. 2014 ب. تقرير الأمين العام بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن 2139 (2014). 24 آذار/مارس (S/2014/208). السجل الرسمي. نيويورك.

الأمين العام للأمم المتحدة. 2016 أ. الأطفال والنزاع المسلح: تقرير الأمين العام. 20 نيسان/أبريل (A/70/836-S/2016/360). السجل الرسمي. نيويورك.

الأمين العام للأمم المتحدة. 2016 ب. بيان منسوب إلى النطاق باسم الأمين العام للأمم المتحدة بشأن الهجمات على المدارس في سوريا. 27 تشرين الأول/أكتوبر.

الأمين العام للأمم المتحدة. 2017. الأطفال والنزاع المسلح: تقرير الأمين العام. 24 آب/أغسطس (A/72/361-S/2017/821). السجل الرسمي. نيويورك.

مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. 2009. قرار رقم 1882: بشأن الأطفال والنزاع المسلح. S/Res/1882: (4 آب/أغسطس. 2009).

مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. 2011. قرار رقم 1998: بشأن الأطفال والنزاع المسلح. S/Res/1998: (12 تموز/يوليو. 2011).

مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. 2014. قرار رقم 2139: بشأن الشرق الأوسط. S/RES/2139: (22 شباط/فبراير. 2014).

مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. 2015. قرار رقم 2254: بشأن الوضع في الجمهورية العربية السورية. S/RES/2254: (18 كانون الأول/ديسمبر. 2015).

مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. 2017. قرار رقم 2393: بشأن الوضع في الشرق الأوسط. S/RES/2393: (19 كانون الأول/ديسمبر. 2017).

Uppsala Conflict Data Program. "Syria." Uppsala University. Website: ucdp.uu.se/#country/652.

مركز توثيق الانتهاكات. 2013. "الموت حرقاً: تقرير خاص حول استخدام القنابل الحارقة في محافظتي حلب ودرعا".

مركز توثيق الانتهاكات. 2014. "بصمة أمل مزرّجة بالدم: بيان صحفي حول استهداف مدرستين في دمشق وحلب".

مركز توثيق الانتهاكات. 2015. "أكثر من سبعين اسطوانة محملة بمواد حارقة تسقط على مدينة دريا".

مركز توثيق الانتهاكات. 2017. "التقرير الإحصائي الشهري للقتلى في سوريا".

VPK. "Military Industrial Company, Never Missed." December 12, 2017.

Ward, Sally. 2014. "What's Happening to Syria's Students During the Conflict?" British Council.

Wetzel, Gary. "Russia's Involvement in Syria Proves that It's Far Behind the Western World." *Foxtrot Alpha*. May 5, 2017.

Women Now for Development. "Women Now for Development: Our Work." Website: www.women-now.org/our-work/.

World Bank. "Syrian Arab Republic, Literacy Rate, Adult Total (% of People Ages 15 and Above)." Data from the United Nations Educational, Scientific, and Cultural Organization Institute for Statistics. Website: data.worldbank.org/indicator/SE.ADT.LITR.ZS?end=2004&locations=SY&start=1981.

World Education Services. 2016a. "Education in Syria."

World Education Services. 2016b. "Syria: Educational Profile."

منظمة الصحة العالمية. 2018. "سبع سنوات من المعاناة: حقائق وأرقام عن سوريا". المركز الإعلامي لمنظمة الصحة العالمية.

زمان الوصل. "مجزرة أطفال في عنجارة.. الطيران الروسي يستهدف حلب بـ50 غارة". 11 كانون الثاني/يناير. 2016.

ICTJ

عدالة
حقيقة
كرامة

المركز الدولي للعدالة الإنتقالية
50 برودواي، طابق 23
نيويورك، ن.ي. 10004
هاتف: +1 3800 637 917
فاكس: +1 3900 637 917
www.ictj.org